The Islamic University of Gaza
Deanship of Graduate Studies
Engineering Faculty
Architecture Department

الجامعة الإسلامية- غزة
عمادة الدراسات الـــعليا
كليـــــــة الهندســـــــة
قسم الهندسة الـــمعمارية

التصميم المعماري كمدخل لتحقيق الأمن والأمان في المباني الإدارية

(المباني الإدارية في مدينة غزة حالة دراسية)

Architectural Design as a Tool to Ensure Security and Safety in Office Buildings

(Case study: Office Buildings in Gaza City)

إعداد
Prepared by

أحمد سعدي أحمد الشنطي
Ahmed S. A. Shanti

إشراف
Supervisor

د. نادر جواد ربيع النمرة
Dr. Nader J. R. Al-Namara
الأستاذ المشارك بقسم الهندسة المعمارية بكلية الهندسة الجامعة الإسلامية
Associate Professor- Architecture Department- Engineering Faculty-IUG

ربيع الثاني 1435هـ، مارس 2014م

قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الهندسة المعمارية
The research is submitted to obtain a master degree in Architecture Engineering

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

التصميم المعماري كمدخل لتحقيق الأمن والأمان في المباني الإدارية

(المباني الإدارية في مدينة غزة حالة دراسية)

Architectural Design as a Tool to Ensure Security and Safety in Office Buildings

(Case study: Office Buildings in Gaza City)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: Ahmed S A Shanti	اسم الطالب: أحمد سعدي أحمد الشنطي
Date: March 2014	التاريخ: مارس 2014
Signature:	التوقيع:

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هذا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۖ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ ۖ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ)

[البقرة: 126]

عن سَلَمَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مِحْصَنٍ الخَطْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ - وكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

(مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ ، مُعَافًى فِي جَسَدِهِ ، عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا).

رواه البخاري في الأدب المفرد (رقم/300) والترمذي في السنن (2346).

لجنة المناقشة والحكم

دكتور مهندس **نادر جواد ربيع النمرة** مشرفاً ورئيسًا

الأستاذ المشارك بقسم الهندسة المعمارية بكلية الهندسة بالجامعة الإسلامية

دكتور مهندس **عبد الكريم حسن محسن** مناقشًا داخليًا

الأستاذ المشارك بقسم الهندسة المعمارية بكلية الهندسة بالجامعة الإسلامية

دكتور مهندس **أكرم محمود العجلة** مناقشًا خارجيًا

الأستاذ المشارك بقسم الهندسة المعمارية بكلية الهندسة والتخطيط العمراني بجامعة فلسطين

إهداء

إلى ذلك **الوطن** الذي لم يُعِرني ولو جواز سفر... فأهديته الأمن موطنًا... **فلسطين**...

إلى ذلك الوجه الذي لم نذق طعم خيره... ولكن ظلّ صوته ممتدًا حتى آخر سطر في رحلة نجاحي... إلى روح والدي... وجدّي...(رحمة الله عليهما)...

إلى قطعة الروح التي ألقمتنا زهرة عمرها... ولم يذهب عطرها عبثًا... إلى أمي...

إلى شريكة الدرب التي وضعت يدها على أول حجرٍ... فكانت هي بيتي... ومن منها العين والعين ربيبات قلبي... إلى زوجتي وابنتَيَّ... سهر وحور...

إلى الأعزاء على القلب... أحبتي... أخي وأخواتي... براء وأسماء ومرح...

إلى كل من كنت بقلبهم رَجُلاً... وبعِلمِهِم عَمَلاً... كل من شاركني رحلتي... إلى أهلي وأحبتي...

أهدي البحث

أحمد سعدي الشنطي

شكر وتقدير

اللّهم لا عِلْمَ لَنَا إِلاّ مَا عَلّمْتَنَا إِنّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

الحمد لله حمدًا طيبًا كثيرًا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والشكر له على ما فضّل من نعمائه، والصلاة والسلام على سيدنا ومعلمنا ونبينا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أفضل سلام وأتم تسليم.

أتوجه بخالص الشكر والتقدير بعد شكر الله وحمده، للدكتور الفاضل نادر النمرة الذي لم تخرج هذه الرسالة للنور لولا متابعته وتوجيهاته، والتي أعطت هذه الرسالة زخمًا علميًا يستفيد منه الجميع.

كما أتوجه بالشكر لكل من ساعد في تطوير أفكار هذه الدراسة وتنقيحها وإبداء الآراء فيها وعلى رأسهم الدكتور الفاضل عبد الكريم محسن وزملاؤه في قسم الهندسة المعمارية بكلية الهندسة بالجامعة الإسلامية.

كما أشكر التعاون الحثيث لكل من سهّل وساعد في الوصول للمعلومات وجمعها وأخص بالذكر أ. محمد محيسن مدير عام الشئون الإدارية في هيئة التقاعد الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية، و أ. علاء الفرا المدير الإداري لنقابة المحامين الفلسطينيين بغزة، و أ. إياد القرا المدير العام لصحيفة فلسطين، كما أشكر تعاون الأستاذ ربيع عوض الذي ساهم في التحليل الإحصائي.

كما أتوجه بالشكر لكل من الصديق العزيز أ. زياد مزهر مدير معهد السلامة والصحة المهنية IOSH بفلسطين على المعلومات القيمة التي زوّد بها الدراسة، والصديق العزيز د. أمجد الشنطي على مساهمته في تحكيم وتدقيق الاستبانات.

وأتوجه بالشكر لكل من ساعد وساهم وشجّع لتخرج الدراسة بصورتها الحالية من أصدقاء وأحباء وأهل ولكل من كان له فضل.

أحمد الشنطي

التعريف بالباحث

- الإسم: أحمد سعدي أحمد الشنطي
- مكان وتاريخ الميلاد: أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، نوفمبر 1984م.
- حصل على الثانوية العامة من مدرسة فلسطين الثانوية للبنين عام 2002م.
- حصل على بكالوريوس الهندسة المعمارية من كلية الهندسة بالجامعة الإسلامية عام 2009م.
- يعمل مهندسًا معماريًا في قطاع الأمن بالسلطة الوطنية الفلسطينية.
- يعمل مهندسًا معماريًا بدوام جزئي في مركز الهندسة والتخطيط بقسم التصميم.
- شارك في تصميم عدد كبير من المباني والعمارات السكنية الخاصة.
- شارك في تصميم مبنى مدرسة المشاعل الخاصة عام 2012م.
- شارك في مشروع ترميم مسجد السيد هاشم بن عبد مناف عام 2009م.
- فاز بالجائزة الأولى لتصميم مبنى نقابة المحامين الفلسطينيين عام 2011م.
- فاز بالجائزة الثانية لتصميم مبنى بلدية جباليا النزلة عام 2011.
- فاز بالجائزة الأولى لتصميم مبنى نقابة المهندسين الفلسطينيين لفرع خانيونس عام 2010م.
- فاز بالجائزة الثانية لتصميم فندق بيت المقدس عام 2010م.
- فاز بالجائزة الثانية لتصميم مبنى نقابة المهندسين الفلسطينيين لفرع الشمال عام 2009م.
- حاصل على دورة الأمن والسلامة في المباني من قبل مديرية الدفاع المدني عام 2013م.
- حاصل على دورة التخطيط العمراني من مركز التدريب بنقابة المهندسين عام 2011م.
- شارك بورقة عمل بعنوان دور برمجيات جوجل في توثيق التراث المندثر باليوم الدراسي أثر الحروب والكوارث على المباني والمدن الأثرية بمركز عمارة التراث بالجامعة الإسلامية عام 2009م.

- **الملخص**

يعتبر تحقيق متطلبات الأمن والأمان حاجة إنسانية أساسية لا غنى عنها لتحقيق الحاجات الفردية والاجتماعية والإبداعية، ولذلك تسعى الدول والحكومات لتحقيق الأمن والأمان لمجتمعاتها وتنفق في سبيل ذلك إمكاناتها المادية والمعنوية بوضع الإجراءات الوقائية التي تحول دون حدوث المخاطر والتهديدات التي قد يتعرض لها المجتمع، وتلعب المباني الإدارية دورًا هامًا ومحوريًا في العديد من القطاعات الحيوية، كما أنها تخدم المجتمع لذا فهي تتطلب اهتمامًا خاصًا من حيث التصميم ومتطلبات الأمن وتحقيق الأمان.

وتتعرض المباني الإدارية والعاملين فيها والجمهور الذي يقصدها إلى المخاطر والتهديدات سواء البشرية منها أو الطبيعية، والتي يتم مواجهتها من خلال إدارة وتقييم المخاطر التي تحدد آليات الاستجابة لهذه المخاطر، وكيفية اتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع الخطر أو تقليل الأثر الناجم عنه، وعلاقة ذلك بالتصميم المعماري هو أن تصميم النطاقات الدفاعية للمبنى الإداري من المحيط به حتى داخل المبنى من إجراءات الأمن الفيزيائي للمبنى تقع ضمن تلك الإجراءات الوقائية الهادفة لمنع التهديدات والمخاطر عبر النطاقات الدفاعية والمتكونة من الإجراءات الأمنية وعناصر التأمين.

وقد تطرّقت الدراسات السابقة للجوانب الاجتماعية والإنتاجية في المباني الإدارية بالإضافة إلى دراسة الأمن والأمان الحضري في قطاع غزة والتي خلصت بغياب الأمن في المباني السكنية، وتأتي هذه الدراسة مكملةً للدراسات السابقة في إطار زيادة المعرفة، حيث لا يقل تناول مفهوم الأمن والأمان في المباني الإدارية في الدراسة أهميةً عن الدراسات السابقة، وقد تم تحديد حدود الدراسة لمدينة غزة فقط بصفتها المركز الإداري الإقليمي لقطاع غزة.

وقد انتهجت الدراسة في معالجتها وتحليلها للمشكلة البحثية منهجية علمية ارتكزت على الوصف والتحليل من خلال تناول أدوات البحث العلمي، وذلك من بوضع استمارة آلية تقييم لمستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية، بالإضافة إلى تناول إستبانتين لقياس وعي المعماريين والعاملين في المباني الإدارية بالإجراءات الأمنية فيها وتحليلها إحصائيًا باستخدام برنامج SPSS، ووصلت الدراسة لعدد من النتائج والتوصيات كان أهمها أنّ مستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية بمدينة غزة مستوى متدني، وأنّ المعماريين والعاملين لا يتمتعون بدرجةٍ كافيةٍ من الوعي بالإجراءات الأمنية.

- **Abstract**

Security and safety are fundamental human needs to fulfil individual, social and creative needs. Therefore, countries and governments seek to achieve these two needs for their communities, as they utilize financial and moral capacities through setting precautionary measures to prevent the occurrence of risks and threats that face the society. Office buildings play significant role in many vital sectors, and they serve the society too. Thus, they require special attention in terms of design and requirements of safety and security.

Office buildings, their working staff, and their visitors are exposed to different types of threats and risks whether human or natural. Such risks and threats are faced by risk assessment and management, which determine the response methods, and how to take necessary precautionary procedures to reduce the danger or its consequences. The relationship between this issue and architectural design is that designing security zones for office building, including its surrounding and its inside falls within physical security procedures of the building, and it is considered one of the precautionary actions. These actions aim at preventing risks and threats through security zones, which consist of security procedures and elements.

Previous studies discussed social and productive sides of the office buildings, in addition to tackling urban security and safety in Gaza Strip. They concluded that residential buildings lack security. This study is a complementary one to increase knowledge about security and safety of office buildings, as they are essential too and were not researched in the previous literature. Gaza City is considered only for the study as it is the administrative regional center for the Strip.

The study adopted scientific methods to identify and solve the main problem. It followed description and analysis through a form to examine assessment criteria of security and safety in office buildings. Moreover, it used two questionnaires to measure awareness of architects and workers at office buildings about security procedures, and they were analysed by SPSS program.

The study reached for many results and recommendations such as; the level of security and safety in office buildings in Gaza is low, and architects and workers do not have enough senses of awareness about security procedures.

فهرس المحتويات

إقرار..... أ
لجنة المناقشة والحكم..... ج
الاهداء..... د
شكر وتقدير..... ه
التعريف بالباحث..... و
الملخص..... ز
Abstract ..... ح
فهرس المحتويات..... ط
فهرس الأشكال..... م
فهرس الجداول..... ع
قائمة الاختصارات..... ق
أهمية الدراسة..... ر
أهداف الدراسة..... ر
المشكلة البحثية..... ر
فرضيات البحث..... ش
منهجية البحث..... ش
مصادر المعلومات..... ش
حدود البحث..... ت
الدراسات السابقة..... ت
هيكلية الدراسة..... ذ

الفصل الأول

مدخل لمفهوم المباني الإدارية

(1-15)

1-1 تمهيد..... 2
2-1 مفهوم المبنى الإداري..... 3
3-1 نشأة المباني الإدارية وتطورها..... 4
1-3-1 المباني الإدارية ما قبل الثورة الصناعية..... 4
1-3-2 المباني الإدارية بعد الثورة الصناعية..... 5
1-3-3 جهود المعماريين في تطوير المباني الإدارية..... 8
4-1 اتجاهات الحلول التصميمية للمباني الإدارية..... 12
1-4-1 معالجة المبنى..... 13

1-4-2 معالجة المسقط..... 13
1-5 الخلاصة..... 15

الفصل الثاني
واقع المباني الإدارية في مدينة غزة
(35-16)

2-1 أسباب اختيار مدينة غزة..... 18
2-2 تطور المباني الإدارية في مدينة غزة عبر الحقب الزمنية..... 19
2-2-1 المباني الإدارية في الفترة العثمانية..... 19
2-2-2 المباني الإدارية في فترة الانتداب البريطاني..... 20
2-2-3 المباني الإدارية في فترة الإدارة المصرية لقطاع غزة..... 22
2-2-4 المباني الإدارية في فترة الاحتلال الإسرائيلي..... 24
2-2-5 المباني الإدارية في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية..... 27
2-3 توزيع المباني الإدارية في مدينة غزة حسب الملكية..... 30
2-4 الخلاصة..... 34

الفصل الثالث
التصميم المعماري والأمن و الأمان في المباني الإدارية
(64-36)

3-1 الحاجة إلى الأمن..... 37
3-2 مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها..... 38
3-2-1 الأمن والأمان..... 38
3-2-2 أمن المنشآت..... 40
3-2-2-1 أمن المنشآت في الشريعة الإسلامية..... 41
3-2-2-2 المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها المباني الإدارية..... 42
3-2-2-3 إدارة وتقييم المخاطر..... 45
3-2-3 الوقاية من الجريمة..... 47
3-3 مبادئ التصميم للأمن والأمان في المباني الإدارية..... 47
3-3-1 علاقة التصميم المعماري للمبنى الإداري بالأمن والأمان..... 49
3-3-2 منهج تأمين المباني الإدارية..... 50
3-3-2-1 التخطيط للأمن والأمان..... 51
3-3-2-2 خصائص المخطط الأمني الناجح..... 53
3-3-3 إجراءات وعناصر تأمين المباني الإدارية..... 53
3-3-3-1 الإجراءات العامة لتأمين المباني الإدارية..... 53
3-3-3-2 عناصر خطط تأمين المباني الإدارية..... 54

3-3-4 تصميم النطاقات الدفاعية للمباني الإدارية..... 56
3-3-5 قياس مدى فعالية المخطط الأمني..... 60
3-4 منع الجريمة من خلال التصميم البيئي..... 61
3-4-1 الرقابة الطبيعية..... 62
3-4-2 التحكم في الوصول..... 62
3-4-3 تأمين الموقع..... 63
3-4-4 الحفاظ..... 63
3-5 الخلاصة..... 63

الفصل الرابع
تقييم مستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية في مدينة غزة
(98-65)

4-1 منهجية التحليل..... 66
4-1-1 آلية اختيار الحالات الدراسية..... 66
4-1-2 استمارة تقييم المباني الإدارية..... 67
4-1-3 الاستبانات..... 68
4-2 الحالات الدراسية..... 69
4-2-1 مبنى هيئة التقاعد الفلسطينية..... 69
4-2-2 مبنى نقابة المحامين الفلسطينيين..... 73
4-2-3 برج الجوهرة..... 77
4-2-4 مقارنة الحالات الدراسية..... 80
4-2-5 النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى..... 81
4-3 معرفة المعماريين بإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية..... 87
4-3-1 مجتمع وعينة إستبانة قياس وتقييم مدى معرفة المعماريين..... 87
4-3-2 النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية..... 87
4-4 وعي العاملين بإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية..... 93
4-4-1 مجتمع وعينة إستبانة تقييم وعي العاملين بالمباني الإدارية..... 93
4-4-2 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة..... 94
4-5 الخلاصة..... 97

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات
(105-99)

5-1 النتائج..... 100
5-2 التوصيات..... 102

5-2-1 التوصيات المتعلقة بمفهوم الأمن والأمان..... 103
5-2-2 التوصيات المتعلقة بمستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية بمدينة غزة..... 103
5-2-3 التوصيات المتعلقة بالمهندسين المعماريين والمكاتب والشركات الهندسية..... 104
5-2-4 التوصيات للجهات المشرّعة والرقابية واللجان الفنية للأبنية وترخيصها..... 104
5-2-5 التوصيات لمالكي المباني الإدارية..... 105
5-2-5 التوصيات المتعلقة بالدراسات البحثية المستقبلية..... 105
المراجع..... 106
الملاحق..... 111
الملحق الأول: لجنة تحكيم استمارة التقييم والاستبانات..... 112
الملحق الثاني: استمارة تقييم مستوى الأمن والأمان في مبنى إداري..... 113
الملحق الثالث: استبانة قياس وتقييم مدى معرفة المهندسين المعماريين بإجراءات الأمن والأمان في المباني 117
الملحق الرابع: استبانة قياس وتقييم مدى وعي العاملين بإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية 120
الملحق الخامس: التحقق من صحة استبانة قياس وتقييم مدى معرفة المهندسين المعماريين بإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية..... 123
الملحق السادس: التحقق من صحة استبانة قياس وتقييم مدى وعي العاملين بإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية..... 129

فهرس الأشكال

رقم الشكل	الوصف	ص
(0-1)	هيكلية الدراسة.....	خ
	الفصل الأول **مدخل لمفهوم المباني الإدارية** (15-1)	
رقم الشكل	الوصف	ص
(1-1)	لليمين الكاتب الفرعوني ولليسار أدوات وحقيبة الكاتبة الخاصة بالكاتب الفرعوني.....	4
(2-1)	مجمع شركة سيرز روبوك في شيكاغو وهو أكبر مجمع إداري وقت إنشائه عام 1906م.....	6
(3-1)	مكتب العمل Action Office لروبرت بروبست وهو أحد أحدث النظم المكتبية نهاية ستينيات القرن العشرين.....	7
(4-1)	لليمين لقطة عامة لمبنى شركة لاركين Larkin ولليسار الصالة الداخلية والمكاتب المفتوحة عليها.....	8
(5-1)	مبنى شركة جونسون للشمع ويظهر فيه برج المعامل بالإضافة الصالة الرئيسية التي توضح الأعمدة المخروطية.....	9
(6-1)	لليمين يظهر مبنى السكرتارية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، ولليسار مبنى وزارة المعارف والصحة بالبرازيل.....	10
(7-1)	مبنى سيجرام لميس فان دير روه بنيويورك.....	10
(8-1)	للأعلى مبنى شركة لويدز بلندن لروجرز وللأسفل مبنى بنك هونج كونج بشنجهاي لفوستر.....	11
(9-1)	المبنى الإداري بمدينة دالاس ويظهر فيه هيبة المباني الإدارية الحكومية من تصميم I.M.Pei	12
(10-1)	مخطط يلخص اتجاهات الحلول المعمارية في تصميم المباني الإدارية.....	12
	الفصل الثاني **واقع المباني الإدارية في مدينة غزة** (35-16)	
رقم الشكل	الوصف	ص
(1-2)	موقع قطاع غزة بالنسبة لفلسطين وموقع مدينة غزة بالنسبة لقطاع غزة ولفلسطين...	17
(2-2)	قصر آل رضوان أو ما يعرف بمتحف قصر الباشا أحد المقرات الإدارية العثمانية.....	20
(3-2)	لليمين مبنى بلدية غزة القديم بعد ترميمه من دمار عدوان عام 2008م، ولليسار مبنى الإدارة العامة الحالي لبلدية غزة.....	22

رقم الشكل	الوصف	ص
(2-4)	لليمين مبنى بريد عمر المختار (السنترال) ولليسار لقطة عامة لمجمع الأجهزة الأمنية (السرايا) عام 2007م.....	23
(2-5)	لليمين بنك البريد في مقر بريد الشجاعية ولليسار أحد المباني داخل مجمع أبو خضرة عام 1988م.....	26
(2-6)	للأعلى من اليمين مبنى ديوان الموظفين العام ومبنى إدارة المخابرات العامة ومبنى الرئاسة من المباني الإدارية التي أنشأتها السلطة الوطنية الفلسطينية، وللأسفل الموقع العام لمجمع الوزارات.....	28
(2-7)	من اليمين برج بنك فلسطين أحد المباني المصرفية يليه برج الظافر أحد مشاريع القطاع الخاص وفي اليسار مبنى نقابة المهندسين أحد المباني الإدارية للمؤسسات الأهلية غير الحكومية.....	30
(2-8)	مخطط يوضح المباني والمجمعات الإدارية في مدينة غزة.....	34
	الفصل الثالث **التصميم المعماري والأمن و الأمان في المباني الإدارية** (64-36)	
رقم الشكل	**الوصف**	**ص**
(3-1)	هرم الاحتياجات الإنسانية لماسلو والذي يعتبر الحاجة للأمن من الاحتياجات الأساسية..	37
(3-2)	مخطط الأنواع الفرعية من الأمن.....	40
(3-3)	تصنيفات المخاطر التي تتعرض لها المباني الإدارية.....	43
(3-4)	طريقة إدارة المخاطر وتتابع خطوات التنفيذ.....	46
(3-5)	النطاقات الدفاعية للمباني الإدارية.....	49
(3-6)	علاقة التصميم المعماري بالأمن والأمان في المباني الإدارية.....	50
(3-7)	مخطط الإطار العام للأمن والأمان في المباني الإدارية.....	52
(3-8)	مخطط الأمن في مبنى إداري يوضح توزيع عناصر التأمين.....	56
(3-9)	إجراءات تحسين الأمن في جادة بنسيلفانيا مقابل البيت الأبيض في واشنطن.....	57
(3-10)	مجموعة من عناصر تنسيق الموقع التي تستخدم كعوائق.....	59
(3-11)	مقطع يوضح إجراءات تأمين موقع مبنى الاحتياطي الفدرالي بواشنطن.....	59
(3-12)	الموانع المتحركة خلف البوابات.....	59
(3-13)	الأوتاد الأوتوماتيكية القابلة للسحب لإغلاق المنافذ.....	59

الفصل الرابع

تقييم مستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية في مدينة غزة

(65-88)

رقم الشكل	الوصف	ص
(4-1)	المدخل الرئيسي لمبنى هيئة التقاعد الفلسطينية.....	70
(4-2)	الواجهة الجنوبية والرئيسية لمبنى هيئة التقاعد الفلسطينية.....	70
(4-3)	المدخل الرئيسي لمبنى هيئة التقاعد.....	70
(4-4)	الطابق الأرضي والموقع العام لمبنى هيئة التقاعد الفلسطينية يوضح المبنى ومحيطه وبوابات الموقع.....	71
(4-5)	من اليمين مبنى مكتب تمثيل جمهورية مصر العربية، ومجمّع إستاد فلسطين الدولي قبل الدمار، ووزارة الشئون الاجتماعية، وجميعها المواقع الحيوية المجاورة لموقع مبنى هيئة التقاعد الفلسطينية.....	71
(4-6)	البوابات الرئيسية والأسوار المحيطة وغرفة الحراسة ومسافة المواجهة بمبنى هيئة التقاعد.....	72
(4-7)	إمكانية الرقابة الطبيعية من داخل مبنى هيئة التقاعد للبيئة الخارجية المحيطة بالموقع العام.....	72
(4-8)	البهو المركزي ومكتب الأمن والاستعلامات للأعلى وأنظمة كشف وإنذار وإطفاء الحريق للأسفل.....	73
(4-9)	الفناء الرئيسي والمدخل الرئيسي لمبنى نقابة المحامين الفلسطينيين.....	74
(4-10)	الواجهة الرئيسية لمبنى نقابة المحامين الفلسطينيين.....	74
(4-11)	منظور عام للشكل الكامل لمبنى نقابة المحامين.....	74
(4-12)	مسقط الطابق الأرضي ومسقط القبو لمبنى نقابة المحامين الفلسطينيين.....	74
(4-13)	الموقع العام لمبنى نقابة المحامين الفلسطينيين.....	75
(4-14)	ارتفاع الأسوار للأعلى والبوابات الرئيسية والسور الرئيسي في نقابة المحامين للأسفل.	76
(4-15)	إمكانية الرقابة الطبيعية من داخل نقابة المحامين للبيئة الخارجية المحيطة.....	76
(4-16)	للأعلى بهو المدخل والاستقبال بنقابة المحامين وللأسفل لوحة المخطط الإرشادي للمبنى.....	76
(4-17)	الواجهات الرئيسية لمبنى برج الجوهرة	77
(4-18)	الواجهة الرئيسية لبرج الجوهرة.....	77
(4-19)	مسقط الطابق الأرضي والطابق الرابع لبرج الجوهرة.....	78
(4-20)	لليمين المدخل الرئيسي لبرج الجوهرة ولليسار المدخل الثاني والذين يؤديان كل منهما لمجموعة من عناصر الاتصال الرأسي.....	79
(4-21)	للأعلى مسقط وحدة مكتبية في الطابق الرابع لبرج الجوهرة وللأسفل موقف المركبات	79

فهرس الجداول

	الفصل الأول **مدخل لمفهوم المباني الإدارية** (15-1)	
رقم الجدول	**الوصف**	**ص**
(1-1)	مقارنة بين المسقط المفتوح والمسقط المغلق في المباني الإدارية.....	14
	الفصل الثاني **واقع المباني الإدارية في مدينة غزة** (35-16)	
رقم الجدول	**الوصف**	**ص**
(1-2)	عدد المنشآت العاملة في مدينة غزة حسب الملكية.....	32
(2-2)	المباني والمجمعات الإدارية في مدينة غزة.....	33
	الفصل الثالث **التصميم المعماري والأمن و الأمان في المباني الإدارية** (64-36)	
رقم الجدول	**الوصف**	**ص**
(1-3)	أنواع الأمن وتعريفها.....	39
(2-3)	التهديدات التي يتعرض لها الأفراد في المباني الإدارية.....	43
(3-3)	التهديدات التي يتعرض لها الممتلكات في المباني الإدارية.....	44
(4-3)	عناصر التأمين في المباني الإدارية.....	54
(5-3)	النطاق الدفاعي الأول للمبنى الإداري.....	57
(6-3)	النطاق الدفاعي الثاني للمبنى الإداري.....	58
(7-3)	النطاق الدفاعي الثالث للمبنى الإداري.....	60
(8-3)	النطاق الدفاعي الرابع للمبنى الإداري.....	60
	الفصل الرابع **تقييم مستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية في مدينة غزة** (88-65)	
رقم الجدول	**الوصف**	**ص**
(1-4)	الدلالات التقييمية لمستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية.....	68
(2-4)	مبنى هيئة التقاعد الفلسطينية كحالة دراسية أولى.....	70
(3-4)	تحليل النطاقات الدفاعية لمبنى هيئة التقاعد الفلسطينية.....	71
(4-4)	مبنى نقابة المحامين الفلسطينيين كحالة دراسية ثانية.....	74

رقم الجدول	الوصف	ص
(4-5)	تحليل النطاقات الدفاعية لمبنى نقابة المحامين الفلسطينيين.....	75
(4-6)	مبنى برج الجوهرة كحالة دراسية ثالثة.....	77
(4-7)	تحليل النطاقات الدفاعية لمبنى برج الجوهرة.....	78
(4-8)	مقارنة الحالات الدراسية بناء على النطاقات الدفاعية.....	80
(4-9)	درجات القياس لتقييم مستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية.....	82
(4-10)	يوضح الفترات والوزن النسبي المقابل في قياس مستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية.....	82
(4-11)	يوضح النسب المئوية لفقرات النطاق الدفاعي الأول.....	82
(4-12)	يوضح النسب المئوية لفقرات النطاق الدفاعي الثاني.....	83
(4-13)	يوضح النسب المئوية لفقرات النطاق الدفاعي الثالث.....	84
(4-14)	يوضح النسب المئوية لفقرات النطاق الدفاعي الرابع.....	85
(4-15)	يوضح النسب المئوية للنطاقات الدفاعية الأربعة.....	86
(4-16)	توزيع عينة استبانة قياس وتقييم مدى معرفة المهندسين المعماريين.....	87
(4-17)	المحك المعتمد في التحقق من صحة الفرضية الثانية.....	88
(4-18)	التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والوزن النسبي، وقيمة الاختبار، والقيمة الاحتمالية لفقرات مجال دراسة الخلفية المعرفية لدى المصممين حول الأمن في المباني.....	88
(4-19)	التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والوزن النسبي، وقيمة الاختبار، والقيمة الاحتمالية لفقرات مجال دراسة التوجهات لدى المصممين حول الأمن والأمان في المباني.....	89
(4-20)	التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والوزن النسبي، وقيمة الاختبار، والقيمة الاحتمالية لفقرات مجال دراسة علاقة التصميم المعماري بالأمن والأمان في المباني الإدارية.....	90
(4-21)	التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والوزن النسبي، وقيمة الاختبار، والقيمة الاحتمالية لفقرات مجال دراسة أثر تطبيق إجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية على التصميم المعماري.....	92
(4-22)	تصنيف عينة استبانة تقييم وعي العاملين بالمباني الإدارية.....	93
(4-23)	تفصيل البيانات الشخصية لعينة استبانة تقييم وعي العاملين بالمباني الإدارية.....	94
(4-24)	المحك المعتمد في التحقق من صحة الفرضية الرابعة.....	94
(4-25)	التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والوزن النسبي، وقيمة الاختبار، والقيمة الاحتمالية لفقرات مجال مدى الإدراك والوعي بالأمن والأمان في المباني الإدارية من قبل الأفراد.....	95

رقم الجدول	الوصف	ص
(4-26)	التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والوزن النسبي، وقيمة الاختبار، والقيمة الاحتمالية لفقرات مجال أثر الإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية على الأفراد.....	96

قائمة الاختصارات

الاختصار	المعنى
CCTV	Closed Circuit Television الدائرة التلفزيونية المغلقة
CEPTD	Crime Prevention Through Environmental Design منع الجريمة من خلال التصميم البيئي
DVCB	Durham Convention and Visitors Bureau مكتب مقاطعة ديرهام للمؤتمرات والزوار
ECHO	European Commission Humanitarian Aid Organization المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية
GSA	US General Services Administration الإدارة الأمريكية للخدمات العامة
NCPC	National Capital Planning Commission الهيئة الوطنية الأمريكية لتخطيط العاصمة
NGO's	Non-Governmental Organizations المنظمات غير الحكومية
QNPM	Qatar National Project Management النظام الوطني القطري لإدارة المشاريع
UNDP	United Nations Development Program برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNRWA	The United Nations Relief and Work Agency for Palestinian Refugees وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

- **أهمية الدراسة**

- أنّ الدراسة تأتي استكمالا لما سبقها من دراسات حول المباني الإدارية في مدينة غزة، وحول تحقيق الأمن والأمان في المجتمع.
- الدراسة متخصصة في المباني الإدارية لما لها من ارتباط بالقطاعات الحيوية للمجتمع.
- تتناول الدراسة مفهومي الأمن والأمان وتوضح معنى كل منهما والفارق بينهما، حيث أن توفر الأمن يعطي الأمان ولكن الأمان لا يعني الأمن.
- دراسة الأمن والأمان في المباني الإدارية في مدينة غزة يزيد من كفاءتها ورفع مستوى الأمان فيها.
- التعرف على المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها المباني الإدارية وآليات تقييم هذه المخاطر والاستجابة لها.
- ما سبق من دراسات تناول الأمن والأمان في سياق التخطيط العام أو المباني السكنية ولم يتطرق للمباني الإدارية.
- معرفة المنهج العام لتأمين المنشآت الحيوية والمباني الإدارية.

- **أهداف الدراسة**

- تقييم مستوى الأمن والأمان في النطاقات الدفاعية في المباني الإدارية بمدينة غزة التي أنشأت بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية.
- مدى معرفة وتوجه المهندسين المعماريين في قطاع غزة لتطبيق مبادئ وأسس الأمن والأمان في تصميم المباني الإدارية.
- قياس مدى إدراك العاملين في المباني الإدارية المختلفة لمفهوم الأمن والأمان وأثر الإجراءات الأمنية عليهم.

- **المشكلة البحثية**

الغرض من هذه الدراسة هو البحث في التصميم الأكثر أماناً والأكثر تحقيقاً لمتطلبات الأمن والإجراءات التي تحقق الأمن والأمان في المباني الإدارية، ودراسة مدى تطبيق هذه الإجراءات في المباني الإدارية منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م في مدينة غزة، ضمن التساؤلات التالية:

- ماذا يقصد بالأمن؟ وما هو الأمان؟
- ما هي العناصر والإجراءات الواجب توافرها لتأمين المبنى الإداري؟
- هل المباني الإدارية في مدينة غزة آمنة؟

- **فرضيات البحث**

تتبنى الدراسة بناء على مشكلتها البحثية عددًا من الفرضيات التي ستقوم بالتأكد منها عبر منهجية البحث وهي:

- تتمتع المباني الإدارية في مدينة غزة بمستوى أمني جيد في النطاقات الدفاعية للمبنى الإداري.
- يلتزم المهندسون المعماريون في قطاع غزة بتطبيق مبادئ وأسس الأمن والأمان في تصميم المباني الإدارية بناءً على معرفتهم وتوجههم.
- يعي ويدرك العاملون في المباني الإدارية المختلفة مفهوم الأمن والأمان في مكان عملهم وأثر الإجراءات الأمنية عليهم.

- **منهجية البحث**

تعتمد الدراسة لحل المشكلة البحثية من خلال محاور الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لسرد بعض المعلومات النظرية المتعلقة بالمباني الإدارية، وسرد الحقائق العامة حول مبادئ التصميم للأمن والأمان فيها، ونشأة المباني الإدارية في مدينة غزة، وتقييم مستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية في مدينة غزة، واستخلاص النتائج والتوصيات، من خلال المقابلات والملاحظة ومقارنة الحالات الدراسية واستخدام الاستبانات.

- **مصادر المعلومات**

تعددت مصادر المعلومات في الدراسة حسب معطياتها بين المصادر الرئيسية التي اعتمدت على ملاحظة الباحث والمقابلات التي أجراها والزيارات الميدانية، والمصادر الفرعية مثل المصادر المكتبية والأبحاث العلمية والأوراق العلمية المحكمة والمصادر الحكومية من إحصائيات وبيانات وتقارير وأنظمة.

- **حدود البحث**

حدود البحث المكانية محصورة ضمن المباني الإدارية في مدينة غزة والتي سيتم اختيارها كحالات دراسية ضمن عدد من المحددات والمستويات كالحكومية والمباني الإدارية الخاصة بالشركات الوطنية، والمباني الخاصة بالقطاع الخاص التجاري، أما الحدود الزمانية فالدراسة مقتصرة على المباني الإدارية التي تم إنشاؤها بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م.

- **الدراسات السابقة**

اعتمدت الرسالة في إضافتها المعرفية إلى عدد من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والتي تكمل أو تنفي أو تتفق مع ما جاء فيها من نتائج وتوصيات ضمن فرضيات الدراسة.

1) [صلاح، 2010] أثر تصميم مكان العمل على أداء الموظفين (دراسة تطبيقية على مبنى الإدارة في الجامعة الإسلامية) باللغة الإنجليزية.

رسالة ماجستير، برنامج ماجستير إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، تدرس الرسالة زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء لدى الموظفين في المباني الإدارية وخاصة في مبنى إدارة الجامعة الإسلامية، حيث بينت نتائج الدراسة وجود علاقة بين تصميم مكان العمل وأداء الموظفين، وأن تصميم مبنى إدارة الجامعة الإسلامية لم يصل إلى المستوى المطلوب لتلبية احتياجات الموظفين، وخلصت الرسالة بعدد من التوصيات تحث على الاهتمام بتصميم المباني الإدارية وسد الفجوة بين تطور الإدارة وبين التصميم لتوفير مكان عمل مريح محفز لتعزيز أداء الموظفين.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في البحث من كون أن البحث يأتي إستكمالا لهذه الدراسة في دراسة المباني الإدارية، حيث درست الدراسة أثر التصميم المعماري وبيئة العمل على زيادة الانتاجية بين المسقط المفتوح والمسقط المغلق، وخرجت الدراسة بنتيجة هي أنّ الدمج بين المسقط المفتوح والمسقط المغلق يحسّن من بيئة العمل ويزيد الإنتاجية لدى العاملين، حيث يدمج بين إيجابيات المسقطين ويتلافى سلبياتهما.

2) [الحداد، 2012] الاعتبارات التخطيطية والتصميمية لمشاريع الإسكان لتحقيق معايير الأمن والأمان لمواجهة الكوارث (حالة دراسية كوارث الحروب مشروع إسكان تل الهوى).

رسالة ماجستير، برنامج ماجستير الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية، تسلط الرسالة الضوء على مشاريع الإسكان وتقف على جوانب القصور في معايير الأمن والأمان التخطيطية والتصميمية في مشاريع إسكان محافظات غزة في مواجهة الكوارث، واستقصت الدراسة آراء ساكني مشروع إسكان تل الهوى حول كفاءة المشروع في تحقيق معايير الأمن والأمان وخاصة بعد عدوان عام 2008م على قطاع غزة، وخرجت الرسالة بنتيجة تؤكد فيها على قصور مشاريع الإسكان في الأمن والأمان من الناحية التخطيطية والتصميمية وأوصت بضرورة توفيرها لمواجهة الكوارث.

ويأتي البحث استكمالاً للدراسة السابقة في دراسة نمط آخر من أنماط المباني في تحقيق الأمن والأمان فيه، حيث تناولت الدارسة المباني السكنية في مشاريع الإسكان في قطاع غزة، ويتناول البحث المباني الإدارية في مدينة غزة، وتلاقى البحث والدراسة في دراسة تحقيق مفهوم الأمن والأمان التصميم المعماري ولم يتناول البحث الأمن في التخطيط.

3) [المغير، 2012] استراتيجيات تحقيق الأمن والسلامة على المستوى الإقليمي، حالة دراسية قطاع غزة

رسالة ماجستير، برنامج ماجستير الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية، الرسالة تتناول تحقيق الأمن والسلامة في المخطط الإقليمي لقطاع غزة ووضه استراتيجيات لتحقيق ذلك في مواجهة الكوارث وإدارة الأزمات، من خلال دراسة المخطط الإقليمي وتحديد نقاط الضعف فيه وتحديد المناطق غير المطبقة لإجراءات الأمن والسلامة في قطاع غزة طبقًا لقانون الأمن والسلامة الفلسطيني، وخرجت الدراسة بعدد من النتائج أهمها أن المخطط الإقليمي يواجه صعوبات كبيرة لتحقيق مفاهيم الأمن والسلامة.

ويأتي البحث استكمالاً للدراسة السابقة في دراسة مفهوم الأمن والأمان في تصميم المباني وليس في التخطيط الإقليمي أو الحضري كما هو في الدراسة، ويتناول البحث مفهوم الأمن والأمان والذي هو أشمل من مفهوم الأمن والسلامة والذي يتعلق بمواجهة الكوارث والحرائق وتحقيق السلامة الشخصية والعامة.

4) [الحاج حسن، 2007] أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية، دراسية تحليلية لمدينة نابلس.

رسالة ماجستير، ماجستير التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، تتناول الدراسة مفهوم الأمن الحضري في المدن الفلسطينية وحالة إزياد الجريمة في مدن الضفة الغربية بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، ودراسة مسببات الجريمة في المدن الفلسطينية بشكل عام ومدينة نابلس بشكل خاص، وخلصت الدراسة إلى دور الإحتلال في عدم استقرار النظم السياسي الفلسطيني والذي أدى إلى غياب الأمن وزيادة الجريمة.

ويأتي البحث استكمالاً للدراسة السابقة في تناول مفهوم الأمن والأمان في التصميم المعماري لمواجهة التهديدات والمخاطر كإجراء وقائي للحد من الجريمة، ويتقاطع البحث والدراسة في الحد من الجريمة، وتختلفان في تناول التخطيط والتصميم، حيث يتعلق البحث بالتصميم والأمن الفيزيائي للمباني الإدارية كجزء من منظومة الأمن الشامل للمبنى الإداري.

5) [محسن، 2008] التصميم المغلق والتصميم المفتوح للمسقط المعماري وأثرهما على البعد الاجتماعي في المباني الإدارية، حالة دراسية "مبنى الإدارة في الجامعة الإسلامية بغزة والمسمى مبنى مملكة البحرين".

ورقة بحثية علمية محكمة منشورة في مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الطبيعية والهندسية، السنة 16، العدد الأول، 2008، وترصد الدراسة وتحلل المواقف المعمارية من المسقط المفتوح والمغلق في المباني الإدارية وأثرها الاجتماعي على الموظفين من خلال دراسة تحليلية لمبنى إدارة الجامعة الإسلامية (مملكة البحرين) من خلال استبانه شاغلي المبنى من أكاديميين وإداريين ومعماريين، وخلصت الدراسة بأن المسقط المغلق تضعف فيه العلاقات بين الموظفين بسبب الفصل وأن المسقط المفتوح يعزز هذه العلاقات بينهم لكنه يقلل من الخصوصية، وأوصت الدراسة بضرورة الدمج بين المسقط المفتوح والمسقط المغلق.

والدراسة عبارة عن قاعدة أساسية للبحث في البناء المعرفي، حيث يأتي البحث استكمالاً للراسة السابقة في دراسة الأمن والأمان في المباني الإدارية، ودرست الدراسة السابقة المسقط المفتوح والمسقط المغلق في أثرهما الإجتماعي على العاملين، وتشترك أيضًا في دراسة سابقة أخرى [صلاح، 2010] بنفس البناء ولكن في دراسة تحسين بيئة العمل، واشتركت الدراستين في نفس النتيجة والتوصية بضرورة الدمج بين المسقطين، في حين

اختلف معهما البحث حيث لا يمكن مقارنة المسقط المفتوح والمسقط المغلق في الأمن والأمان في المباني الإدارية لغياب وجه الشبه بينهما، فلكل مسقط منهما إجراءاته الأمنية الخاصة به.

- **هيكلية الدراسة**

تتكون الدراسة من خمسة فصول، الفصل الأول يتطرق للمباني الإدارية ونشأتها وتطورها التاريخي ودور المعماريين في هذا التطور، والفصل الثاني يتحدث عن واقع المباني الإدارية في مدينة غزة وتطورها عبر الحقب الزمنية، أما الفصل الثالث فيستعرض مبادئ التصميم للأمن والأمان في المباني الإدارية وإجراءات وعناصر النطاقات الدفاعية للخطط الأمنية لتأمين المباني الإدارية، في حين أن الفصل الرابع مخصص لاستعراض الحالات الدراسية من المباني الإدارية في مدينة غزة وتقييم مستوى الأمن والأمان فيها، والفصل الخامس مخصص للنتائج والتوصيات.

شكل رقم (0-1) هيكلية الدراسة

الفصل الأول

المباني الإدارية

(1-15)

1-1 مقدمة

1-2 مفهوم المبنى الإداري

1-3 نشأة المباني الإدارية وتطورها

1-4 اتجاهات الحلول التصميمية للمباني الإدارية

1-5 الخلاصة

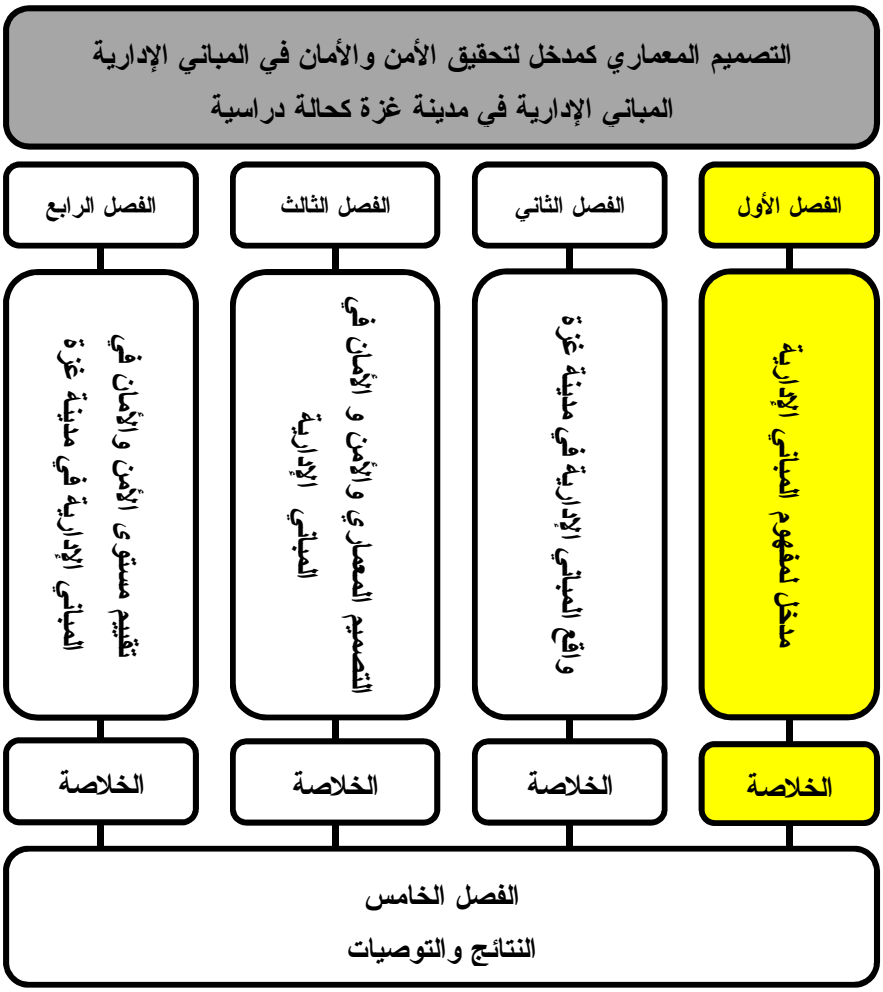

الفصل الأول
مدخل لمفهوم المباني الإدارية

1-1 تمهيد

المباني الإدارية نوع مهم من تصنيفات المباني لما لهذه المباني من أهمية تنبع من مساحتها وعدد الشاغلين فيها سواء من الموظفين الذين يعملون في هذه المباني، أو من الجمهور الذي يقصد هذه المباني، ومع تطور التكنولوجيا تطورت المباني الإدارية وتبع هذا التطور تطورٌ في وسائل الأمن والأمان التي تحقق سلامة المبنى وسلامة شاغليه وبالتالي السلامة العامة للمجتمع والاقتصاد، ولذلك اختارت الدراسة بالتحديد المباني الإدارية من بين تصنيفات المباني لعدد من الأسباب التي تجعل من هذا الاختيار الأفضلية في البحث عنه.

حيث تتعامل المباني الإدارية مع عدد كبير من الموظفين داخل المبنى الواحد يختلفون ويتدرجون في المستويات العلمية ما بين الموظفين الإداريين والموظفين الخدماتيين، وهو ما يتطلب التصميم والتدخل لكل مستوى على حده عند التصميم للأمن والأمان، وهذا ما ينسحب أيضًا على الجمهور الذي يتردد على المباني الإدارية طلبًا للخدمة، ولكن الجمهور يختلفون عن الموظفين بأن لدى الموظفين نسيج عام يربطهم بالمبنى وهو العنصر المفقود لدى الجمهور، كذلك يختلف الجمهور عن بعضه البعض في أسلوب الحياة والثقافة والمستوى التعليمي وحتى في السلوك العام مما يجعل التعامل مع هذه الشريحة في التصميم هو الأعقد من ناحية التصميم.

والعامل المهم في المباني الإدارية أنها بمثابة المنزل للذين يعملون فيها حيث يمضون غالبية يومهم فيها (من 8-12 ساعة يوميًا)، وبالتالي فإن التصميم المعماري للمبنى يؤثر على أدائهم، كما أن العديد من الشركات والمؤسسات تطمح في مبنى لها يحقق لها المكانة المناسبة والشهرة، وهو ما سيجلب لهم الزبائن المميزين بطريقة فعّالة، ولذلك ينفقون الأموال في سبيل ذلك [Kohn & Katz,2002].

كما تعتبر المباني الإدارية من تصنيف المباني الأكثر تعاملا مع الأثاث والمستلزمات والأجهزة، حيث تمتلئ هذه المباني بالأثاث المكتبي التي يتوقف مدى تكدسها في هذه المباني على عدد من العوامل وهو ما يؤثر على التصميم المعماري، وهذا العدد من الأثاث المكتبي أيضًا يتبعه عدد من الأجهزة المكتبية وكذلك الأوراق والملفات وغرف الأرشيف، والتي

تحظى بمستوى عالي من الأمن والسرية، والتي تتعرض في كثير من الحالات للسرقة والتلصص أو الفقدان أو التلف، مما يؤدي إلى تبعات أخرى تؤثر على العمل والنظام العام داخل المبنى الإداري من جهة وعلى المجتمع من جهة أخرى.

1-2 مفهوم المبنى الإداري

تعددت التعريفات الخاصة بالمباني الإدارية واختلفت بناء لما تم صياغة التعريف له، فحسب تعريف الكودة العربية لمتطلبات الفراغ في المباني في تصنيف المباني: "*هي المباني أو أجزاء المباني التي تستعمل لأغراض تقديم خدمات إدارية أو فنية أو مالية أو سياحية أو تجارية شريطة ألا يتم فيها تبادل بضائع أو حاجيات بكميات توجب الحاجة إلى التخزين، وتشمل ضمن ما تشمله الدوائر الحكومية، والمراكز الأمنية، والبنوك، ومكاتب الخدمات الفنية والتجارية، والمختبرات، ومحطات الإذاعة والتلفزة،...إلخ*" [كلالدة، 2004]، وهذا تعريفٌ شامل يتعلق بالفراغات داخل المبنى الإدارية والوظائف التي تؤديها، ويدمج عدد من تصنيفات المباني ضمن تصنيف المبنى الإداري لوجود فراغ أو أكثر يؤدي وظيفة مكتبية.

ويطلق على مبنى المكاتب أيضًا مجموعة المكاتب وهي شكل من البناء يحوي فراغات مصممة بدرجة رئيسية للاستعمال المكتبي وتزود بمناضد مكتبية وحواسب شخصية ومعدات أخرى ضمن تلك المساحات، ويمكن تقسيم البناء المكتبي إلى أقسام لمختلف الشركات أو يخصص لشركة واحدة، يكون لكل شركة منطقة استقبال وحجرات أو حجرة اجتماعات ومكاتب فردية أو ذات تخطيط مفتوح مع حمامات ملحقة، وعدد من التسهيلات الملحقة كالمطابخ وغرف لمعاوني الإدارة [عبد السلام، 2007].

وهناك عدد آخر من التعريفات للمبنى الإداري حسب المفهوم الذي أراده المعرّف للمبنى سواء من حيث الوظيفة أو الفراغ أو نوعية العمل الإداري الذي يتعلق به المبنى، فنرى أن المصادر الأجنبية خاصة لا تستعمل مسمى المباني الإدارية (Administrative Buildings) ولكنها تستعمل مسمى الأبنية المكتبية (Office Building)، حيث يتوقف التعريف عندهم على النشاط المكتبي سواء داخل المبنى ككل أو جزء من المبنى، أو مباني المكاتب، فالأبنية المكتبية هي المنشآت المصممة لتواصل الأعمال وهو مقسم غالبا إلى مكاتب فردية ومساحات معروضة للإيجار أو الاستئجار [Craighead,2009]، وهذا التعريف بسيط وشامل ويشير إلى الاستثمار العقاري، أما المديرية العامة للدفاع المدني في المملكة العربية السعودية فقد عرفت المباني الإدارية بأنها الأماكن المرخصة والمخصصة

لأداء الأعمال الإدارية والتجارية والمهن الحرة سواء أكانت هذه الأماكن مستقلة بذاتها أو تشكل جزء من المبنى [الدفاع المدني السعودي،1989]، وبالتالي فإن **المباني الإدارية هي البناء أو أجزاء البناء المخصص لإجراء الأعمال المكتبية سواء أكان مخصص لمؤسسة واحدة أو عدد من المؤسسات الإدارية مختلفة الأنماط الإدارية.**

1-3 نشأة المباني الإدارية وتطورها

تأتي كلمة مكتب بالإنجليزية (Office) من الأصل اللاتيني لها (Officium) وتعني أداء المهمات (Performance of a task)، وعند ظهور هذا المصطلح لأول مرة في اللغة الإنجليزية عام 1200م كان يعني المنصب أو العمل ولم يكن يعني المكان، وأصبح يعني المكان الذي تؤدى فيه الأعمال عام 1395م [Long,2004].

1-3-1 المباني الإدارية ما قبل الثورة الصناعية

ومنذ أكثر من 3000 عام قبل الميلاد عرف الفراعنة التدوين والتسجيل الكتابي للأنشطة اليومية في الدولة على لفائف من أوراق البردي، حيث عرف الفراعنة مهمة الكاتب كما يظهر في شكل رقم (1-1) وهو أول نموذج تاريخي للمكتب المتنقل، وكما سبق ذكره فإن الرومان أطلقوا الأصل اللاتيني للمكتب (Officium) زهاء 400م، حيث كان المكتب متنقلا (Bureau) ومكون من طاقم من المساعدين الإداريين أو الحاكم أو القاضي، وفي روما أيضًا عرف مفهوم المكتب نظرًا لسيادة القانون، أما في الحضارة الإسلامية فظهرت الدواوين وكان المكتب يشكل جزء من مجمع القصور أو البلاط الحاكم، وكانت الأوراق واللفائف تحفظ في حجرة المكتب وكانت تسمى مكتبة ، كما كانت حجرات المحاكم تشتمل على جدران بها تجاويف لحفظ القطع الملفوفة من رقائق الورق للحفظ الآمن، وهي بذلك تعتبر أولى أسلاف رفوف الكتب [عبد السلام،2007].

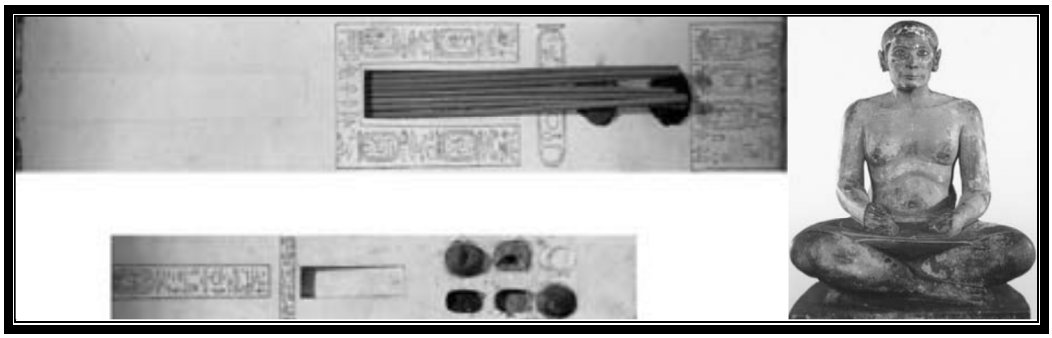

شكل رقم (1-1) لليمين الكاتب الفرعوني ولليسار أدوات وحقيبة الكاتبة الخاصة بالكاتب الفرعوني
المصدر: [عبد السلام، 2007]، ص 280.

والمكاتب وجدت منذ فترة طويلة، حيث أن الأنظمة البيروقراطية والتجار والجماعات الدينية والجيوش كانت لديهم الحاجة إلى الكَتَبة ومدوني المحاضر ومديري الملفات وغيرها من الملفات التي تتعامل مع المعلومات، وهذا الاحتياج يعود إلى آلاف السنين قبل اختراع الورق من لفائف البردي وألواح الطين، ولذلك كان التجار أول جماعة تحتاج إلى مساحات مكتبية متخصصة، على الرغم أن الحكومات سبقت التجار بالحاجة إلى الكتبة وهو ما يعني أن أول الاستخدامات المكتبية هي استخدامات تجارية [Long, 2004].

وخلال القرن الخامس عشر أنتج الازدحام في المدن الأوروبية وخارجها والمناطق الحضرية المركزية الحاجة إلى المباني القائمة بذاتها بحيث تمكن التجار من مزاولة أعمالهم، والتي شملت مبيعات التجزئة والتخزين جنبًا إلى جنب مع العمل المكتبي، وعادة ما كان التجارة يعملون ويعيشون في نفس المبنى وهو بداية ظهور العمل في العمالة المنزلية (At- Home Employment) وذلك في أمريكا الشمالية في أواخر القرن الثامن عشر[Long, 2004]، وفي العهد الأموي من الحضارة الإسلامية بنيت الأسواق وتم تغطيتها بهيئة معمارية معينة كفلت وجود حوانيت للتجارة ومساكن تعلوها أُجّرت للراغبين في السكن، كما أن هذا التطور أقر مبدأ تأجير البناء التجاري وأصبح من المؤسسات التي تدر على الدولة ريعًا ثابتًا، وبالتالي أصبحت الأسواق مصدر دخل لابد من وجود مؤسسة إدارية تتولى الإشراف على السوق وتضمن وصول الدخل، وقد تمثل ذلك في وظيفة المحتسب، وهي وظيفة وجدت قبل ذلك في عهد الرسول (ص) ممثلة في عامل السوق، ومن هنا يمكن اعتبار وظيفة المحتسب من أوائل الوظائف الإدارية في الدولة الإسلامية، فهو مكلّف بالقيام على حدود الله بالإذن من الوالي أو الإمام القائم، وهذا النظام قد تبلور في عهد الخليفة المنصور الذي فوّض عاصم الأحول، بالإضافة إلى ذلك فقد وجد العمل الإداري في كل من دار القضاء ودور الإمارة الإسلامية وقصر الحاكم في الحضارة الإسلامية [عثمان، 1988].

1-3-2 المباني الإدارية بعد الثورة الصناعية

وأخذ التوسع السريع في عدد كبير من الصناعات والأنشطة إلى تطوير المباني الكبيرة في القرن التاسع عشر من بينها خطوط السكك الحديدية، والتأمين والإنتاج والنفط وتجارة التجزئة والخدمات المصرفية والاستثمارية والتلغراف، هذا التوسع في الصناعات جعلهم يستخدمون الكتبة والموظفين بأعداد كبيرة للتعامل مع الأوامر والبيانات والملفات، حيث أن هناك العديد من الشركات كانت بحاجة إلى عدد كبير من الكتبة والقليل من الموظفين مع

ضرورة وجود مساحات مكتبية لازمة لإيواء الأنشطة، وفي مدن مثل نيويورك كانت أسعار الأراضي المرتفعة حافزًا لتوسع المباني رأسيًا متحولة بذلك إلى أوائل ناطحات السحاب في ثمانينيات القرن التاسع عشر، حيث كانت المباني مرتفعة بشكل محدود حول العشرة طوابق وغالبًا ما كانت من هياكل الصلب والحديد والزهر، ناهيك عن المصاعد التي مكّنت من التّصعيد الرأسي [Long,2004].

وفي عام 1931م هُدم مبنى شركة التأمين التي قام بتصميمها وليم لي بارون جيني (William Le Baron Genny) والذي أنشأ عام 1883م وهو بارتفاع ستة عشر طابقًا، وفي ذلك الوقت اكتُشف أن المبنى أنشأ من الهيكل الإنشائي المعدني وهو بذلك أول مبنى أنشأ بهذه الطريقة بعد أن كانت تستخدم الحوائط الحاملة، ومع زيادة البحور (Spans) والارتفاعات أصبحت الحوائط الداخلية في المباني الإدارية عبارة عن قواطع لفصل الفراغات الداخلية بعدما كانت عبارة عن عناصر إنشائية، وأصبحت الجدران الخارجية عبارة عن واجهة زجاجية (Curtain Wall) لفصل الداخل عن الخارج، ومن بعدها بدأت تتلاشى الجدران الداخلية بين الفراغات والمكاتب وقلت الأعمدة في المسقط الأفقي واتسعت المساحات وكذلك الشبابيك [محسن، 2008].

ولقد كان لدى شركات كبيرة مثل سيرز- روبوك (Sears, Roebuck) في شيكاغو أيضا الحافز لإنشاء هياكل كبيرة جدًا من أجل مواكبة نجاحها، ففي عام 1906 افتتح مبنى الإدارة وعمليات البريد، وقد كان أكبر مبنى إداري في العالم في ذلك الوقت [Long,2004]، حيث صمم المعماريان نيمونز وفيلوز (Nimmons, Fellows) المبنى المكون تسعة طوابق بمساحة 300 ألف متر مربع وبرج البضائع المكون من خمسة عشر طابقًا كما هو موضح بالشكل رقم (1-2) والذي صنف هذا المبنى كأحد المعالم التاريخية في الولايات المتحدة عام 1978م في دائرة تسجيل المواقع التاريخية [Banish, 2005].

شكل رقم (1-2) مجمع شركة سيرز روبوك في شيكاغو أكبر مجمع إداري وقت إنشائه عام 1906م
المصدر: [Ramos,2010]، ويكيبيديا الموسوعة الحرة: Sears

هذا النوع من المكاتب المشتركة موجودة قبل فترة طويلة من ظهور المكتب المقصورة (Cubicles) ويعود ذلك للقرن التاسع عشر، حيث العديد من الشركات تُجمّع الموظفين في مساحة واسعة في صفوف وأسطر من المكاتب ذات الشكل الأنيق، هذه المكاتب كانت تحمل رفوفًا للملفات وصناديق للتخزين الورقي لإعطاء الموظف قدرًا من الخصوصية ولكي يكونوا محميين من مراقبة المدراء، وفي عام 1915م ولأول مرة قامت شركة الضمان العادل في نيويورك باستحداث المكتب الحديث الكفء والذي يعتبر بداية المكاتب الحديثة، باعتبارها النموذج الأول لنظام المكاتب المفتوحة وهي عبارة عن مكاتب بسيطة مستوية السطح ورف واحد تسمح للمدراء بمراقبة الموظفين لمعرفة وجودهم من عدمه.

وخلال تلك الفترة بدأ تطبيق دراسات الوقت والكفاءة على أنشطة الموظفين ذوي الياقات البيضاء وعلى هذه المكاتب وأيضًا المكاتب المفتوحة التي وضعت كبيئة نموذجية مثالية لتحويل الورق مما أدى إلى الدفع نحو المهام المنظمة، وبعد ذلك قام خبراء من (F.W. Taylar) عن طريق الدراسات بأن جعلوا للمدراء دورًا مماثلاً لدور المراقبين والمشرفين على العمل، ولقد استطاع المدراء لعب دور الأخ الأكبر للموظفين في هذا النظام، وقد أعطى المدراء اهتمامًا للعمل لتكون جزء ضروري من انضباط العمل، ولقد تم اختراع حجرة مكتب العمل (Action Office) في عام 1964م من قبل روبرت بروبست (Robert Propst) الموضح في الشكل رقم (1-3)، من أجل تقليل الازدحام في المكاتب التي تعتمد على عدد كبير من الموظفين، في بديل مرن ويوفر مزيدًا من الخصوصية في محاولة لتعزيز إبداع الفريق وتحسين الخبرات التفاعلية بين العاملين، ومن أجل تخفيف الضجر والملل الوظيفي الذي تم ربطه بضعف الإنتاجية [Long,2004].

شكل رقم (1-3) مكتب العمل Action Office لروبرت بروبست أحد أحدث النظم المكتبية نهاية ستينيات القرن العشرين

المصدر: Action Office System, [Herman Millar,2012]

1-3-3 جهود المعماريين في تطور المباني الإدارية

إن ما وصلت إليه المباني الإدارية اليوم من تطور وتقنيات وتكنولوجيا إنشاء، ما هو إلا محصلة الجهود المبذولة في حل الاحتياجات اللازمة لكل من شاغلي المباني الإدارية والجمهور الذي يتعامل مع هذا النوع من الأبنية، بالإضافة إلى تلبية المتطلبات الوظيفية للعمارة من جمال وقوة ومنفعة، ولذلك فإن جهود المعماريين في تطوير هذه الأبنية الإدارية لا حصر لها، ولكن ما يتم استعراضه هو أبرز الجهود المعمارية والتي حققت تطويرًا نوعيًا في المباني الإدارية والتي تصلح لاستخدامها في أي مكان وأي موقع.

فقد صمم المعماري فرانك لويد رايت (Frank Lloyd Wright) المبنى الإداري شركة لاركين (Larkin building in Buffalo) في عام 1904م، والذي يعتبر من أوائل المباني الإدارية التي استخدم فيها الفراغ الداخلي (Atrium) والذي امتد بكامل ارتفاع المبنى المكون من ستة أدوار واستمد إضاءته الطبيعية من سقف زجاجي كما هو موضح في الشكل رقم (1-4)، ويرجع السبب في ذلك هو وقوعه بجوار خطوط السكك الحديدية والضوضاء الصادرة من حركة القطارات، مما دعا إلى تصميم المبنى للداخل لتوفير أكبر قدر من الهدوء للعاملين [زيتون، 1993]، وكان المبنى أول من استخدم فيه نظام التكييف المركزي لكل من القاعة الكبيرة والمكاتب المطلة عليها من خلال خطوط التوزيع، وبالرغم من أن المبنى يعبر عن الحركة الحديثة في الإنشاء إلا أنه تم إزالته في عام 1949م [Thomson,2002].

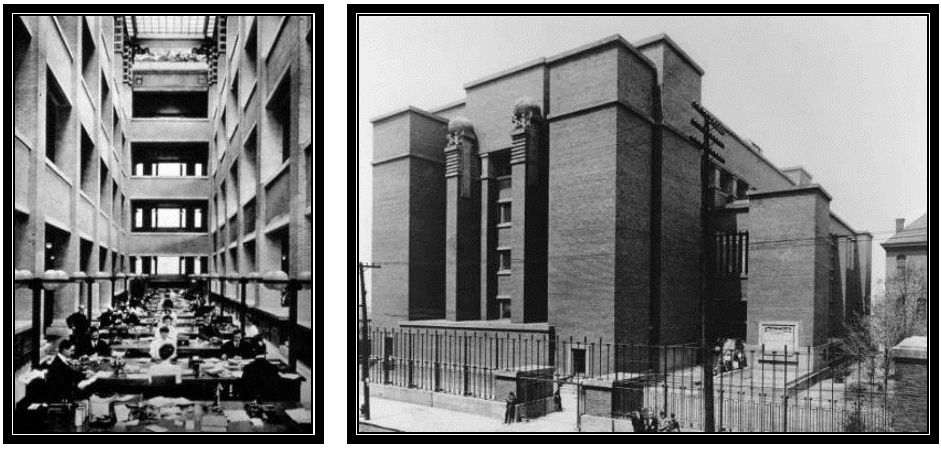

شكل رقم (1-4) لليمين لقطة عامة لمبنى شركة لاركين Larkin ولليسار الصالة الداخلية والمكاتب المفتوحة عليها
المصدر: [عبد السلام،2007]، ص 314

كما تمكن فرانك لويد رايت من أن يبتكر شكلاً جديدًا في التصميم الإنشائي للأعمدة الحاملة لسقف الصالة الرئيسية في مبنى شركة جونسون للشمع Johnson Wax Administration Building، والتي كانت عبارة عن فراغ مفتوح يشغله الموظفون، حيث كانت الأعمدة على

شكل مخروط مفرغ مرتكز على كعوب معدنية ذات أقطار صغيرة ثم تكبر إلى قرص مستدير كالمظلة كما هو موضح في الشكل رقم (1-5)، ومُلأت الفراغات بين الدوائر بأنابيب رفيعة من زجاج يسمح بمرور الضوء المُصفّى بدون وهج لتزويد الصالة بالضوء الطبيعي، كما أُلحق بالمبنى برج المعامل والذي تكون من 12 طابق مخصصة للمكاتب [زيتون، 1993].

شكل رقم (1-5) مبنى شركة جونسون للشمع ويظهر فيه برج المعامل بالإضافة الصالة الرئيسية التي توضح الأعمدة المخروطية
المصدر: [Thomson,2002], P 184,187

وصمم المعماري لوكوربوزيه (Le Corbusier) مع مجموعة من المعماريين أبرزهم أوسكار نيماير (Oscar Neimeyer) مبنى الأمم المتحدة في نيويورك في عام 1947م، والذي يعتبر أبرز مبنى إداري في العالم، وتكون المشروع من ثلاثة مباني وهي مبنى السكرتارية والذي ارتفع برجًا عاليًا على شكل صندوق زجاجي مصمت في جانبيه القصيرين، بينما اكتست الواجهتين الطويلتين بالزجاج الأخضر الذي قطعته أربعة أحزمة للأدوار التي شغلتها مختلف الأجهزة الميكانيكية والكهربائية كما هو موضح في الشكل رقم (1-6)، وبجانب البرج يوجد المبنيين الآخرين وهما قاعة الاجتماعات والصالات ومبنى للإعلام [زيتون، 1993]، بالإضافة إلى مبنى الأمم المتحدة فقد صمم لوكوربوزيه العديد من المباني الإدارية حول العالم مثل مبنى وزارة المعارف والصحة بمدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل مع أوسكار نيماير عام 1936م، وهو أول ناطحة سحاب من تصميمه والتي كرّس فيها مبادئه للعمارة بالعمارة المرتفعة على أعمدة والشكل الصندوقي والمسقط الحر وكاسرات الشمس والواجهة الحرة [Castellana,2001].

شكل رقم (1-6) لليمين يظهر مبنى السكرتارية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، ولليسار مبنى وزارة المعارف والصحة بالبرازيل
المصدر: Wikipedia, Free Encyclopedia, Le Corbusier, UN headquarter

وتعاون المعماريان ميس فان ديروه (Meis Van Der Rohe) وفيليب جونسون (Philip Johnson) في تصميم مبنى سيجرام (Seagram Building) الواقع في نيويورك عام 1958م، والتي اعتبرها العديد من النقاد العمارة المثالية، حيث أفسح المصمم المجال لرؤية المبنى بالكامل باستقطاع جزء من الأرض كحديقة بها نوافير، وارتد بكتلة المبنى للخلف على عكس النظام السائد في ذلك الوقت في نيويورك بالبناء على حدود خط التنظيم كما يظهر في الشكل رقم (1-7)، والمبنى الذي ارتفع في سماء نيويورك بكتلة المستطيلة وواجهته الزجاجية الشفافة والمثبتة على قطاعات الألمنيوم المؤكسد، استغل الطابق الأرضي فيه للاستخدام التجاري بالإضافة إلى صالة البهو الواسعة [زيتون، 1993].

شكل رقم (1-7) مبنى سيجرام لميس فان دير روه بنيويورك
المصدر: Wikipedia, Free Encyclopedia, Seagram Building

مبنى مكاتب شركة لويدز بلندن (Lioyds Building) مثال كبير على تطور المباني الإدارية، حيث استطاع المعماري ريتشارد روجرز (Richard Rogers) تصميم المبنى

وفق أحدث تكنولوجيا الإنشاء في عام 1979م، فالمبنى عبارة عن سلسلة من المعارض المتجاورة والتي يبلغ كل منها 16م، وتطل جميعها على فناء داخلي مركزي، وكل معرض يمكن استخدامه كأحد صالات معاملات التأمين أو كمكتب إداري مثالي، وبالإمكان تقسيم الفراغات من خلال تنسيق الأثاث، أما خدمات المبنى كالدورات والمداخل وعناصر الحركة الرأسية وضعت على الجدار الخارجي للمبنى في ستة أبراج عمودية كما هو موضح في الشكل رقم (1-8)، وهي مكسوة بالفولاذ غير القابل للصدأ معطيًا المبنى لونًا فضيًا براقًا، والتصميم الذي وضعه روجرز يسمح من خلال المسقط المفتوح بدخول الإضاءة الطبيعية إلى عمق المكان والذي يحقق أثرًا نفسيًا مريحًا على الموظفين [محسن، 2008].

معماري آخر حقق تطورًا آخر في المباني الإدارية هو نورمان فوستر(Norman Foster)، هذا التطور ليس فقط على المباني الإدارية بل غالبية ما صممه اللورد فوستر وهو دمج العناصر الإنشائية مع العناصر المعمارية، وأبرز الأمثلة الإدارية على ذلك هو بنك هونج كونج بشنجهاي عام 1981م، فالمسقط الأفقي للطابق يكاد يخلو من الأعمدة الداخلية والذي يوضحه الشكل رقم (1-8) مما أتاح للتصميم مرونة في توزيع الفراغات، بالإضافة إلى الخدمات وعناصر الاتصال الرأسي كانت على محيط المسقط [محسن، 2008].

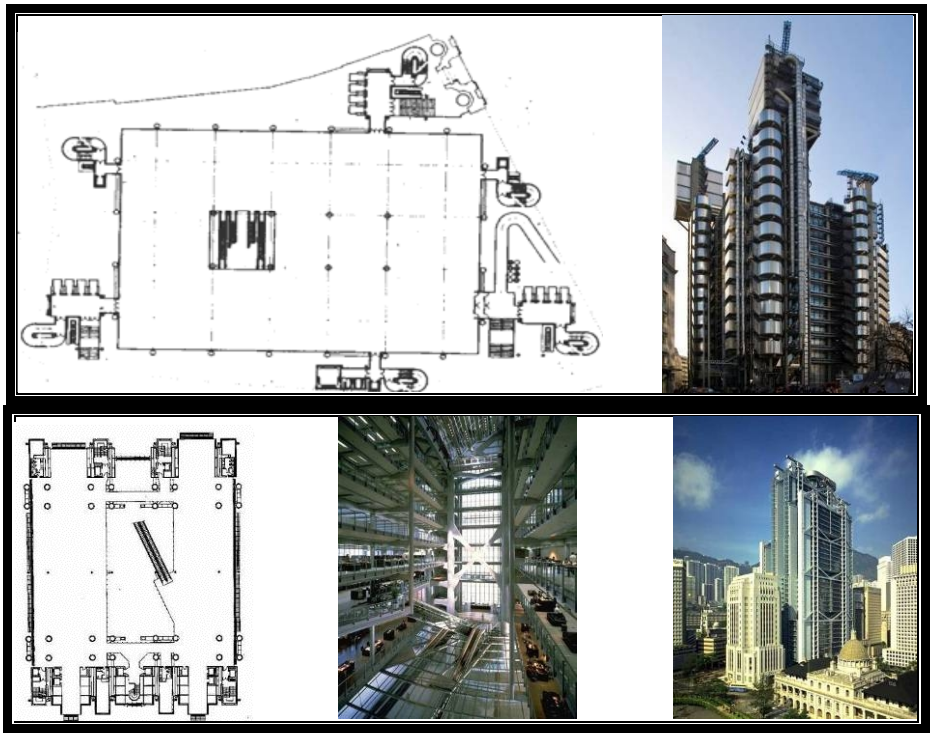

شكل رقم (1-8) للأعلى مبنى شركة لويدز بلندن لروجرز وللأسفل مبنى بنك هونج كونج بشنجهاي لفوستر
المصدر: محسن، 2008، الصفحات: 164، 167، اللقطة الداخلية لبنك هونج كونج : Arch Daily

مبنى آخر من المباني الإدارية للمعماري أيوه مينغ بي (I.M.Pei) وهو المبنى الإداري في مدينة دالاس (Dallas City Hall) والذي يحتوي على مختلف الإدارات والهيئات الحكومية التي تخدم الجمهور في المدينة، وبدا المبنى كالهرم المقلوب من خلال قدرة الخرسانة المسلحة على البروز في الهواء، واحتوى المبنى على العديد من التشكيلات المعمارية مما أظهر هيبة للمبنى الإداري كما هو موضح في الشكل رقم (1-9)، بالإضافة إلى المعالجة البيئية للأشعة الشمسية من خلال التظليل بالكتل البارزة [زيتون، 1993].

شكل رقم (1-9) المبنى الإداري بمدينة دالاس ويظهر فيه هيبة المباني الإدارية الحكومية من تصميم I.M.Pei
المصدر: زيتون، 1993، الصفحات: 153-154

1-4 اتجاهات الحلول التصميمية للمباني الإدارية

يمكن الوقوف على اتجاهات الحلول المعمارية في العملية التصميمية للمباني الإدارية والمقدرة على تمييز الاتجاه السائد لتصميم المباني الإدارية من خلال الشكل رقم (1-10) الاتجاهات التصميمية في المباني الإدارية، حيث يوجد نوعين من الاتجاهات يتعلقان بمعالجة التصميم المعماري لكل من المبنى والمسقط الأفقي.

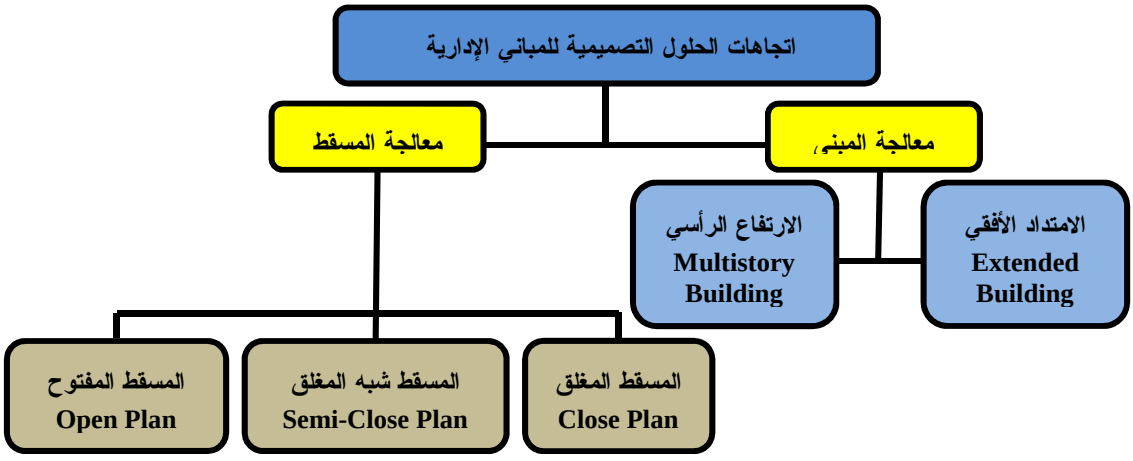

شكل رقم (1-10) مخطط يلخص اتجاهات الحلول المعمارية في تصميم المباني الإدارية

ففي معالجة المبنى يتجه العديد من المعماريين في توزيع الفراغات من خلال تصميم مبنى ممتد أفقيًا أو من خلال مبنى مرتفع رأسيًا، أما بالنسبة لمعالجة المسقط الأفقي سواء أكان المبنى ممتد أفقيًا أو مرتفع رأسيًا فهناك عدد من الحلول المعمارية لتوزيع الفراغات بين المسقط المفتوح أو المسقط المغلق، أو المسقط شبه المغلق بالدمج بين المسقطين المفتوح والمغلق.

1-4-1 معالجة المبنى

تجمعت العديد من العوامل التي جعلت الانطلاق بالمباني إلى ارتفاعات عالية ضرورة ملحة حتى كادت أن تصبح النمط المعماري السائد، ومن أهم هذه العوامل التقدم التكنولوجي في صناعة البناء، واختراع المصاعد الرأسية، بجانب تناقص المعروض من الأرض الصالحة للبناء وارتفاع ثمنها، إضافة إلى التضخم السكاني الهائل وما يتطلبه من الحاجة الملحة إلى أعداد رهيبة من المساكن التي يلزم توفيرها لهؤلاء السكان، وتوسع الأمر من كونه مجرد حالات خاصة أو ظروف مباني ذات طبيعة خاصة كالمباني الإدارية والمراكز التجارية [حسن، 2002]، ولن نخوض كثيرًا في معالجة المبنى في المباني الإدارية، فكما سلف ذكره ارتبط الارتفاع بالمباني الإدارية بعدد من العوامل أهمها محدودية الأرض، لذلك نجد في المناطق الزراعية مباني إدارية ممتدة أفقيًا بينما تأخذ المباني الإدارية بالارتفاع الرأسي في مراكز المدن والمناطق الحضرية.

1-4-2 معالجة المسقط

يتباين تنسيق الفراغ المكتبي تبعًا للوظيفة والأشكال والأنماط الإدارية، وكذلك نشاط الشركة أو المؤسسة، فضلاً عن عدد الموظفين الذين يعملون ضمن نطاق الفراغ، وأن يتوافر لكل فرد حيزه الخاص مع إمكانية جعل المكتب ذو التخطيط المفتوح من حجرة واحدة رئيسية بوجود عشرات أو مئات الموظفين يعملون داخل حيز واحد، وهناك إمكانية الجمع بين المخطط المفتوح والحجرات الفردية ذات الفواصل الجدارية والتي عملت على حل مشكلة الخصوصية البصرية إلا أنها لم تحقق العزل الصوتي والأمني [عبد السلام، 2007]، فالمسقط المفتوح هو المسقط المحرر قدر الإمكان من الحوائط الصماء التي تمتد من الأرض حتى الأسقف أو استبدالها بقواطع خفيفة شفافة أو نصف شفافة لا تعيق التواصل البصري للفراغات ولا تحجب الإضاءة الطبيعية أو تمنع وصول الهواء إلى فراغات المبنى، بينما المسقط المغلق هو الفراغات المحددة بحوائط صماء تستمر لتصل إلى الأسقف.

وقد لقي المسقط المفتوح تأييدًا من المعماريين كما واجهة في نفس الوقت معارضة وانتقاد العديد منهم، فالمعماري فرانك لويد رايت قد ألغى الحوائط والقواطع التي تفصل بين الفراغات التي لا تتطلب الخصوصية بينها، كما دعا لوكوربوزيه إلى المسقط الحر أو المسقط المفتوح، وقد استخدم لذلك الهيكل الخرساني بدلاً من الحوائط الحاملة مما أعطى المسقط الحرية والمرونة، أما المعارضين لنظام المسقط المفتوح فينادون بالخصوصية قبل الإضاءة الطبيعية، فالمعماري لويس كان (Louis Kahn) من الذين يعتبرون البحور الكبيرة بين الأعمدة بأنها غير إنسانية، وكان يميل إلى أكبر قدر ممكن من الحوائط المصمتة ويبتعد عن استخدام الحديد والصلب الذي اعتبره صالحًا لبناء السفن والطائرات [محسن، 2008]، ولكل من المسقط المفتوح والمسقط المغلق العديد من الإيجابيات والعديد من السلبيات والجدول رقم (1-1) يقارن بين المسقط المفتوح والمسقط المغلق.

جدول رقم (1-1) مقارنة بين المسقط المفتوح والمسقط المغلق في المباني الإدارية

وجه المقارنة	المسقط المفتوح Open Plan	المسقط المغلق Close Plan
استغلال الفراغ	قطع الأثاث والوحدات الجاهزة القابلة لإعادة الترتيب هي من تنظم الفراغ ويمكن استغلال الفراغ بأكثر من توزيع	أقل كفاءة في استغلال الفراغ حيث أن الجدران والأعمدة تستغل مساحة كبيرة وتوزيع الأثاث يكون محدود النطاق وإعادة الترتيب غير مجدية
مرونة التخطيط	قادر على التعامل مع المتغيرات من خلال تحريك قطع الأثاث ويتلاءم مع الوضع القائم للإنارة	يعطي مناورة أقل في المرونة لأن التعديل في الإنشاءات يكون أصعب
التكلفة	التكلفة المالية كبيرة بسبب الإنشاءات الجافة في القواطع وقطع الأثاث المديولرية	تكلفة مالية بسيطة في المرحلة الابتدائية لانخفاض تكلفة الإنشاءات ومحدودية قطع الأثاث الملائمة له
تواصل الأفراد	التواصل بين الموظفين والإدارة يكون كبيرًا ويمكن مراقبة العمل	يعطي خصوصية كبيرة لها إيجابيات وسلبيات والتواصل ضعيف
مرونة التكنولوجيا	قادر على التكيّف مع التغيير حيث أن قائم على تسهيل التكنولوجيا	محدودية التغيير حيث يتطلب تجهيزات جديدة لتغيير الوضع القائم
وصول الضوء	يسمح بمرور الضوء من خلال الفراغ المفتوح وزجاج النوافذ	لا ينفذ الضوء من خلال الجدران المصمتة
الخصوصية البصرية	لا تتحقق الخصوصية البصرية إلا من خلال وضع بعض الحواجز	تتوفر الخصوصية البصرية بسبب حجب الرؤية من خلال الجدران
الخصوصية السمعية	يمكن توفير الخصوصية السمعية من خلال إضافة مواد ماصّة للصوت	الخصوصية السمعية تتحقق بكفاءة كبيرة بسبب وجود فواصل صوتية وهي الجدران
الأمن	يمكن توفير الأمن لكن باستخدام وسائل أكثر وأثمن	يمكن توفير الأمن بأبسط الوسائل اللازمة لذلك

المصدر: البيانات من [Salah, 2010]، الصفحات 34-36، والجدول بتصرف من الباحث

إلا أن الدمج بين النظامين السابقين في معالجة وتصميم الفراغ الداخلي للمكاتب الإدارية يحقق تلافي السلبيات ويدمج بين إيجابياتهما ويعرف بالمسقط شبه المغلق Semi-Close أو شبه المفتوح Semi-Open، وفي الدراسات السابقة- [محسن،2008]، [Saleh,2010]- خرجت التوصيات بضرورة الدمج بين المسقط المفتوح والمسقط المغلق والتي ستزيد في تعزيز العلاقات الاجتماعية بين الموظفين، وتزيد في كفاءة الأداء لدى الموظفين.

1-5 الخلاصة

المباني الإدارية مبانٍ ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدول فهي تعبير عن قوتها الاقتصادية ومدى تطورها، وتتبع أهمية المباني الإدارية من كون أنها تتعامل مع عدد كبير من الموظفين الذين يعملون داخلها لساعات طويلة والجمهور الذي يرتاد هذه المباني لتلبية احتياجاتهم والذين تختلف مستوياتهم التعليمية والثقافية.

والمباني الإدارية ليست بالظاهرة الجديدة، فقد وجدت هذه المباني مع بدء مهمة الكتابة وظهور الكَتَبَة لدى الفراعنة والرمان والإغريق وخاصة لدى طبقة التجار، ولم تغب هذه الظاهرة عند المسلمين فلذلك نجد الدواوين ودور الإمارة والبلاط الحاكم مع تغير طفيف بين الدول الإسلامية المتعاقبة.

وتطورت المباني الإدارية من أنظمة الحوائط الحاملة حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن سواء بالهيكل الخرساني أو الهيكل المعدني، ولقد كان للمعماريين جهودًا كبيرة في تطوير المباني الإدارية حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم، فوظفوا الأنظمة البيئة لتوفير الراحة للموظفين، بالإضافة إلى الشكل الخارجي للمباني الإدارية من معالجات بيئية ومواد تكسية حديثة ومتطورة.

ولقد تعامل المعماريون في تصميم هذه المباني من خلال معالجة التصميم عن طريق الامتداد الأفقي في المناطق الريفية والمساحات الواسعة والارتفاع الرأسي في المناطق الحضرية، وكذلك في معالجة المسقط سواء بالمسقط المفتوح أو المسقط المغلق، حيث يتوقف إتباع نوع المسقط على النظام الإداري المعمول به في المباني الإدارية والهرمية المتبعة في التدرج الوظيفي، وينصح بالدمج بين المسقط المفتوح والمسقط المغلق لتلافي سلبيات كلا النظامين وتعزيز إيجابياتهما.

الفصل الثاني

واقع المباني الإدارية في مدينة غزة

(16-35)

2-1 أسباب اختيار مدينة غزة

2-2 تطوّر المباني الإدارية في مدينة غزة عبر الحقب الزمنية

2-3 توزيع المباني الإدارية في مدينة غزة حسب الملكية

2-4 الخلاصة

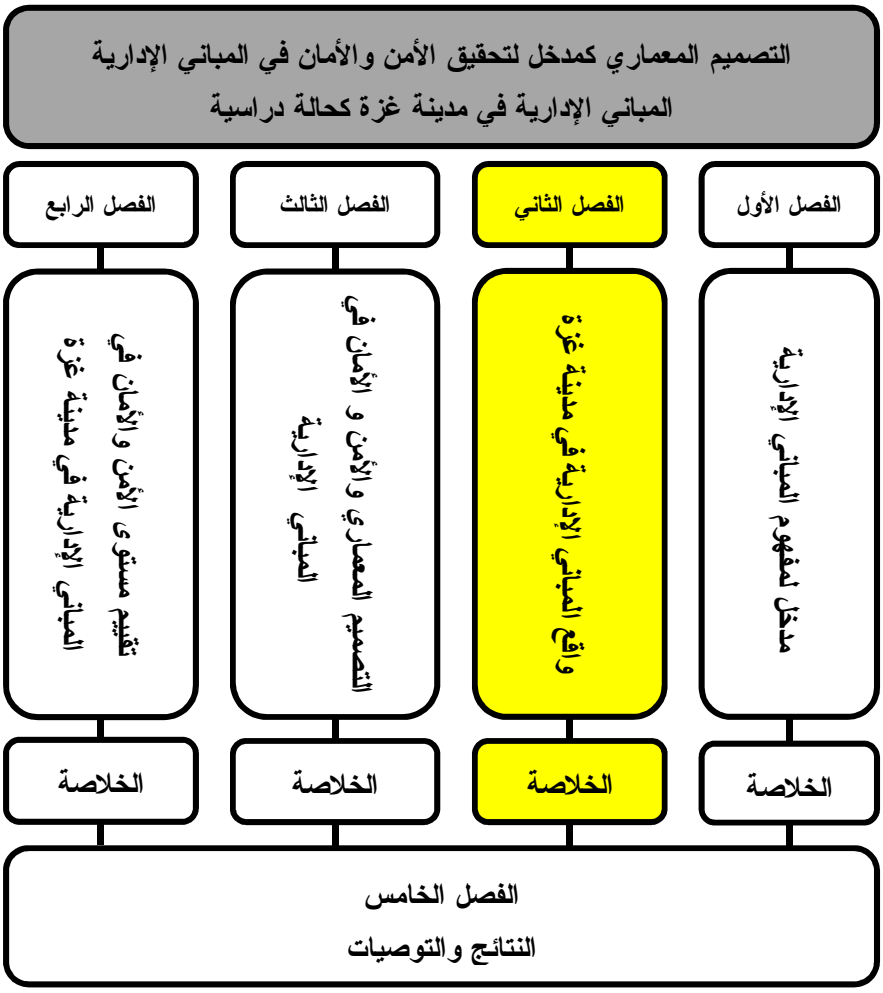

الفصل الثاني

واقع المباني الإدارية في مدينة غزة

ازدهرت المباني الإدارية في مدينة غزة منذ قدوم السلطة الفلسطينية كبداية استقرار لنظم الحكم الإدارية التي سيطرت على قطاع غزة، حيث عرفت مدينة غزة المباني الإدارية منذ عصور سابقة، ولكن أكثرها ازدهارًا كان في عهد السلطة الفلسطينية لما لها من مقومات تأسيس نظام حكم بأيد السكان المحليين، حيث شرعت السلطة الفلسطينية كسلطة حكم ذاتي للفلسطينيين ببناء مقومات الدولة الفلسطينية على أساس اتفاقية السلام التي عرفت باتفاقية أوسلو والتي تفضي بنهاية المفاوضات بإقامة دولة فلسطين، وتقع مدينة غزة في الجزء الجنوبي الغربي من فلسطين التاريخية، وضمن نفوذ محافظة غزة والتي تعتبر المحافظة المركزية للمحافظات الجنوبية (قطاع غزة) بالأراضي الفلسطينية والشكل رقم (2-1) يوضح موقع المدينة وعلاقتها بمحيطها الإقليمي.

شكل رقم (2-1) موقع قطاع غزة بالنسبة لفلسطين وموقع مدينة غزة بالنسبة لقطاع غزة ولفلسطين

المصدر: OCHA- Occupied Palestinian Territories، بتصرف

2-1 أسباب اختيار مدينة غزة

كما سبق ذكره بالنسبة لعملية السلام واتفاق إعلان المبادئ الذي ينص على إقامة سلطة حكم ذاتي للفلسطينيين، فقد بدء بتطبيق الاتفاق في المرحلة التي عرفت بغزة أريحا أولا، ووصلت طلائع قوات الأمن الفلسطينية إلى غزة وأريحا في الرابع من أيار من عام 1994م تزامن مع انسحاب لقوات الاحتلال الإسرائيلي من مدن قطاع غزة وإخلاء لمقرات الإدارة المدنية التي كانت بمثابة حكومة محلية للأراضي المحتلة عام 1967م، وتسليمها للسلطات الفلسطينية القادمة من دول الشتات، وفي مطلع تموز من نفس العام وصل رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات إلى غزة إيذانًا ببدء سريان السلطة الفعلية للفلسطينيين في إدارة قطاع غزة، وبناءً على ذلك فإن مدينة غزة هي أول مدينة فلسطينية تقع تحت السيطرة الفلسطينية الفعلية منذ عقود طويلة [وزارة الإعلام،2010].

وبعد قيام السلطة الفلسطينية شرعت السلطة ببناء مؤسسات الدولة ومقرات السيادة على أرض مدينة غزة، من مقر للرئاسة الفلسطينية ومقرات للوزارات ودوائرها الحكومية، وكذلك مقرات لأجهزة الأمن في تعزيز منها لتكريس السيادة وكذلك اهتمت بتوسيع مبانٍ إدارية أخرى أقيمت في زمن الإدارات المتعاقبة على قطاع غزة، وتوزيع المقرات والمباني على مختلف سلطات الحكم التنفيذية والقضائية والتشريعية، وتبع خطوات السلطة الفلسطينية في إنشاء المباني كل من المؤسسات الوطنية التي نشأت بعد قدوم السلطة الفلسطينية، أو المؤسسات الدولية التي رافقت نشأة السلطة كداعم لتطبيق التنمية في أراضي الحكم الذاتي الفلسطيني.

كما أن مدينة غزة جغرافيًا هي مركز إدارة إقليم قطاع غزة أو ما تصطلحه السلطة الفلسطينية رسميًا بالمحافظات الجنوبية، حيث أن مدينة غزة هي أكبر مدن قطاع غزة مساحة ومن اسمها يطلق على الإقليم قطاع غزة، حيث يبلغ مساحة المدينة 56 كم^2 ، وتعتبر مدينة غزة أكبر مدينة في قطاع غزة من حيث عدد السكان 588 ألف نسمة في منتصف عام 2013 أي 13.2% من عدد سكان الأراضي الفلسطينية، كما بلغ نسبة العاملين في القطاع الحكومي في الأراضي الفلسطينية 23.6% في منتصف عام 2013, بواقع 16.6% للضفة الغربية و 39.3% لقطاع غزة، بمعنى أن غالبية الغزيين يعملون ضمن الإطار الخدماتي المكتبي، حيث يعتبر قطاع الخدمات المشغل الأساسي للعاملين في فلسطين بواقع 52.5% من العاملين في قطاع غزة [الإحصاء الفلسطيني A، 2013].

وفي نهاية عام 2008م وعام 2012م شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي عمليات عسكرية واسعة في قطاع غزة، وخلال العمليات العسكرية الواسعة دمر الطيران الحربي غالبية مقرات السلطة الوطنية الفلسطينية والمباني الإدارية للدوائر الحكومية كان أهمها مقر الرئاسة ومقر رئاسة الوزراء ومجمع الوزارات والمبنى الجديد للمجلس التشريعي الفلسطيني، وكافة مقرات الأجهزة الأمنية والتي كانت تقع تحت سيطرة الحكومة في قطاع غزة [بكدار،2009]، كما دمرت مجمع أبو خضرة للدوائر الحكومية، مما أدى إلى خلو مدينة غزة من غالبية المباني الإدارية الحكومية والتي من المقرر إعادة إنشاؤها مرة أخرى وهذا ما يدفع لدراستها قبيل إنشائها، وعلى ذلك فإن مدينة غزة لها أهمية سياسية واقتصادية وإدارية لكل من السلطة الفلسطينية بشكل عام وكذلك المؤسسات الدولية والوطنية والتي تعتبر مدينة غزة مركز إداري مهم للسيادة الفلسطينية.

2-2 تطور المباني الإدارية في مدينة غزة عبر الحقب الزمنية

تعاقب على إدارة مدينة غزة العديد من الأنظمة التي حكمت غزة مثلها مثل سائر فلسطين التاريخية المحتلة، وكل إدارة منها عملت على تكريس نظام الحكم من خلال مؤسسات وأجهزة حكومية أو إدارية تابعة لها، وشرعت في إقامة المباني الإدارية والمقرات التي تعبر عن السيادة بالنسبة لها، ولدراسة التطور في المباني الإدارية أهمية كبيرة، حيث يساعد على الوقوف في تقييم الحالة التي وصلت لها المباني الإدارية في مدينة غزة منذ عهد الدولة العثمانية حتى عهد السلطة الوطنية الفلسطينية.

2-2-1 المباني الإدارية في الفترة العثمانية

وقعت مدينة غزة مثلها مثل باقي مدن فلسطين تحت حكم الدولة العثمانية عام 1516م والذي استمر زهاء الأربعة قرون، وقد تولى الأمير مصطفى باشا ابن عبد المعين سنجق غزة، وهو يعتبر جد آل رضوان الذين حكموا غزة لفترة طويلة واتخذوا من دار السعادة أو ما يعرف بقصر آل رضوان مقرًا للحكم وإدارة شئون غزة وسميت بوقفية آل رضوان، ويُختَلف في تاريخ إنشائه إلا أن أغلب المؤرخين اتفقوا على أنه يعود للعثمانيين، وقد عرف بنهاية دولة العثمانيين بالدبويا، كما اتخذه الفرنسيون كقلعة لهم ضمن حملتهم الفرنسية والتي احتلت غزة في عام 1799م بقيادة نابليون بونابرت [المبيض، 1987]، كذلك اتخذ قصر الباشا مقرًا حكوميًا في عهد الانتداب البريطاني وعرف بالسرايا، وما يهم في القصر هو استخدامه كمقر للإدارة في فترات متعاقبة من حكم مدينة غزة، ويتكون القصر من مبنيين في الأغلب هما

جزء من مجموعة مباني شكلت القصر والذي بني على الطراز المملوكي كما هو موضح في الشكل رقم (2-2) وهو مبني من الحجر الرملي وبه العديد من المقرنصات والزخارف [المغني، 2007].

شكل رقم (2-2) قصر آل رضوان أو ما يعرف بمتحف قصر الباشا أحد المقرات الإدارية العثمانية

وفي عهد العثمانيين تم تشكيل أول مجلس بلدي لمدينة غزة عام 1893م برئاسة السيد مصطفى العلمي، وهي بداية حقيقية لنهضة المدينة في العصور التالية [المبيض، 1987]، ويعتبر آخر الآثار العمرانية للعثمانيين في مدينة غزة هو بناء محطة البرق والبريد (البوسطة) في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، واندثر أوائل الستينات من القرن الماضي [المبيض، 1994].

2-2-2 المباني الإدارية في فترة الانتداب البريطاني

لقد كان للانتداب البريطاني على فلسطين (1917-1948) آثار سلبية عليها بشكل عام وعلى مدينة غزة بشكل خاص، حيث كان الانتداب بمثابة سلطة احتلال سعى لتكريسها من خلال إنشاء القواعد العسكرية وكذلك مقرات الحكم وهو ما تمثل في إنشاء السرايا وهو ما عرف لاحقًا بمجمع الأجهزة الأمنية عام 1946م أي قبيل انتهاء الانتداب عن فلسطين، ومجمع السرايا هو مقر لإدارة الحكم ووجود القوات العسكرية البريطانية في تلك الفترة.

وفي عام 1921م فرضت سلطات الانتداب قانون تنظيم المدن 1921 وتعديلاته في قانون رقم 28 لسنة 1936م، والذي أعد مخطط هيكلي جديد لمدينة غزة والذي أقر توسيع الطرق والارتدادات بين المباني وإصدار الرخص للمباني، وهذا القانون نجم عنه ظهور المباني المنفصلة بدلاً من المباني المتلاصقة، كما بدأ باستخدام الخرسانة والأسقف المستوية بدلاً من

الأسقف والعقود، كما حدد القانون ارتفاعات المباني، الأمر الذي انسحب على كل المباني الجديدة في المدينة وخاصة المباني الإدارية منها [البغدادي، 2010].

وفي مقابلة مع المؤرخ سليم المبيض ذكر أن عهد الانتداب البريطاني شهد بدء التحضيرات لإنشاء مشروع مجمع أبو خضرة بالقرب من مجمع السرايا، وهو عبارة عن أرض وقف أوقفتها السيدة مكرم أبو خضرة لإنشاء مستشفى خيري في أربعينات القرن الماضي، ولكن المشروع نفذ في فترة حكم الإدارة المصرية عام 1955م، وتحول المشروع إلى مقر إداري لإدارة الحكم في الفترات المتعاقبة على قطاع غزة وعرف فيما بعد بمجمع الدوائر الحكومية، وفي إحصائية عام 1945م بلغ عدد الموظفين المدنيين 11% من القوى العاملة في قطاع غزة، حيث أقامت الإدارة المدنية في عهد الانتداب البريطاني 16 دائرة حكومية وهي البوليس والإدارة والسجون والمعارف والعدلية وغيرها [الساعاتي، 2005].

لكن جهود إنشاء المباني الإدارية في تلك الفترة لم تتوقف على سلطات الانتداب البريطاني، بل كان لبلدية غزة جهودًا كبيرة في إنشاء المباني الإدارية بمفهومها الحديث آنذاك، فلقد أنشأت بلدية غزة مقرها الرئيس في شارع عمر المختار عام 1928م، حيث تم إنشاؤه في فترة المجلس البلدي برئاسة فهمي بيك الحسيني، وقد بني من الطوب الملون حيث يتكون المبنى من ثلاثة طوابق، الطابق الأرضي عبارة عن محلات تجارية والطابقين الأول والثاني عبارة عن غرف مكتبية على صف واحد تفتح على ممر للحركة وهو ما يعبر عن بدايات المباني الإدارية في مدينة غزة رغم أن شكله الخارجي يعبر عن الطرز القديمة التي سادت في فترة الانتداب البريطاني من استخدام السقوف المستوية والأقواس الملونة والطوب والشرفات المحمولة على جسور الحديد (الدوامر) كما في الشكل رقم (2-3)، كما أن المبنى يأخذ شكل المباني الرسمية من خلال تكرار العناصر المعمارية الواجهة الرئيسية وتماثل المبنى حول كتلة الدرج [المغني، 2007]، وقد نقلت بلدية غزة مقرها إلى جنوب ميدان فلسطين واستخدم المبنى كمكاتب إدارية خاصة مؤجرة لفترة طويلة، ثم استخدم كمقر لشرطة بلدية غزة ومحكمة البلدية إلى أن تم استهدافه وتدمير الجزء الغربي من المبنى في عدوان عام 2008م على مدينة غزة من قبل الطيران الحربي الإسرائيلي [النمرة،2011]، وأعيد ترميم المبنى بنفس الشكل السابق ولكن بمواد بناء حديثة من استخدام البلوك الخرساني وكسوته بالطوب الحراري المشابهة للجزء القديم المتبقي من المبنى.

وقد انتقلت بلدية غزة إلى الجزء الجنوبي الغربي من ميدان فلسطين في مبنى استخدم سابقًا كمستشفى الزهور والذي بناه سعيد الشوا عام 1904م، والمبنى يتكون من طابق أرضي معقود وطابق علوي مسقوف بسقف مستو من الخرسانة محمولة على دوامر كما هو موضح بالشكل رقم (2-3)، وأصبح يشكل مبنى الإدارة العليا لبلدية غزة من يومها حتى الوقت الحالي مع توسعات في مباني جديدة محيطة بالمبنى التاريخي [المغني، 2007].

شكل رقم (2-3) لليمين مبنى بلدية غزة القديم بعد الترميم، ولليسار مبنى الإدارة الحالي لبلدية غزة

كما ظهر نوع جديد من المباني الإدارية وهي البنوك، فقد افتتح البنك العربي فرعه في مدينة غزة في ميدان فلسطين، وهو ثاني أقدم مصرف عربي بعد بنك مصر وتأسس عام 1930م، وهو مبنيٌ بطريقة وأسلوب حديث مختلف عن النمط الذي ساد في فترة الانتداب البريطاني، حيث نفذ من هيكل إنشائي خرساني كامل ونوافذ مستطيلة وكبيرة، وتكون المبنى من طابقين أرضي وأول، بالإضافة إلى البنك العثماني وبنك باركليز وهو بنك بريطاني عمل كبنك الحكومة في فلسطين وتعامل بالجنيه الفلسطيني [عاشور، 1995].

2-2-3 المباني الإدارية في فترة الإدارة المصرية على قطاع غزة

عقب انسحاب قوات الانتداب البريطاني عام 1948 من فلسطين، شرعت العصابات الصهيونية باحتلال المدن الفلسطينية وأقامت في الخامس عشر من أيار عام 1948م دولة إسرائيل، مما أدى إلى هجرة الفلسطينيين إلى مناطق اللجوء ومنها قطاع غزة الذي أشرفت مصر على إدارته بناء على قرار جامعة الدول العربية حيث عرف باسم قطاع غزة بعد تعيين اللواء عبد الله رفعت حاكمًا إداريًا عامًا، وتعرضت غزة وسيناء في العدوان الثلاثي على مصر للاحتلال الإسرائيلي في عام 1956م، وحل محلها بعد الانسحاب قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة وبقيت غزة تابعة للإدارة المدنية المصرية فقط [الساعاتي،2005].

وقد أنشأ المصريون ما يعرف بمدينة غزة الجديدة في الغرب من المدينة القديمة، حيث اعتمد المخطط الهيكلي سنة 1955م والذي عرف بتخطيط منطقة غزة الجديدة عام 1957م [البغدادي، 2010]، كما أنشأ المصريون العديد من مقرات الحكم التي تبعت الإدارة المصرية أو تبعت للفلسطينيين الذي عبروا عن كيانهم في إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، فمن المباني التي أنشأتها الإدارة المصرية مقر المجلس التشريعي الفلسطيني وذلك في عام 1958م ، حيث شارك الفلسطينيون في إدارة قطاع غزة من خلال تأسيس المجلس التشريعي بالتعيين، كما أنشأ الحاكم العام قصر الحاكم وهو مقر إقامة الحاكم وإدارة شئون قطاع غزة، وأضاف المصريون عددًا من الدوائر الحكومية ضمن إطار الحكم الذاتي للفلسطينيين مثل دائرة البريد والاتصالات والمعارف والصحة، وتمثل ذلك في إنشاء مبنى البريد (السنترال) على شارع عمر المختار، وكذلك مديرية التربية والتعليم، ومستشفى دار الشفاء وغيرها من المباني [الساعاتي، 2005]، وفي مقابلة مع عيادة مرزوق ذكر بأن المصريين أضافوا عددًا من المباني إلى مجمع السرايا، كما سُلِّمت قوات الطوارئ الدولية بعد العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956م مجمع أبو خضرة، وأنشأ المصريون مقر الكتيبة في غرب مدينة غزة لتدريب طلائع جيش التحرير الفلسطيني، بالإضافة إلى مقر شرطة المدينة ومحطة ركاب السكة الحديد بالقرب من ميدان الشجاعية، وكذلك مستشفى الحمِّيات للغرب من مدينة غزة والذي استخدم كمبنى إداري في عهد الاحتلال ليحل مكانه مجمّع الوزارات في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية ، كما بنى المصريون مجمع الجوازات الذي كان مقرًا للشئون الاجتماعية والعمل والأحوال المدنية، بالإضافة إلى مقر شرطة العباس للغرب من مدينة غزة.

شكل رقم (2-4) لليمين مبنى بريد عمر المختار (السنترال) ولليسار لقطة عامة لمجمع الأجهزة الأمنية (السرايا) عام 2007م
المصدر: ستوديو موريس (Kegam)، موقع قوات الأمن الوطني

وإلى جانب الدور المصري في قطاع غزة، فقد كانت قضية اللاجئين إلى قطاع غزة على طاولة البحث في الأروقة الدولية، وبدأت مؤسسة الكويكرز الأمريكية بالعمل في قطاع غزة

لتقديم الخدمات الإغاثية وخدمات التعليم حتى نشأة الأنروا (UNRWA)،حيث تأسست الأونروا عام 1949م تحت مسمّى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وبدأت في العمل في مايو 1950م، وقد شرعت الأونروا ببناء المقرات المؤقتة في بداية عملها من المخازن والمدارس والعيادات الصحية ومراكز الإدارة الإقليمية، ومع طول أزمة اللاجئين بدأت ببناء بعض مقرات الإدارة واستئجار أخرى كمراكز صحية وإنشاء عدد من المدارس، وإلى جانب الأونروا عملت عدد من المؤسسات الدولية مثل جمعية اتحاد الكنائس وهيئة كير الأمريكية والتي تخصصتا في العمل الإغاثي للاجئين [الساعاتي،2005].

وقد أنشأ بنك فلسطين عام 1960م وكذلك استمر عمل كل من البنك العربي وبنك باركليز والعثماني، إضافة إلى ذلك فتحت عدد من البنوك المصرية فروعًا لها في مدينة غزة، بالإضافة إلى البنك العقاري العربي الذي أسسته جامعة الدول العربية كبنك للإنقاذ ثم تأمم عام 1963م [عاشور،1995]، وكذلك تأسست عدد من الجمعيات كان أهمها جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وجمعية الإتحاد النسائي الفلسطيني، وكذلك أنشأت عدد من النقابات والاتحادات مثل اتحاد النقابات العمالية والاتحاد العام لطلبة فلسطين والاتحاد العام للمرأة [الساعاتي،2005].

2-2-4 المباني الإدارية في فترة الاحتلال الإسرائيلي

احتلت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في مطلع مايو عام 1967م الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، بالإضافة إلى احتلال سيناء بمصر وهضبة الجولان بسوريا، حيث بدأت سلطات الاحتلال بتكريس وجودها وذلك من خلال الأوامر العسكرية التي أصبحت تشريعًا، بدأت هذه الأوامر بالأمر العسكري رقم (1) والذي يقضي بتولي القائد العسكري الإسرائيلي العام السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية، على الرغم من إنشاء الإدارة المدنية التي سيرت حياة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967م لنفي صفة الاحتلال عنها، وتلا ذلك فرض العملة الإسرائيلية وإغلاق البنوك والمؤسسات [الغول، 1992].

وأطلقت إسرائيل على الضفة والقطاع اسم المناطق المُدارة ولم تعترف بها مناطق محتلة، وقد قامت إسرائيل باعتماد الإدارات المدنية التالية: الشؤون القانونية، الداخلية والأمن العام، المالية والاقتصاد، الشئون الاجتماعية واللاجئين، الشئون البلدية والقروية، التربية والتعليم، الأشغال العمومية والمواصلات، وقامت بتعيين ضابط إسرائيلي مسئول عن كل إدارة، ولم

تسمح للفلسطينيين بإدارة أي إدارة من الإدارات السابق ذكرها، كما حدت من صلاحيات البلديات والمجالس المحلية والقروية [الفرا،2007].

وبالنسبة للمباني الإدارية فقد سيطرت إسرائيل على المباني التي بنتها الإدارات السابقة، ونقلت إليها إدارة الحاكم العام التي ارتكزت في مقر المجلس التشريعي، كما اتخذت من مجمع الأجهزة الأمنية (السرايا) مقرًا عسكريًا وسجنًا واتخذت من مجمع الدوائر الحكومية (أبو خضرة) مجمعًا إداريًا للإدارة المدنية، حيث نقلت الإدارات والموظفين الحكوميين السابقين من مجمع السرايا إلى مجمع أبو خضرة والتي غيرت العديد من معالمه لإجراءات أمنية كإقامة جسر للربط بين المجمعين لنقل ضباط الإدارة المدنية إلى مجمع السرايا.

ومن المقابلات التي أجريت في الدراسة يتبين أن سلطات الاحتلال أضافت طابقًا لبعض المباني في مجمع أبو خضرة، وأن غالبية المكاتب عبارة عن غرف فردية ضيقة مع وجود بعض الغرف الكبيرة وهي عبارة عن إضافات سيئة وغير إنسانية، كما أن غرف ضباط الركن والموظفين اليهود زودت بأجهزة الحاسوب في تطور آخر للمباني الإدارية في مدينة غزة، وكانت قد أغلقت بوابة مجمع أبو خضرة الرئيسي على شارع عمر المختار وأقامت أخرى للجهة الغربية من المجمع لأسباب أمنية، كما وأنشأت للجنوب من مدينة غزة مستوطنة نيتساريم (Netzarim) عام 1967م في موقع الشرطة العسكرية المصرية [الفرا، 2007].

وقد توقفت جميع البنوك العاملة في قطاع غزة والضفة الغربية بموجب الأمر العسكري رقم (7) عام 1967م، وعملت بعدها البنوك الإسرائيلية بموجب الأمر العسكري رقم (255) عام 1968م، وأهم المصارف التي فتحت فروعًا لها في قطاع غزة هي بنك هبوعليم وبنك ديسكونت وبنك لئومي، بالإضافة إلى بنك مزراحي الذي فتح فرعه في مستوطنة غوش قطيف، والتي أغلقت جميعها مع اندلاع انتفاضة عام 1987م، وما تميزت به البنوك الإسرائيلية بالنسبة للعمل المكتبي هو الميكنة، حيث تم ربط جميع الفروع بجهاز حاسوب مركزي، وهو ما يعد بداية دخول الحاسبات الآلية على المباني الإدارية في قطاع غزة، وبسبب عزوف الفلسطينيين على التعامل مع البنوك الإسرائيلية فقد قامت الإدارة المدنية بفتح بنك البريد كمؤسسة تابعة للحكومة كما هو موضح بالشكل رقم (2-5)، وكانت أهم أعماله جمع الرسوم والفواتير الخدماتية والضرائب والمخالفات وتسديد المستحقات الحكومية ودفع رواتب الموظفين.

شكل رقم (2-5) لليمين بنك البريد في مقر بريد الشجاعية، ولليسار أحد المباني داخل مجمع أبو خضرة عام 1988م
المصدر: تقرير إذاعة بايرن Bayerischer Runfunk، عام 1988م

وسمح بعد فترة لبنك فلسطين بالعمل داخل قطاع غزة عام 1981م، وقد تعرض خلال فترة عمله في ظل الاحتلال إلى مداهمة قوات الاحتلال بسبب تحدي بنك فلسطين لسلطات الاحتلال في تطوير أدائه، والتي بدأت من رفض البنك لتغيير اسمه، كذلك منعت سلطات الاحتلال بلدية غزة من إصدار رخصة بناء المقر الجديد في شارع عمر المختار عام 1986م، وافتتح البنك مقر إدارته الجديد في شارع عمر المختار (الفرع الرئيسي) عام 1992م، كما أنشأ فرع الرمال (السرايا) في عام 1993م [عاشور، 1995].

إلى جانب ذلك، فقد رفعت الجماهير الفلسطينية في مطلع أيار عام 1978م شعار نعم للنقابات لا للهستدروت، دعت من خلاله إلى إعادة إحياء النقابات المغلقة بعد الاحتلال، وشهدت الأعوام التالية لذلك عودة نشاط النقابات العمالية والنسائية، كذلك تأسست العديد من الجمعيات الوطنية تحت قانون الجمعيات العثمانية [الغول، 1992]، حيث أصدر الحاكم العسكري في العام 1970م الأمر العسكري رقم (686) القاضي بتعديل قانون الجمعيات العثماني ووضع مزيدًا من القيود على الإجراءات المتعلقة بتسجيل الجمعيات، مما دفع العديد من الجمعيات للتسجيل كشركات تجارية غير ربحية [الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2002]، وبلغ عدد الجمعيات الخيرية العاملة في قطاع غزة عام 1987م إلى 37 جمعية خيرية [الحوراني، 1988]، وهو ما يبين نشاط الغزيين في مقارعة الاحتلال والتصدي لمخططاته من خلال إنشاء الجمعيات الوطنية والتي تنظم ولو بشكل غير مباشر إدارة شئون الفلسطينيين ضمن أهداف تلك الجمعيات، ومن ضمن المباني الإدارية الخاصة بالجمعيات الخيرية مبنى الهيئة الخيرية وقد أنشأ المبنى من الخرسانة المسلحة في نمط مختلف لإنشاء المباني في مدينة غزة [البغدادي، 2010].

2-2-5 المباني الإدارية في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية

كان للسلطة الوطنية الفلسطينية الفضل الأكبر في بناء مدينة غزة، حيث أن مدينة غزة لم تكن فقط أولى المدن الفلسطينية المحررة فحسب بل كانت مقر قيادة السلطة الفلسطينية وعاصمتهما السياسية المؤقتة والتي استقبل فيها الوفود الرسمية والرئاسية، ولذلك كرست السلطة الفلسطينية سيادتها الوطنية من خلال إنشاء المقرات السيادية والإدارية في مدينة غزة، إلى جانب افتتاح مطار غزة الدولي في عام 1998م.

ومع دخول طلائع القوات الأمن الفلسطينية واستلامها للمهام في مدينة غزة في عام 1994م، شرعت السلطة الفلسطينية بإزالة مظاهر الاحتلال من المباني الحكومية والمباني العامة وتكريس مظاهر السيادة الوطنية، ترافق مع ذلك ترميم وصيانة المباني المنقولة للسلطة الفلسطينية وإعداد الترتيبات الكاملة لدخول المجلس التنفيذي لسلطة الحكم الذاتي، ونتيجة للنقص الحاد في المباني والمقرات الحكومية فقد باشرت السلطة الفلسطينية بإقامة عدد من المباني الجديدة ضمن مجمع الدوائر الحكومية ومجمع الأجهزة الأمنية، والتي كانت عبارة عن مقرات مؤقتة من دور أو دورين وسقف من الزينكو للتسريع من استيعاب أعداد الموظفين، مما دعا السلطة الفلسطينية فيما بعد لاستئجار مباني سكنية متعددة الطوابق وتحويلها لمكاتب إدارية مثل مبنى وزارة المالية ووزارة الداخلية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ومبنى سلطة الطيران وغيرها.

مع الزمن طورت السلطة الفلسطينية أدائها من خلال إقامة مقرات جديدة وحديثة لمؤسساتها في إطار إعداد مقومات الدولة الفلسطينية، فقد أخذت بتوسعة بعض المقرات وإقامة أخرى جديدة على قطع أراضي حكومية أو هدم وبناء أخرى جديدة، وقد تمثل ذلك في إنشاء مكتب الرئاسة ومقر جهاز المخابرات العامة على أطراف مدينة غزة وضمن نفوذ بلدية جباليا، ومقر جهاز الأمن الوقائي ومدينة عرفات للشرطة كمقرات أمنية، وإنشاء مبنى سلطة الأراضي ومبنى هيئة الرقابة العامة بالإضافة إلى ديوان الموظفين العام ووزارة الثقافة ومبنى وزارة الصحة ومبنى إدارة القضاء الشرعي الأعلى كمباني إدارية حكومية والتي يوضح الشكل رقم (2-6) عددًا من هذه المباني، والتي أنشأت على أسلوب المباني الإدارية من خلال التوزيع والتقسيم الإداري للدوائر والأقسام، وجميعها يعتمد على المسقط الأفقي المغلق في توزيع المكاتب، واستمرت السلطة الفلسطينية في إنشاء المباني الإدارية الجديدة مثل مجمع الوزارات الحكومي الذي صمم في عام 2000م من قبل مكتب صبور الفرا وبدء

في تنفيذه في عام 2003م، كخطوة من السلطة الفلسطينية لإنهاء المقرات المستأجرة، والمجمع عبارة عن ثلاثة أبراج كما هو موضح في الشكل رقم (2-6)، ويعبر عن هيبة السلطة الوطنية الفلسطينية وقد تدمر في عدوان عام 2008م، بالإضافة إلى بدء تنفيذ كل من مبنى وزارة التربية والتعليم ووزارة العدل والذي تم تدميره في عدوان عام 2008م ومبنى وزارة الشباب والرياضة، وكذلك مبنى هيئة التقاعد (التأمين والمعاشات)، وفي نفس الوقت استمرت العديد من الوزارات والدوائر والهيئات الحكومية بنظام الإيجار في مباني سكنية وتحويلها إلى مباني إدارية، وغالبًا ما يتم إضافة الغرف مسبقة تصنيع من المستوعبات (Containers) لإنشاء مكاتب الاستعلامات والاستقبال والأمن.

شكل رقم (2-6) للأعلى من اليمين مبنى ديوان الموظفين العام ومبنى إدارة المخابرات العامة ومبنى الرئاسة من المباني الإدارية التي أنشأتها السلطة الوطنية الفلسطينية، وللأسفل الموقع العام لمجمع الوزارات

مصدر الموقع العام لمجمع الوزارات: وزارة الأشغال العامة والإسكان

لم تستقر الأمور السياسية في فلسطين بعد فشل المفاوضات في كامب ديفيد عام 2000م، واندلعت المواجهات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال فيما عرف باسم انتفاضة الأقصى، وفي أكتوبر من نفس العام قامت قوات الاحتلال لأول مرة منذ اتفاق السلام عام 1994م بقصف مقرات للسلطة الفلسطينية، واستمر التدمير الممنهج لمؤسسات السلطة الفلسطينية لتدمير القدرة على قيام الدولة الفلسطينية كان أهمها قصف مبنى الرئاسة بالإضافة إلى تدمير غالبية مباني مدينة عرفات للشرطة [الرقيب، 2001]، حيث تضرر بشكل كلي أو جزئي 590 مقرًا عامًا ومنشأة أمنية للسلطة الفلسطينية [الفرا،2007]، وقد كان أوسع الاعتداءات الإسرائيلية على المباني الحكومية في عملية الرصاص المصبوب عام 2008م، حيث دمرت فيها غالبية المقرات الحكومية مثل مجمع الوزارات ومقر الرئاسة ومقر جهاز الأمن الوقائي ومبنى إدارة المخابرات العامة، بالإضافة إلى عدد من المباني الإدارية التاريخية مثل مجمع الأجهزة الأمنية (السرايا) ومبنى بلدية غزة القديم ومبنى شرطة العباس وشرطة المدينة ومدينة عرفات للشرطة [بكدار، 2009].

وبالتوازي مع جهود السلطة الوطنية الفلسطينية بدأت العديد من المؤسسات الوطنية في إعادة فتح مكاتبها ومقراتها والتي أغلقت في زمن الاحتلال الإسرائيلي للقطاع وعرفت باسم المنظمات غير الحكومية (NGO's)، وكذلك أقامت العديد من المؤسسات الدولية الفروع لها في الأراضي الفلسطينية، حيث شرعت عدد من المنظمات الدولية بإنشاء المباني الإدارية التي استخدمتها كمقرات لإدارة عملياتها ومهامها داخل الأراضي الفلسطينية، وأهم تلك المنظمات هي المنظمات الأممية التابعة للأمم المتحدة، حيث تم نقل المقر الرئيسي للأونروا من جنيف إلى مدينة غزة ضمن مجمع خدمات الأونروا في عام 1996م [بلفر، جاسنر، 1997]، كذلك أنشأت (UNDP) مقرها الإقليمي في الغرب من مدينة غزة.

كما أن العديد من المؤسسات الوطنية والأهلية شرعت بفتح مكاتبها سواء من خلال مكاتب مستأجرة أو من خلال إنشاء المباني الإدارية الخاصة بهم، مثل مبنى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتوسعة مجمع بلدية غزة الإداري حيث قامت بلدية غزة بإنشاء عدد من الأبنية الإدارية بجوار مبنى الإدارة العامة لبلدية غزة، وأنشأت الجامعة الإسلامية مبنى البحرين لإدارة الجامعة الإسلامية والذي افتتح في نهاية عام 2005م، ومبنى إتحاد المقاولين الفلسطينيين، ومبنى نقابة المهندسين لفرع غزة والذي افتتح في العام 2006م، أما على صعيد المؤسسات المصرفية والبنوك فقد أعيدت فتح فروع عدد من البنوك العاملة في قطاع غزة

قبل الاحتلال الإسرائيلي للقطاع، وقد أنشأ بنك فلسطين برج بنك فلسطين في حي الرمال والذي يحتوي على فرع البنك في الرمال وبعض الإدارات الإقليمية للبنك بالإضافة إلى مكاتب لشركات عقارية واستثمارية، كذلك قام بنك فلسطين الدولي ببناء مقره بجوار المجلس التشريعي، وكان أول مبنى يستخدم نظام الواجهات الزجاجية (Curtain wall) في واجهة المبنى، وأسهم صدور قانون الأبنية المتعددة الطوابق عام 1997م بظهور أبراج القطاع الخاص التي استخدمت كمكاتب إدارية للشركات الخاصة والمؤسسات والجمعيات الأهلية، فبرج الظافر مثال كبير على الأبنية المكتبية الدالة على تقدم تكنولوجي في مجال الإنشاءات من دخول للواجهات الزجاجية والتكسية بألواح الألمنيوم (Composite Panel)، وعدد كبير من أبنية المكاتب التي أصبحت ظاهرة آخذة بالتوسعة حديثًا في مدينة غزة في ظل التطور العمل الإداري.

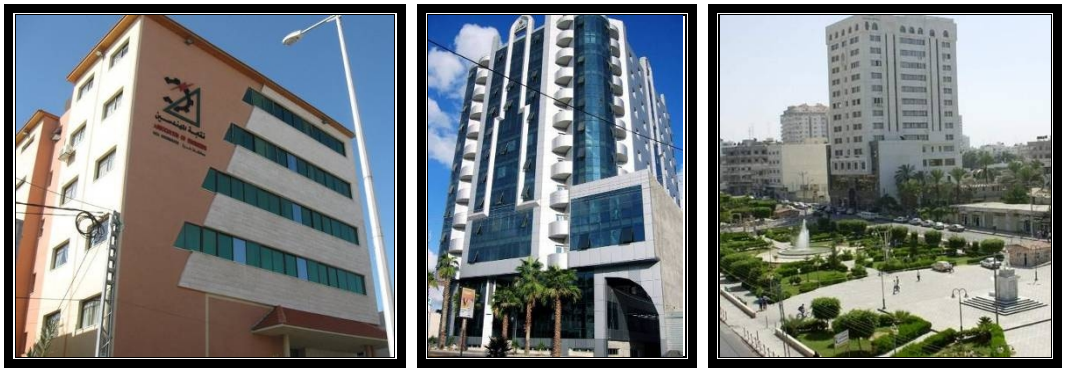

شكل رقم (2-7) من اليمين برج بنك فلسطين أحد المباني المصرفية يليه برج الظافر أحد مشاريع القطاع الخاص وفي اليسار مبنى نقابة المهندسين أحد المباني الإدارية للمؤسسات الأهلية غير الحكومية

2-3 توزيع المباني الإدارية في مدينة غزة حسب الملكية

تعددت ملكيات المباني الإدارية في قطاع غزة وتعدد تصنيف جهات الملكية ما بين الجهات الحكومية والوطنية والدولية والخاصة، ولتحديد تفصيل هذه الملكيات لابد من تعريف نوع الملكية على حسب ما يعرفه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني [الإحصاء الفلسطيني B، 2013].

1) **خاص وطني**: المنشآت المملوكة بنسبة 51% فأكثر من رأسمالها لأفراد أو مؤسسات القطاع الخاص المقيمة في فلسطين.
2) **خاص أجنبي**: هي المنشأة المملوكة بنسبة 51% فأكثر من رأسمالها لأفراد أو منشآت غير مقيمة في فلسطين ويشمل ذلك فروع الشركات الأجنبية في فلسطين على أن ذلك لا يشمل البعثات الدبلوماسية والرسمية لهذه الحكومات.

3) **قطاع أهلي**: المنشآت غير الهادفة للربح وتشمل الأحزاب والاتحادات والنقابات والجمعيات وكافة المنظمات والمؤسسات النسوية والشبابية والطلابية والكنائس والأديرة والمؤسسات التابعة لها.
4) **شركة حكومية وطنية**: المنشآت التي تمارس أنشطة اقتصادية ذات طبيعة سوقية ربحية ولكن تسيطر عليها الحكومة إما من خلال امتلاك 51% فأكثر من رأسمالها أو من خلال تشريعات أو مرسوم حكومي.
5) **شركة حكومة أجنبية**: الشركات التي تمارس أنشطة اقتصادية ذات طبيعة سوقية ربحية المملوكة للحكومات الأجنبية بنسبة 51% فأكثر من رأسمالها.
6) **حكومة مركزية**: كافة المنشآت من الوزارات والدوائر والهيئات التي تتبع للسلطة الوطنية وتقدم خدمات الإدارة العامة، ويشمل ذلك المؤسسات التي تتبع لهذه المؤسسات وتقدم خدمات تعليمية وصحية واجتماعية كالمدارس والمستشفيات الحكومية والمساجد.
7) **سلطة محلية**: هي البلديات أو المجالس القروية وما يتبع لها من منشآت خدمية كالمنتزهات والحدائق العامة أو المكتبات العامة ومولدات الكهرباء التي تتبع المجلس القروي وما شابه.
8) **حكومة أجنبية**: هي المنشآت التي تتبع مباشرة لحكومة دولة أجنبية مثل السفارات والهيئات الدبلوماسية والقنصليات والممثليات.
9) **وكالة غوث**: ويشمل كافة مؤسسات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين سواء كانت مكاتب الإدارة والخدمات أو المدارس والمستوصفات والمراكز التدريبية.
10) **هيئة دولية**: مثال عليها منظمات الأمم المتحدة المختلفة عدا وكالة الغوث مثل اليونسكو و UNDP وما شابه، والمؤسسات الدولية المماثلة كالصليب الأحمر الدولي والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

وقد بلغت نسبة الأراضي المستخدمة لإقامة الأبنية الإدارية 3400 دونم -1 دونم= 1000 متر مربع- في قطاع غزة عام 2001م، أي 0.9% من مساحة قطاع غزة وبنسبة 5.2% من الكتلة العمرانية، وتتركز معظم الوزارات والإدارات في مدينة غزة [الفرا، 2007]، وبلغ عدد الموظفين الحكوميين في قطاع غزة 78 ألفاً عام 2007م، منهم 31350 موظف عسكري و46650 موظف مدني، وقد زاد عدد الموظفين نحو 30 ألف موظف منذ عام

2005م [بكدار، 2007]، وعلى صعيد الجمعيات والمنظمات الأهلية غير الحكومية فقد بلغ عددها في 903 جمعية مسجلة منها 256 جمعية سجلت بعد الانقسام الفلسطيني، ومن هذه الجمعيات 481 جمعية في مدينة غزة [المركز الفلسطيني، 2013].

ويبلغ عدد العاملين في منشآت القطاع الخاص والأهلي والشركات الحكومية في قطاع غزة 121953 بنسبة 31.7% من العاملين في الأراضي الفلسطينية، وبلغ عدد العاملين في هذه المنشآت في محافظة غزة 58278 أي بنسبة 15.1% من مجموع العاملين في الأراضي الفلسطينية وهو الأعلى في الأراضي الفلسطينية، [الإحصاء الفلسطيني B، 2013]، ويوضح الجدول رقم (2-1) عدد المنشآت العاملة في مدينة غزة حسب الملكية في عام 2012م.

جدول رقم (2-1) عدد المنشآت العاملة في مدينة غزة حسب الملكية

نوع الملكية	عدد المنشآت	النسبة من المنشآت العاملة في قطاع غزة	النسبة من المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية لنفس الفئة
خاص وطني	17445	%92.74	%13.3
خاص أجنبي	18	%0.09	%5.23
قطاع أهلي	530	%2.81	%14.21
شركة حكومية وطنية	1	%0.01	%2.8
شركة حكومية أجنبية	-	-	-
حكومة مركزية	557	%2.96	%8.2
سلطة محلية	78	%0.42	%5.9
حكومة أجنبية	13	%0.07	%4.6
وكالة الغوث	88	%0.47	%16.6
هيئة دولية	65	%0.35	%34.03
غير مبين	15	%0.08	%3.8
المجموع	**18810**	**%100**	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعداد المنشآت 2012 النتائج النهائية، ص 50، من جدول 2

ويظهر من الجدول رقم (2-1) أن 16% من المباني الإدارية في الأراضي الفلسطينية الخاصة بالسلطة الوطنية الفلسطينية والشركات الحكومية والهيئات المحلية موجودة في مدينة

غزة وهي نسبة ليست بالبسيطة بالمقارنة مع عدد المدن والمحافظات الفلسطينية، كما أن 34% من مباني الهيئات الدولية في فلسطين موجودة في مدينة غزة أي أكثر من ثلثها، وهو ما يدلل على أهمية مدينة غزة بين المدن الفلسطينية، كما أن عدد المنشآت الخاصة الوطنية بلغت نسبتها في مدينة غزة 13.3 % من عدد المنشآت الخاصة العاملة في الأراضي الفلسطينية.

ومن خلال قاعدة البيانات الجغرافية لبلدية غزة، يتضح أن عدد المباني الإدارية المخصصة للعمل الإداري والتي أنشأتها أو انتقلت ملكيتها للجهة المالكة لها 124 مبنى أو موقع لمجمع إداري في عام 2008م، غالبيتها مؤسسات حكومية حيث أن 49 مبنى إداري من المباني الإدارية في مدينة غزة تتبع السلطة الوطنية الفلسطينية سواء أكانت مباني إدارية لوزارات أو دوائر حكومية أو مراكز أمنية وشرطية، ويليها المباني الإدارية للجمعيات الأهلية، كما يوضح الجدول رقم (2-2) توزيع هذه المباني حسب الجهة المالكة لها، ويوضح الشكل رقم (2-8) توزيع هذه المباني والمجمعات في مدينة غزة، حيث يتضح من الشكل تركز المباني والمواقع في غرب مدينة غزة.

جدول رقم (2-2) المباني والمجمعات الإدارية في مدينة غزة

الجهة المالكة	عدد المواقع	مساحة المواقع M^2
وزارات	13	31238
مؤسسات وطنية	4	2648
مؤسسات دولية	3	59434
مؤسسات حكومية	30	198154
شرطة	6	81814
سفارات	11	12249
جمعيات	21	58422
جامعات	18	151982
بنوك	14	7440
بلدية	4	20151
المجموع	124	623532

المصدر: قاعدة البيانات الجغرافية، دائرة نظم المعلومات الجغرافية، الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات، بلدية غزة

شكل رقم (2-8) مخطط يوضح المباني والمجمعات الإدارية في مدينة غزة، المصدر السابق

2-4 الخلاصة

لمدينة غزة أهمية كبيرة أدت لاختيارها حدودًا جغرافية للبحث، فتعتبر مدينة غزة مركز الإدارة الإقليمي لقطاع غزة وعاصمة إقليمية له، وكانت أول مدينة فلسطينية تقع تحت السيادة الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو للسلام، وبالمدينة وجدت غالبية مقرات السيادية الفلسطينية، كما يعمل أكثر من نصف الغزيين بالنشاط الإداري المكتبي من موظفي القطاع الحكومي والقطاع الخاص، كما تعرضت المباني الإدارية الحكومية للدمار خلال عدواني عام 2008م وعام 2012م مما استوجب التركيز على المباني الإدارية قبيل إعادة الإعمار.

ولقد تطورت المباني الإدارية في مدينة غزة تطورًا كبيرًا لتواكب ركب الحضارة العالمية عبر الحقب الزمنية المختلفة، فلقد كان مبنى بلدية غزة القديم أول مبنى بالمفهوم الحقيقي للمباني الإدارية، واستمر التطور في عهد الأنظمة التي حكمت مدينة غزة، حيث كان دور السلطة الوطنية الفلسطينية الدور الأبرز في إنشاء المباني الإدارية على كافة المستويات

الحكومية والوطنية والأهلية والدولية والقطاع الخاص، في حين لم تبن سلطات الاحتلال الإسرائيلي أي مبانٍ إدارية مهمة تذكر حيث كرست احتلالها بالقمع والاستيطان في قطاع غزة، وقد دأبت السلطة الوطنية الفلسطينية ببناء مقومات الدولة الفلسطينية التي يطمح بها الفلسطينيون، وبالإضافة لجهود السلطة نجد دور القطاع الخاص والأهلي والمصرفي الفلسطيني في بناء عدد من المباني الإدارية أو الأبنية المكتبية، كذلك الهيئات الأممية والدولية والأجنبية.

وغالبية المباني الإدارية في مدينة غزة هي مباني حكومية لما للمدينة من دور إقليمي في إدارة المحافظات الجنوبية، وكذلك نجد أن ثلث منشآت الهيئات الدولية في الأراضي الفلسطينية تعمل في مدينة غزة، ونجد مؤشر كبير على النشاط الإداري في مدينة غزة هو أن 13% من المنشآت العاملة للقطاع الخاص و14% من منشآت القطاع الأهلي و8% من المنشآت الحكومية في الأراضي الفلسطينية تعمل في مدينة غزة.

الفصل الثالث

التصميم المعماري والأمن والأمان في المباني الإدارية

(64-36)

3-1 الحاجة إلى الأمن والأمان

3-2 مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها

3-3 مبادئ التصميم للأمن والأمان في المباني الإدارية

3-4 منع الجريمة من خلال التصميم البيئي

3-5 الخلاصة

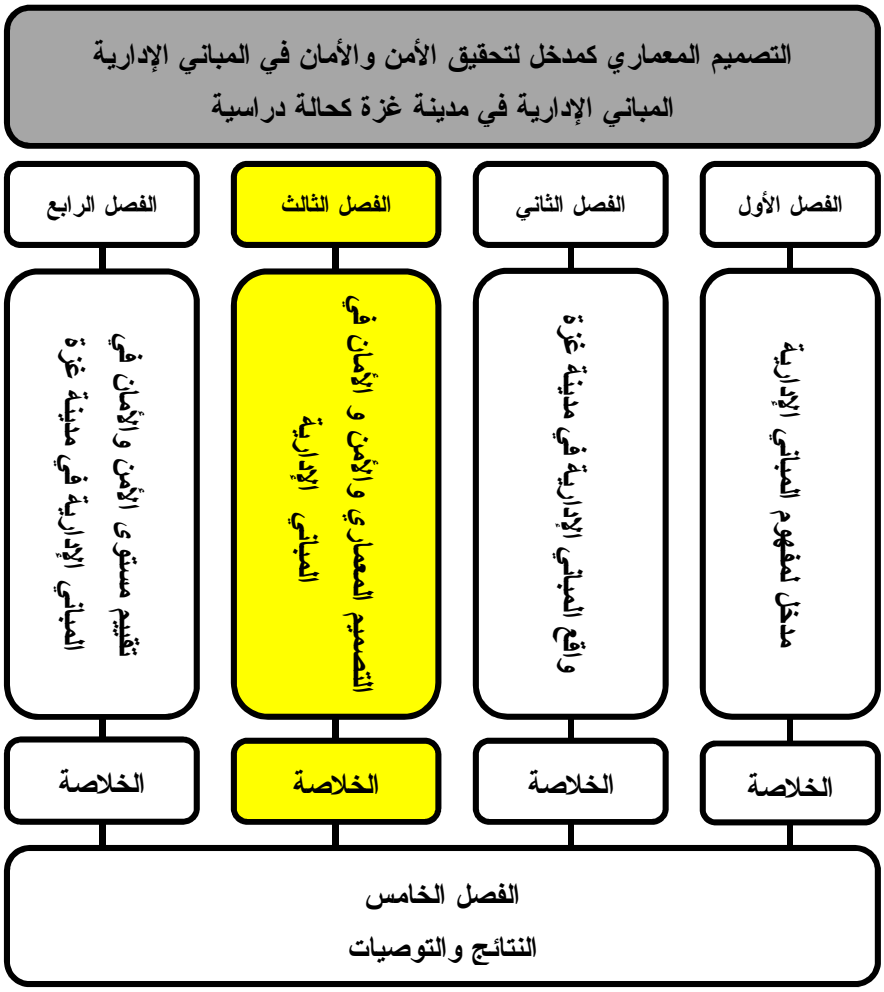

الفصل الثالث

التصميم المعماري والأمن والأمان في المباني الإدارية

3-1 الحاجة إلى الأمن والأمان

الأمن حاجة بشرية، بل هو حاجة كل المخلوقات، وهو مطلبٌ ملِّحٌ لا يكون بدونه استقرار ولا سعادة للمخلوقات، بل يكون الخوف والفزع والرعب والقلق، وإذا كان للإنسان حاجات لابد من تلبيتها فالحاجة إلى الأمن هي أرقى حاجاته التي يحرص عليها، فهو مقدم على كل حاجته فلا طعم للطعام بدون أمن[اللوح، عنبر، 2006]، يقول الله تعالى: " الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ " [قريش: 4].

ولابد من توافر عدد من الحاجات الإنسانية مثل تأمين فراغ حضري تخطيطي وتصميمي عالي الجودة وتعزيز مفاهيم الأمن والأمان، ومراعاة العلاقات الاجتماعية أثناء عملية التخطيط والتصميم، وقد تناول العديد من المفكرين ترتيب احتياجات الإنسان في الفراغ الحضري، ومن أهم النماذج التي رتبت الحاجات الإنسانية الغريزية بشكل هرمي النموذج الذي قدمه ماسلو (Maslow) ، حيث تم ترتيب هذه الاحتياجات في خمس نقاط الموضحة في الشكل رقم (3-1) حيث تحل الحاجة إلى الأمن في المرتبة الثانية ضمن الحاجات السيكولوجية الاجتماعية [الحداد، 2012].

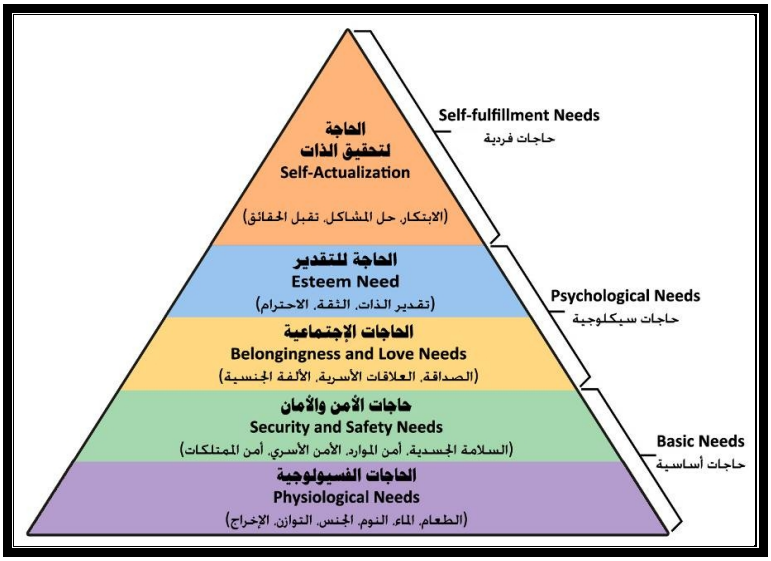

شكل رقم (3-1) هرم الاحتياجات الإنسانية لماسلو والذي يعتبر الحاجة للأمن من الاحتياجات الأساسية

المصدر: [الحداد، 2012]، ص 21، بتصرف

ومن الشكل السابق يتضح أن الحاجة إلى الأمن والأمان من الحاجات الإنسانية الأساسية، والتي لو فقدت ستحول دون تحقيق باقي الحاجات الإنسانية وسيسقط هرم الاحتياجات الذي يرتقي للوصول لتحقيق الذات، ولذلك تولّدت الحاجة للدراسات التي تحقق الأمن والأمان للمجتمع وخاصة في الفراغ الحضري، وقد تناولت عدد من الدراسات البحثية السابقة مفهوم تحقيق الأمن والأمان في التخطيط الحضري، وكذلك بالنسبة تحقيق الأمن والأمان في المباني السكنية في قطاع غزة، وخلصت الدراسات السابقة لعدد من النتائج كان أهمها غياب التخطيط والتصميم الأمني في المباني السكنية في قطاع غزة.

3-2 مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها

قبل الشروع بدراسة العلاقة بين تصميم المباني الإدارية و تحقيق الأمن والأمان، لابد من الوقوف على بعض المفاهيم والمصطلحات.

3-2-1 الأمن والأمان

الأمن في اللغة نقيضه الخوف والقلق وهو يعني الطمأنينة والاستقرار، والأمن يعني توفير الحماية والطمأنينة والأمان لأفراد المجتمع من خطر قد يتحقق أو من المتوقع حدوثه، والأمن من وجهة نظر علماء النفس هو سد الحاجات الإنسانية التي يحتاجها الفرد، فالأمن طمأنينة قلبية تسلم إلى السكون النفسي والرخاء القلبي، كما يوجد عدد آخر من التعريفات للأمن مثل الحالة التي يكون فيها الإنسان محمياً أو بعيداً عن خطر يتهدده أو إحساس يتملك الإنسان للتحرر من الخوف، وفي تعريف آخر هو أن الأمن حالة وليست إحساساً أو شعوراً وما الإحساس والشعور إلى انعكاس تلك الحالة على النفس، وتعريف آخر يعرّف الأمن على أنه إحساس الفرد بالطمأنينة بسبب غياب الأخطار التي تهدد وجوده، أو امتلاكه للوسائل الكفيلة بمواجهة تلك الأخطار التي تهدده [بن عيسى، 2011].

وتنبع أهمية الأمن من كون أن للأمن قيمة عظيمة فلا يمكن أن تقوم حياة إنسانية مستقرة إلا إذا اقترنت بأمن وافر يستطيع فيه الإنسان إطلاق قدراته واستخدام معطيات الحياة لإعمار الأرض، كما أن الأمن أساسي للتنمية فالإبداع الفكري والمثابرة العملية اللتان تمثلان أهم ركائز التنمية لا يمكن أن تتحققا إلا بوجود الأمن والاستقرار، و الأمن غاية العدل والعدل سبيل الأمن وغياب العدل يؤدي إلى غياب الأمن.

والأمن والأمان مفهومان مرتبطان بالاستقرار والطمأنينة وبينهما فارق كبير **فالأمن** عبارة عن احتياج مادي مثل الأمن من السرقة أو الاقتحام أو الإرهاب يتحقق بمنع حدوث خطر ما أو مواجهته عند حدوثه أو القضاء عليه باتخاذ التدابير اللازمة لذلك، أما **الأمان** فهو احتياج معنوي أو نفسي للاطمئنان على الذات، وهو شعور يبعد الخطر وعدم توقع حدوثه في أي لحظة نتيجة توفر تدابير واحتياطات أمنية كبيرة إلا أنه ليس شرطاً أن يشعر الفرد بالأمان إذا ما توفرت كل مقومات الأمن [الحداد، 2012]،

ومفهوم الأمن مفهوم واسع وشامل، ورغم شيوع استخدام مصطلح الأمن إلا أن مفهومه يكتسيه الغموض من الناحية العلمية، ويكتنف تحديد أبعاده الكثير من عدم الوضوح حيث تتعدد المعاني التي يمكن إلحاقها بالأمن، كما أن أنماط الأمن ودرجة شموله تتباين باختلاف أنماط المخاطر الأمنية التي يمكن أن يواجهها المجتمع [الجنجي وآخرون، 2005]، والأمن لم يعد مفهوم ضيق يقتصر على السياسة الدفاعية والعسكرية فقط، بل أصبح مفهوم أشمل يأخذ بالاعتبار كل المتغيرات الداخلية والخارجية، فظهرت مفاهيم جديدة للأمن منها الأمن الحضاري والقومي والغذائي كما يوضح في الجدول رقم (3-1) أن مفهوم الأمن الشامل يتضمن عدة أنواع مختلفة من الأمن [الحداد، 2012].

جدول رقم (3-1) أنواع الأمن وتعريفها

نوع الأمن والأمان	تعريفه
اجتماعي	وجود تنظيم اجتماعي يشعر فيه الفرد بالانتماء إليه ويتسم بالثبات والاستقرار والدوام وتتحدد فيه الحقوق والواجبات .
اقتصادي	يشمل تدابير الحماية التي تؤهل الفرد والمجتمع للحصول على حاجاته الأساسية خاصة في الظروف التي يواجه فيها الكوارث.
بيئي	تحقيق أقصى حماية للبيئة بكافة جوانبها من البر والبحر والهواء ومنع أي تعد عليها قبل حدوثه واتخاذ الإجراءات الوقائية لذلك.
نفسي	هو الأمن الشخصي والطمأنينة وإشباع الحاجات السيكولوجية من الحب والمحبة والعطاء والانتماء والمكانة وتقدير الذات.
غذائي	هو قدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية للفرد والمجتمع وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بشكل منتظم.
قومي	هو القدرة تمكين الدولة من مصادر قوتها الداخلية والخارجية الاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج في السلم والحرب.
وطني	قدرة الدولة بمؤسساتها الرسمية والشعبية على حماية مقدراتها المادية والمعنوية من المهددات الخارجية والداخلية وسعيها لبسط الاستقرار والطمأنينة بين أفراد المجتمع.

المصدر: [الحداد، 2012]، ص 35

وتتسع أنواع الأمن لتشمل الأمن الإنساني والذي يعرفه بول هينبكر (Paul Heinbecker) بأنه الأمن الذي يركز على الأفراد والمجتمعات بدلاً من الدول، كما يقوم على فكرة أن أمن الدول ضروري لكنه ليس كافيًا لتحقيق بقاء البشر، إذ يعد أمن وبقاء الأفراد جزءًا مكملاً لتحقيق الأمن العالمي، ويكمل ولا يحل محل الأمن القومي حيث أن العلاقة تكاملية بين الأمن الإنساني والأمن القومي [أمين، 2009]، ولو نظرنا إلى الشكل رقم (3-2) نجد أن أمن المباني الإدارية يتقاطع مع العديد من أنواع الأمن مثل الأمن القومي، والأمن الوطني، والاجتماعي والجنائي والاقتصادي والمعلوماتي والصناعي والأمن الوظيفي، وجميعها يدخل في الأمن الإنساني.

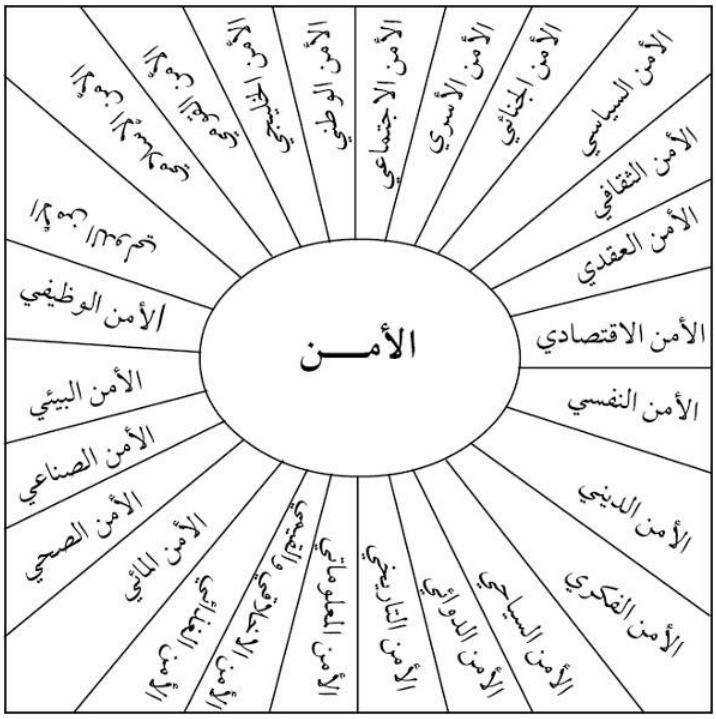

شكل رقم (2-2) مخطط الأنواع الفرعية من الأمن

المصدر: [الجنجي وآخرون، 2005]، ص 29

3-2-2 أمن المنشآت

تهتم الدول بتأمين منشآتها الهامة الحيوية والإستراتيجية بصورة فعالة وكاملة، وتدقق في وضع خطط التأمين والحراسة للمنشآت، مهتمة في ذلك بتوفير كافة مطلوبات التأمين من إمكانيات مادية وبشرية، وتوفر للعنصر البشري وسائل التدريب والتجهيز الكفيلة في سبيل ذلك، والقادرة على دفع جميع المخاطر التي قد تعرض المنشأة للدمار أو التوقف عن تحقيق أهداف خدمات

المنشأة، سواء كانت المخاطر نابعة من داخل المنشأة أو خارجها، محلية كانت أو إقليمية أو دولية [محمود،2009].

وأمن المنشآت هو جميع الأساليب والوسائل والإجراءات وطرق العمل التي تضمن عدم وصول التهديدات إلى المواقع المؤثرة في المنشأة وعدم تأثيرها على المنشأة حتى إذا وصلت وذلك في مختلف المناطق والظروف [شابسوغ،2008]، حيث أن المفهوم الاصطلاحي للتأمين هو جميع الإجراءات والتدابير والوسائل الإدارية والفنية والقانونية المستخدمة والمتخذة لتقليل الأخطار والمخاطر على الأنفس والأرواح والأموال والممتلكات، كما أن المعنى الاصطلاحي للمنشأة هو كل كيان صنعته يد الإنسان قائم على تصميم فني هندسي لكي يكون في خدمة المجتمع أيًا كان نوعها سواء أكانت خاصةً أم عامة [محمود،2009]، والمنشأة الهامة يقصد بها أي عقار وما يلحق بها من معدات وآلات تمثل هدفًا للمعتدين وفي نفس الوقت مصلحة اجتماعية واقتصادية وسياسية وحيوية للدولة يهمها حمايتها للحيلولة دون وقوع خسائر بشرية أو مادية أو معنوية فيها [شابسوغ،2008].

3-2-2-1 أمن المنشآت في الشريعة الإسلامية

لقد جاء الإسلام لكي يكون رحمة للعالمين ويحقق للإنسان السعادة في الدارين، ومن هنا فقد جاء هذا الدين لتحصيل المصالح ودرء المفاسد ضمن ثلاث رتب للمصالح، الرتبة الأولى وهي الضرورية التي لا تقوم مصالح الدين والدنيا إلا بها ضمن مقاصد الشريعة الإسلامية الخمس وهي حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ العقل وحفظ النسل وحفظ المال، أما الرتبة الثانية فهي الحاجية والتي بوجوده ينتفي الحرج, وبعدها يحصل الحرج والمشقة، والرتبة الثالثة هي التحسينية التي بوجودها يحصل الكمال والرفاهية للإنسان، وما يهم منها بالنسبة لأمن المنشآت هو الرتبة الأولى وهي رتبة الضروريات ثم الحاجيات، فقد اتفقت الأمة بل سائر الملل على أن الشريعة وضعت للمحافظة على الضرورات الخمس وهي: الدين والنفس والنسل والمال والعقل، ويتحقق أمن وسلامة المنشآت من خلال حفظ هذه الضروريات من الحفاظ على النفس والمال.

وتأتي أهمية المنشآت في الشريعة الإسلامية من أهمية المال، وتعظم أهمية ذلك المال إذا ما خص بالعامة من المسلمين، أي ما يقصد به المباني والمرافق العامة، وحث الإسلام على

المحافظة على المنشآت حيث قرن بين تضرر المنشأة وضياع المال حيث قال الله تعالى " وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاماً" [النساء: 5]، وشدد الإسلام على حمايتها إذا كانت مسكونة أو بها أغراض ثمينة ضمن القاعدة الشرعية العامة بجلب المصالح ودرء المفاسد، وقاعدة لا ضرر ولا ضرار [الطريقي، 2004].

3-2-2-2 المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها المباني الإدارية

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م والتي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية أصبح العالم ينظر إلى أمن المباني الإدارية بمنظور آخر، حيث كانت تحاط الإجراءات الأمنية التي تتخذها الحكومات والأجهزة الأمنية بالسرية التامة سابقًا، مما أدى إلى غياب الأمن بالنسبة لمنشآت حيوية أخرى ليست ضمن نطاق الإجراءات الأمنية المشددة للحكومات، بالرغم من أن المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها المباني الإدارية ليست بالحديثة ويوضح الشكل رقم (3-2) تصنيفات المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها المباني الإدارية [Nadel, 2004].

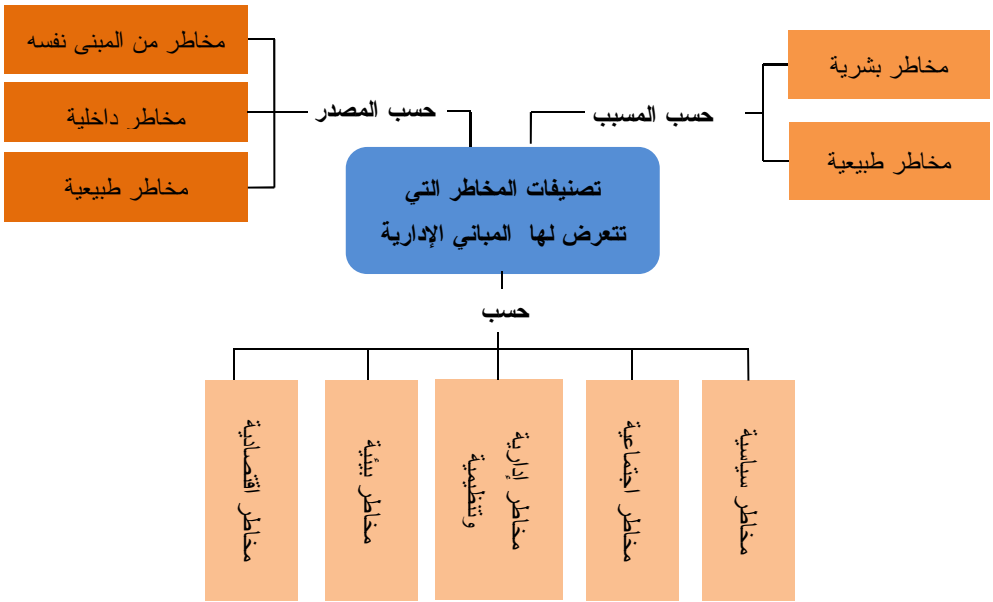

شكل رقم (3-3) تصنيفات المخاطر التي تتعرض لها المباني الإدارية

المصدر: البيانات من [المحسن، 2004] ص 46-53

وتعني المخاطر (Risks) أي محفوف بالأخطار ومؤشر لاتجاه حدوث الضرر، أما الأخطار (Hazard) ومصدرها في اللغة العربية خطر (Danger) تعني المسبب للأذى ومصدر

الضرر، وبالتالي فإن الفارق بين المخاطر والأخطار هو أن الأخطار تعنى بالحالة الراهنة المنشئة للضرر، أما المخاطر فتعنى بمصدر الخطر كمًا وكيفًا ونوعًا [محمود، 2009]، ويوضح الشكل رقم (3-3) تصنيفات المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المبنى الإداري، أما التهديدات (Threats) فهي أي مؤشر (Indication) أو حال (Circumstance) أو حدث (Event) مع القدرة على التسبب في خسارة أو إلحاق ضرر بأصل من الأصول (Assets)، وقد تكون تهديدات متعمّدة أو عرضية أو كوارث الطبيعة والتي تكون غير متكافئة [Craighead,2009]، وتعريف التهديدات يوضح لنا أنواع التهديدات التي يمكن أن يتعرض لها المبنى الإداري من تهديدات بشرية والتي يوضحها الجدول رقم (3-2) والجدول رقم (3-3)، وتهديدات طبيعية.

جدول رقم (3-2) التهديدات التي يتعرض لها الأفراد في المباني الإدارية

تهديدات يتعرض لها الأفراد في المباني الإدارية	
التهديدات	**التعريف**
السلوك الضال Aberrant behavior	السلوك المنحرف عن العامة مثل تعاطي المخدرات وشرب الكحول والذي يسبب ضرر وخطر على السلامة الفردية وسلامة الآخرين.
الاعتداء Assault	أي محاولة متعمدة لإلحاق أو إصابة تهديد أو أي استعراض متعمد للقوة لإعطاء الضحية سببًا للخوف أو إيقاع الأذى بشكل مباشر، يشكل اعتداءًا على شخص آخر.
الاعتداء مع الضرب Assault and battery	أي مساس بالآخرين بشكل متعمد غير مشروع دون أي مبرر.
الاختطاف Kidnapping	سرقة ونقل وحصر وعزل أي شخص من مكانه إلى مكان آخر بصورة غير قانونية لفترة زمنية.
القتل غير المتعمد Manslaughter	هو القتل الذي لا مبرر له والمتعمد دون المداولة من الإنسان دون سبق إصرار وترصد ونية.
الإقعاد (التشويه المتعمد) Mayhem	هو أي إصابة تحد من قدرة الضحية على الدفاع عن نفسها ببتر أو تشويه دائم لجزء من الجسم مفيد في القتال.
القتل المتعمد Murder	هو القتل غير القانوني لإنسان من قبل آخر مع سبق الإصرار صراحةً أو ضمناً.
النهب Robbery	هو الجني الشرير للمال أو الممتلكات الشخصية أو الحصول على أي مادة ذات قيمة من ممتلكات الغير دون إرادتهم أنجز عن طريق القوة والخوف.
الجرائم الجنسية Sex offenses	وهو جميع الأفعال أو السلوك أو الألفاظ ذوات الطابع الجنسي التي يحظرها القانون وتضم الاغتصاب والتحرش الجنسي والسلوك البذيء.
المطاردة Stalking	وهو النمط من تكرار الاهتمام غير المرغوب فيه والتحرش والاتصال.
الانتحار Suicide	وهو تخلص الشخص من حياته.

المصدر: البيانات من [Craighead,2009]، ص 61-62

جدول رقم (3-3) التهديدات التي يتعرض لها الممتلكات في المباني الإدارية

تهديدات تتعرض لها الممتلكات والمعلومات في المباني الإدارية	
التهديدات	**التعريف**
الحرق العمد Arson	هو الحرق بنية خبيثة للممتلكات، وتشمل جنائيًا التسبب بالحريق سواء بالتفجير أو تدمير وإتلاف الممتلكات وتسبب خسارة مادية ومعنوية.
السطو Burglary	دخول الممتلك أو تأمين ذلك بغرض ارتكاب جريمة فيه ما لم يكن الممتلك مفتوحًا للعامة أو مصرح للجناة الدخول إليه.
الاعتداء الالكتروني Cyberattack	الاعتداء ضد أجهزة الحاسوب أو أنظمة الشبكات.
السلوك المخل بالنظام Disorderly conduct	هو السلوك الذي يسبب تهديدًا للناس والممتلكات اعتمادًا على طبيعة الجريمة سواء بإزعاج العامة أو الإنذار أو تعتمد المخاطر بالاستهتار، أو المشاركة في القتل أو التهديد به، أو المشاركة في السلوك العنيف، أو القيام بحالة خطرة أو هجوم جسدي.
التجسس Espionage	هو جمع وإحالة أو فقدان المعلومات من مصدرها واستخدامها لصالح طرف آخر بغرض الإضرار أو الإفشاء.
الاختلاس Larceny	هو الأخذ غير القانوني للممتلكات واستخدامها بما يتعارض مع حقوق الآخرين
التخريب Sabotage	هو الأفعال التي يقوم بها الموظفون الساخطون والمنافسون بالتدمير المتعمد للممتلكات بهدف الإضرار بأصحاب العمل بالانتقام والمنافسة غير الشريفة
السرقة Theft	وهو حيازة الممتلكات عن طريق الوسائل غير المشروعة، وهو مصطلح أشمل من الاختلاس حيث يتعمد فيه النصب، وقد تسبب السرقة عنفًا.
الاعتداء على ممتلكات الغير Trespass	هو أي دخول غير مصرح به أو اقتحام أماكن تعتبر تعدّي جنائي لغير المخول له القيام بذلك أو من تم إلغاء الإذن له بذلك.
العبث Vandalism	هي الأفعال التخريبية الخبيثة المنوية لإحداث ضرر أو تحطيم ممتلك مثل الرسم على الجدران وإحداث الخدوش وتعطيل المراحيض وتحطيم الزجاج وغيرها.
الإرهاب Terrorism	وهو استعمال القوة غير القانوني والعنف ضد الأفراد والممتلكات لإخافة الحكومات والشعوب لدفعهم لمغزى سياسي أو هدف اجتماعي

المصدر: البيانات من [Craighead,2009]، ص 62-65

كما يندرج عدد من تهديدات الأمان (Safety Threats) التي تتعرض لها المباني الإدارية مثل اصطدام الطائرات، وتهديدات القنابل والتفجيرات، والخوف من المخاطرين والمحتجّين والانتحاريين، كذلك حوادث المصاعد والحرائق، بالإضافة إلى الهجمات النووية والكيميائية والبيولوجية والمواد الخطرة، كما يُخشى داخل المباني الإدارية من حالات الاختطاف واتخاذ الرهائن، والمظاهرات والاعتصامات العمالية، وانتشار الأمراض الوبائية، وتعرض المباني الإدارية للكوارث الطبيعية من زلازل وبراكين وعواصف وفيضانات، بالإضافة إلى انقطاع التيار الكهربي ونقص المياه وحوادث العمل والمرور، ويندرج تحت تهديدات الأمان العديد

من المخاطر التي تصنف ضمن القوة القاهرة، حيث أن القوة القاهرة تعرّف بأنها أي واقعة أو حادث أو ظرف استثنائي يتصف بأنه خارج عن السيطرة ولم يكن بالوسع التحرز أو تجنبه أو تلافيه بصورة معقولة عند حدوثه [Craighead,2009].

3-2-2-3 إدارة وتقييم المخاطر

تقييم المخاطر هي عملية تحديد التهديدات ونقاط الضعف (Vulnerabilities) الداخلية والخارجية، واحتمالية وقوع الأحداث الناجمة عن مثل هذه التهديدات أو نقاط الضعف، وتحديد المهام الحيوية اللازمة لمواصلة العمليات المنظمة، وتحديد عناصر السيطرة في المكان اللازمة للحد من التعرض بالإضافة إلى تقييم التكلفة لها [Craighead,2009]، أما إدارة المخاطر فهي عملية تحديد وتحليل والاستجابة للمخاطر وتتبعها ورفع التقارير عنها، وأهداف إدارة المخاطر هي:

- مراقبة وتحديد المخاطر الجديدة والمتغيرة.
- تفهم وتقليل آثار المخاطر.
- تركيز انتباه الإدارة على المخاطر ذات الأولوية القصوى.
- ضمان اتخاذ القرارات المتعلقة بالمخاطر على المستوى الملائم من السلطة.
- الاتصال مع الجهات المعنية بوضوح فيما يتعلق بالمخاطر.
- الاحتفاظ بسجل واضح ودقيق لتتبع المخاطر.

وتتسم عملية تحديد المخاطر بالأهمية الكبيرة حيث لا يمكن إدارة المخاطر إلا إذا تم تحديدها بشكل جيد، ومن الضروري لتحديد المخاطر بصورة كاملة تتبع ثلاث نقاط:

1) أن يشارك في تحديد المخاطر أفراد لديهم المعرفة الصحيحة والشاملة لكافة الجوانب.

2) أن يكون تحديد المخاطر عبارة عن نشاط مستمر ولا ينتهي بمجرد إعداد الخطة.

3) أن يشعر كل مشارك في فريق إدارة المخاطر أنه مسئول عن تحديد المخاطر.

أما بالنسبة لتحليل وتقييم المخاطر فيتم وفقًا لأربع عوامل وهي الاحتمال والأثر والإطار الزمني بالإضافة إلى حالة أنشطة الاستجابة للمخاطر، وتتضمن الاستجابة للمخاطر على

مهمتين أساسيتين هي التخطيط لكيفية الاستجابة للمخاطر وتنفيذ ومراقبة خطة العمل المعدة للاستجابة للمخاطر، حيث هناك أربعة أنواع للاستجابة للمخاطر وهي:

- **تجنب المخاطر**: وهي عملية تغيير الخطة والجدول الزمني لتفادي المخاطرة تمامًا.
- **قبول المخاطر**: وهي توثيق وتوصيل المخاطرة دون التخطيط لاتخاذ إجراء.
- **نقل المخاطر**: هي نقل المخاطرة لطرف آخر لإدارتها.
- **تقليل الأثر**: وهي عملية اتخاذ إجراءات لتقليل احتمال حدوث المخاطرة وأثرها لحد معقول، من خلال نوعان من الأنشطة وهي:

§ **الوقاية**: وهي الأنشطة التي تجري قبل حدوث المخاطرة بهدف تقليل احتمال وقوعها وأثرها.

§ **إجراءات الطوارئ**: وهي الأنشطة التي تجري عند حدوث المخاطرة لتقليل أثر هذه المخاطرة.

ويوضح الشكل رقم (3-4) طرق إدارة المخاطر، حيث يلاحظ أن الخطوات الأولى تحدث بالتتابع أما الخطوة الأخيرة فتحدث طوال المدة [QNPM,2007]، أما ما يتعلق في إدارة وتقييم المخاطر بالنسبة لأمن وأمان المبنى الإداري فهو إجراء الخطوات السابقة وصولاً إلى الاستجابة للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المبنى الإداري والتي سبق عرضها، ودراسة احتمالية وقوع الخطر كلٌ على حده، مما يحسن كفاءة خطة إدارة المخاطر.

شكل رقم (3-4) طريقة إدارة المخاطر وتتابع خطوات التنفيذ
المصدر: [QNPM,2007]، ص 3

3-2-3 الوقاية من الجريمة

بعد التعرف على المخاطر المحيطة والتي يمكن أن يتعرض لها المبنى الإداري، وكذلك التعرف على آلية إدارة المخاطر وخاصة خطوات الاستجابة للمخاطر وأهمها تقليل الأثر بالوقاية؛ لابد من التعريج على الوقاية من الجريمة، حيث تعرف الجريمة اصطلاحا بالتغيرات السلوكية التي تظهر على البشر لإشباع غرائزهم الموجود داخلهم من خلال سلوكيات غير اللائقة والمخالفة لعادات وتقاليد المجتمع أو ارتكاب جناية أو تصرف مخالف للقوانين الدولية والمحلية، وتعرّف الجريمة قانونيًا بأنها كل فعل أو محاولة أو ترك تستوجب العقوبة بحكم القانون [المغير،2012].

والوقاية من الجريمة هي كل المبادرات والبرامج التي تهدف إلى التحكم في الجريمة والعنف وتقليصها ومنعها، وبذلك فهي تشمل كافة الإجراءات الحكومية وغير الحكومية الهادفة إلى تبديد المخاوف لدى المجتمع وتأثيرها على المواطنين، وتتسع الجهود لتشمل المبادرات الشخصية والأسرية ولجان الأحياء والبلديات [بن عيسى، 2011]، وعلاقة ذلك بالتصميم للأمن في المباني الإدارية يندرج تحت هذه المبادرات الوقائية للحد من الجريمة وتبديد المخاوف من حدوث المخاطر المتوقعة، وتهدف عملية الوقاية من الجريمة إلى ثلاثة أهداف رئيسية هي:

1) تحسين نوعية الحياة ورفع مستوى الرفاهية وتشجيع المواطنين على اعتماد السلوك الاجتماعي القويم والمعتدل.

2) معالجة الظروف المشجعة على ارتكاب الجريمة ومقاومة حالات التسيب الأمني.

3) اتخاذ الإجراءات المانعة لظهور الجريمة وتقليص فرص ارتكابها [بن عيسى، 2011].

3-3 مبادئ التصميم للأمن والأمان في المباني الإدارية

منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر والتي استهدفت برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك ومقر وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) بدأت الحكومات في العالم بتشديد

الإجراءات الأمنية حول المنشآت والأبنية الحيوية، هذه الإجراءات أدت إلى تشويه معالم المدن الرئيسية وجمالية الأبنية والمقرات الحكومية، وذلك من خلال وضع الحواجز المؤقتة والكتل الأسمنتية والسواتر الواقية وغرف الحراسات كنوع من الإجراءات الفيزيائية للأمن، بالإضافة إلى إغلاق الطرق وتحويل مسارات الحركة للمركبات والمشاة حول تلك الأبنية، مما أدى إلى تذمر المواطنين وإشعارهم بالمزيد من الخوف باتخاذ تلك الإجراءات الوقائية، كما تعرقل هذه الإجراءات الوصول إلى المباني وكذلك إخلاؤها إن لزم الأمر [NCPC,2004]، ولذلك هناك ثلاث أمور مهمة لوضع برنامج فعّال ومتطور للأمن وناجح في نفس الوقت وهي:

1) **التعلم من الماضي**: وذلك من خلال تراكم التجارب السابقة في مواجهة المخاطر، حيث أن المخاطر التي تصيب المبنى سببها عدم الاستعداد لذلك.

2) **تكامل التصميم مع التكنولوجيا والمهمات**: التقييم الدوري للمخاطر والتهديدات من خلال تحليل المعلومات والوصول إلى حلول عملية لحماية الموقع والمبنى وبالتالي فإن أنجح الخطط الأمنية هي تلك التي تدمج بين حلول التصميم والتكنولوجيا.

3) **تخطيط وتصميم أمني شفاف**: ليس المطلوب أن يكون النظام الأمني واضحًا ولكن يجب أن يكون ظاهرًا ويشير إلى قوة المنظومة الأمنية من خلال صراحة وشفافية الإجراءات أمام الهجمات والاعتداءات [Nadel, 2004].

وقد سبق ذلك أن الإجراءات الأمنية كانت تعتمد على العرف والتلقين وأن هذه الإجراءات تصلح لجميع المنشآت والمباني، واتسم هذا الإجراء بالسهولة نظرًا لأن حماية المبنى أصبحت روتينًا، كما اتسم أيضًا بالقصور نظرًا لنمطية الحماية مما يتيح المجال أمام الاعتداءات التي استطاعت معرفة جوانب النظام الأمني وثغراته خاصة من الخونة والمنتقمين ممن يعملون ضمن النظام الأمني لحماية المبنى، وتحقيق نظام أمني مرن ومتين في نفس الوقت وبعيد عن النمطية يعتمد على تطبيق مبدأ "**ما لا يُدرك كله لا يُترك جُلّه**" [شابسوغ،2008]

3-3-1 علاقة التصميم المعماري للمبنى الإداري بالأمن والأمان

يتكون النظام الأمني الناجح في المباني الإدارية من مجموعة من النطاقات الدفاعية والتي يوضحها الشكل رقم (3-5)، والتي تكفل حماية الناس وحماية الممتلكات في مواجهة التهديدات والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المبنى الإداري والتي تختلف في التفصيل من مصدر لآخر، فمصادر تعددها بالأربعة نطاقات ومصادر تعددها بستة نطاقات ومصادر بسبعة نطاقات حسب الرؤية الأمنية لتفصيل هذه النطاقات وهي:

- **§ النطاق الأول**: البيئة الخارجية المحيطة بالموقع العام Neighborhood
- **§ النطاق الثاني**: البيئة الداخلية المحيطة بالمبنى الإداري Standoff
- **§ النطاق الثالث**: غلاف المبنى الخارجي Building Perimeter
- **§ النطاق الرابع**: التجهيزات الداخلية للمبنى Inside Building

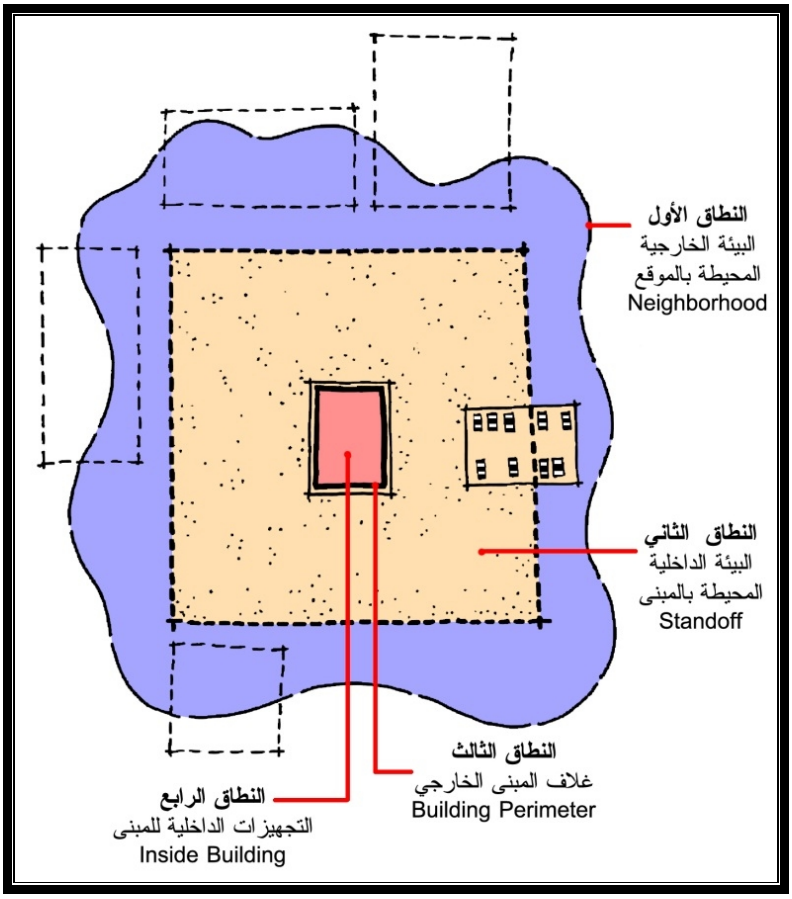

شكل رقم (3-5) النطاقات الدفاعية الأربعة للمبنى الإداري

المصدر: [GSA,2007]، ص 23، بتصرف

ومما سبق نجد أن دراسة النطاقات الدفاعية للمبنى الإداري تدخل في نطاق التصميم المعماري للمبنى الإداري، حيث أن الدراسة المسبقة لبرنامج المشروع المعماري للمبنى الإداري قبل التنفيذ يحقق كفاءة أكبر للنظام الأمني مما سيتم مراجعته بعد تنفيذ المبنى، حيث يؤخذ في حسبان المبنى كافة المخاطر والتهديدات الأمنية، كما أن المنظومة الأمنية ليست مقتصرة فقط على النطاقات الدفاعية، فلكل نطاق دفاعي عدد من الإجراءات والقواعد الأمنية للتأمين سواء من خلال الأمن الفيزيائي المتوقف على الأمور المادية مثل الأسوار والبوابات والمبنى، أو الأنظمة التكنولوجية مثل نظام الدائرة التلفزيونية المغلقة CCTV وأجهزة الإنذار وكواشف الحريق، أو من خلال أنظمة الحراسات والدوريات كما هو موضح في الشكل رقم (3-6).

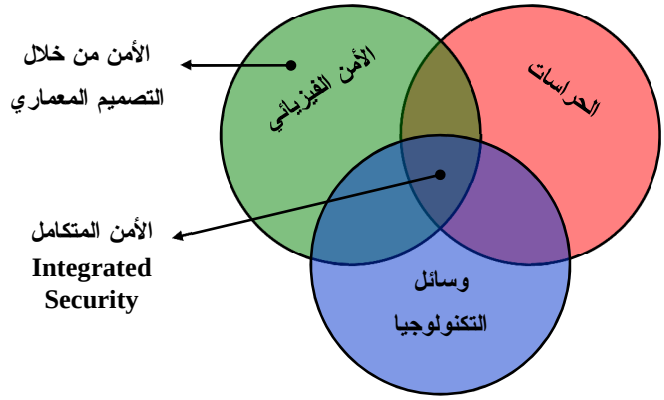

شكل رقم (3-6) علاقة التصميم المعماري بالأمن والأمان في المباني الإدارية

وما يتعلق في الدراسة هو الأمن الفيزيائي للمبنى الإداري بشكل أساسي، وهو جميع الإجراءات الوقائية الهندسية المعمارية المتعلقة بأمن وأمان المبنى الإداري كجزء من منظومة أمن المنشأة الإدارية، والتي تقع ضمن الإجراءات الثابتة في الأمن والتي تبنى على أساسها دراسة الإجراءات المتغيرة والمتطورة في الأمن.

3-3-2 منهج تأمين المباني الإدارية

يتوقف نجاح تأمين المبنى الإداري على مدى استجابة المخطط الأمني العام للمخاطر والتهديدات التي قد يتعرض لها المبنى الإداري، وكذلك قدرة المخطط العام على التنبؤ بمواطن الضعف ومعالجتها، ويتم إعداد منهج تأمين المبنى الإداري من خلال المراحل التالية:

1) دراسة الواقع وإمكاناته فيما يتعلق بالاعتداء المحتمل على المبنى وأساليب الاعتداء المتوقعة.
2) تحديد التهديدات على المبنى بكل دقة.
3) تحديد الأهداف المضادة للتهديدات.
4) تحديد الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف مع ما يتطلبه تنفيذ تلك الإجراءات من متطلبات بشرية ومادية ومعنوية.
5) تحديد طرق العمل التي تضمن قيادة الإجراءات نوع الفعالية في تحقيق الأهداف.
6) تحديد تلك الإجراءات وطرق العمل وكشف مستوى كفاءتها وفعاليتها ونقاط الضعف فيها إن وجدت.
7) مراجعة العملية دوريًا ولا دوريًا وحسب ما تظهره الحاجة من مراجعة [شابسوغ،2008].

وتعتمد المنظمات الدولية على ثلاث طرق ضمن منهجيتها لأمن مبانيها الإدارية والخدمية وهي والقبول والحماية والردع، حيث أن القبول هو الاعتماد على النوايا الحسنة للسكان المحليين حيث يدعم السكان أنشطة المنظمات الإنسانية وبالتالي لن يقوموا بتهديدها وهي الطريقة المفضلة لدى تلك المنظمات، والحماية هي الإجراءات التي تضمن أمن المنظمات في حالة حدوث الاعتداءات مثل السرقة أو المخاطر الطبيعة، أما الردع هو الطريقة التي تستخدمها المنظمات الدولية بالتعاون مع السلطات المحلية من توفير الحراسة البشرية من قوات الشرطة المسلحة وتلجأ تلك المنظمات لقوة السلاح في حال تهديد عالي المستوى رغم سياساتها بعدم استعمال الذخيرة الحية ضد الأفراد [ECHO ، 2004].

3-3-2-1 التخطيط للأمن والأمان

للتخطيط للأمن والأمان في المباني الإدارية لا بد أن يكون للمخطط العام للأمن والأمان مجموعة من الأهداف تتمثل في منع الخسائر في الأرواح وتقليل الإصابات وحماية الممتلكات والمنشآت الهامة، بالإضافة إلى منع توقف وفقدان العمليات الحيوية والهامة داخل المبنى، وردع المجرمين والإرهابيين من تنفيذ مخططاتهم، والأهم من ذلك تعزيز الأمن على المدى البعيد للأفراد والممتلكات، ويوضح الشكل رقم (3-7) مخطط الإطار العام للتخطيط للأمن والأمان في المباني الإدارية [Nadel, 2004].

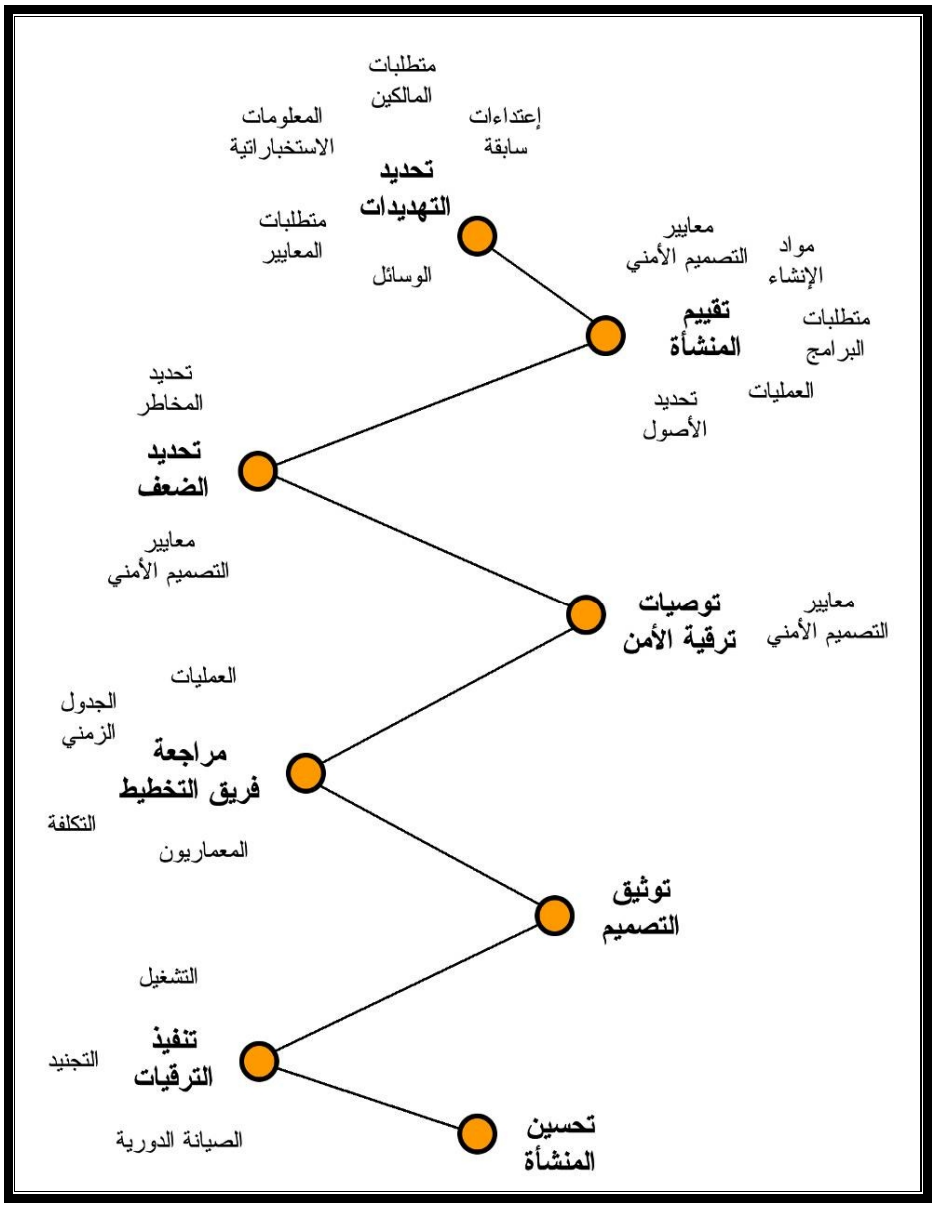

شكل رقم (3-7) مخطط الإطار العام للأمن والأمان في المباني الإدارية

المصدر: [Nadel, 2004]، ص 43، بتصرف

وتتمثل مهمة المخطط العام للأمن والأمان في تمثيل جهد تعاوني ومتعدد التخصصات لتلبية احتياجات المرافق والمنشآت ورغبات المالكين للمبنى، والجمع بين عناصر المخطط العام الثلاثة وهي التصميم والتكنولوجيا والمهمات، بالإضافة إلى صياغة استراتيجيات لمعالجة التهديدات المحتملة أو النظرية، وتمكين مديري المنشآت والمباني الإدارية لتوقع مجموعة واسعة من معايير التهديدات، مع تقليل التكاليف من خلال معالجة أمنية في التخطيط واختيار الموقع والتصميم في وقت مبكر (المصدر السابق).

3-3-2-2 خصائص المخطط الأمني الناجح

وتسعى العديد من إدارات المباني الإدارية للوصول لمخطط أمني يحقق رغباتهم وأمانهم من المخاطر والتهديدات المتوقعة على المبنى، وضمان استمرارية العمل فيها، وللوصول لهذه الدرجة من الأمن والأمان داخل المنشأة لابد من مجموعة من الخصائص التي تضمن نجاح المخطط الأمني للمبنى الإداري وهي:

- إمكانية تحديد التهديدات المحتملة وإعطاء الأولوية للأصول الهامة، وحماية الناس والممتلكات.
- أن يكون للمخطط إستراتيجية متطورة وشاملة للتخفيف من حدة التهديدات.
- التعامل مع التهديدات الحالية وقابليتها للتعديلات المستقبلية، مع القدرة على الكشف المبكر وتوقع الكوارث وحالات الطوارئ والأحداث التي قد تسبب تلفاً.
- إزالة أي فرصة من فرص فشل المخطط العام للأمن، ومنع فشل أنظمة المبنى.
- التوازن بين التكاليف من خلال معرفة وقبول المخاطر.
- تسهيل خطط الإخلاء والإنقاذ الآمن ومنع محاولات أخذ الرهائن وحالات اختراق المبنى.
- إمكانية الاستعادة المبكرة للعمليات والمهمات داخل المبنى عند وقوع أي تهديد (المصدر السابق).

3-3-3 إجراءات وعناصر تأمين المباني الإدارية

الإجراءات والوسائل التي تتخذ لتأمين المباني الإدارية هي عبارة عن أساسيات وليست معايير تصميمية، أي أن هذه الأساسيات يمكن أن تطبّق جميعها في مبنى واحد أو بعض منها أو حتى يمكن تجاهلها، ويقف مدى التطبيق على نوع الاستخدام في المبنى الإداري وبالتالي تغير التهديدات والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها مبنى إداري لآخر، وهذا ما يعني أن الإجراءات الأمنية ليست قوالب جامدة بل هي عمليات مرنة تكفل حسب اختيارها بدقة ترشيد الإنفاق والتكاليف ومنع الإفراط في اتخاذ الإجراءات الأمنية للمبنى والإجراءات العامة للتصميم الفيزيائي للأمن التي تتخذ في كل المباني.

3-3-3-1 الإجراءات العامة لتأمين المباني الإدارية

- استكمال متطلبات شروط السلامة العامة في المبنى.

- تشكيل الخطوط الدفاعية الأمنية التي تحول دون تعرض المبنى للتهديدات والمخاطر.
- مراقبة المساحات والمكاتب داخل المبنى
- تأمين مصادر الكهرباء والماء واللوجستيات الرئيسية والبديلة وتفقدها باستمرار.
- وضع خطة مواجهة الأحداث الطارئة.
- تأمين وسائل الاتصال والوصول الرئيسية والبديلة.
- توفير أجهزة الإنذار المبكر والنداء العام ضد الحوادث والكوارث والمخاطر المحتملة.
- تدريب العاملين وطواقم الأمن على الوسائل وتعريفهم بمبادئ الأمن وطرق النجاة ومواجهة الأخطار [شابسوغ،2008].

3-3-3-2 عناصر خطط تأمين المباني الإدارية

يقصد بعناصر خطط تأمين المباني الإدارية (Security Elements) بكل ما يتعلق بالطرق والوسائل والأدوات اللازمة لتأمين المباني الإدارية والتي قد تكون ضرورية في مبنى إداري معين وليست ضرورية في آخر لعدد من الاعتبارات والتي يوضحها الجدول رقم (3-4) عناصر التأمين في المباني الإدارية.

جدول رقم (3-4) عناصر التأمين في المباني الإدارية

عنصر التأمين	مفهومه وإجراءاته
الموقع	هو موقع المبنى الإداري الذي يلزم اختياره بدقة عدد من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكذلك الأمنية، ويتوقف مدى ذلك على استخدام المبنى الإداري، واختيار الموقع بناء للاعتبارات الأمنية يجب أن يكفل حماية الأفراد والممتلكات في المبنى الإداري.
الطرق المؤدية والمحيطة	يلزم دراسة الطرق المؤدية والمحيطة بموقع المبنى الإداري وخاصة نوع وحركة المرور لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين الطرق إن لزم الأمر لذلك حسب استخدام المبنى الإداري، وتبدأ الإجراءات بالمراقبة والحراسة وتزيد تلك الإجراءات حسب أهمية المبنى، ويفضل عدم ترك الطرق خالية من النشاط والحركة حيث يسهل ذلك نشاط المعتدين ومهمتهم في الاعتداء على المبنى.
منطقة الاقتراب	ويقصد بها مساحة الأرض المحيطة بالمبنى الإداري والتي لابد أن يمر من خلالها الخطر الأمني للوصول إلى المبنى بعد تمركزه في نقاط التمركز، والإجراءات اللازمة لتأمينها تبدأ حسب استخدام المبنى من المراقبة والحراسة، كما يجب أن تكون هناك مساحة خالية من الاستزراع والموانع أمام المبنى والتي يمكن أن تستخدم كسواتر للمعتدين.
نظام الإنذار المبكر	وهي الوسائل التكنولوجية التي تعتمدها خطط الأمن لكشف الحركة والتسلل إلى المبنى الإداري سواء باستخدام CCTV أو المجسّات أو الألياف المعدنية والضوئية المدفونة أو استخدام الأشعة فوق الحمراء، وتكون هذه الأجهزة خاضعة لنظام التمويه عنها أو تكون واضحة جليّة كوسيلة ردع لا وسيلة مراقبة.
الإحاطة	وهي خط الدفاع الرئيسي الأول للمبنى الإداري ويتكون في أغلب الأحيان من الأسوار والأسيجة المعدنية والنباتية وكذلك العوائق التي تمنع مداهمة المركبات، مع العلم أن أي نظام للإحاطة قادر على تأمين المبنى في

	حين أن الأسوار تستخدم أيضًا لمنع التلصص البصري وحجب الداخل وخاصة في المباني الأمنية.
أبراج ونقاط المراقبة	وهي وسائل الحراسة والمراقبة التي تنتهجها المباني الإدارية ذات الطابع الأمني لزيادة الرقابة على التحرك داخل وخارج أسوار المبنى وللتعامل الفوري مع الاعتداءات أو محاولات التسلل والهروب، وللأبراج نقطة ضعف وهي عدم فعاليتها في سوء الأحوال الجوية وعدم فعالية الأبراج في المناورة والإمداد.
المنافذ	وهي فتحات المرور التي تنشأ على الإحاطة والتي تستخدم كمداخل أو مخارج إلى المباني الإدارية وتتوزع المنافذ بين منافذ مخصصة للأفراد أو للمركبات، وعلى أهمية المبنى الإداري تتخذ الإجراءات بدءًا بالمراقبة والحراسة، ثم التفتيش والفحص والدخول المرخص به، وكلما زاد تخصص المنفذ زادت الإجراءات الأمنية مثل تدقيق البطاقات الشخصية والبصمات المميزة واستخدام الأشعة للفحص والموانع المتحركة لوقف المداهمات، وإصدار تصاريح المرور.
مواقف المركبات	تختلف أنواع مواقف المركبات في المباني الإدارية بناء على أهمية المبنى الإداري، فتخصص مواقف لمركبات الزوار وأخرى للعاملين في المبنى وأخرى للمركبات الخاصة بالمبنى، وإذا زادت أهمية المبنى زاد تخصص المواقف لتصل لمواقف آمنة للشخصيات الهامة، ويتوقف موقع الموقف على أهمية المبنى سواء داخل أو خارج الإحاطة أو بمعزل عن المبنى، وتخضع جميع المواقف في المبنى الإداري للمراقبة وقد يلزم التفتيش في حال الأهمية
الإضاءة	وهي وسيلة إنارة وكشف وردع، تستخدم في كشف الحركة والتسلل وإجراء الحراسة في محيط المبنى الإداري، وكأداة ردع تمنع الاعتداءات وعمليات التمركز والاختفاء للمعتدين، وتستخدم كأداة تمويه في المباني الإدارية ذات الطابع الأمني باختفاء عناصر الأمن خلف مصدر الضوء، والإجراءات الخاصة بالإضاءة تتوقف على توزيع الإضاءة بين الداخل والخارج، واستخدام نوعية إضاءة فورية التشغيل ومستمرة الوهج، كما تستوجب دورية المتابعة والصيانة وتوفير مصدر بديل للطاقة الكهربية.
أجهزة المراقبة	وهي الاعتماد على نشر كاميرات تصوير تتيح نقل صور حية مباشرة من مناطق توزيعها إلى مركز المراقبة بالإضافة إلى تسجيل الأحداث والوقائع، وهي وسيلة ردع تمنع أي نشاط تخريبي أو اعتداء، كما تسمح بمراقبة المهام داخل المبنى الإداري ومتابعة العاملين ومنع أي تصرف ضار بالمبنى أو العمل داخله، وأجهزة المراقبة بديل جيد للمراقبين الفاسدين أو المتواطئين.
أجهزة الكشف والإنذار	وهي أجهزة مصممة لإصدار موجات ترددية كهرومغناطيسية تصدر نبضات ضوئية أو صوتية إذا اعترضت مرور جسم هدف أمني يشكل خطر على المبنى، وتنتشر هذه الأجهزة عند المنافذ والأسوار والممرات والطرق، بالإضافة لأجهزة الكشف الحراري في حالة الأمراض والأوبئة، وأجهزة كشف المخدرات والمتفجرات وأجهزة التفجير الآلي، وأجهزة إنذار الأقفال والأبواب.
الأقفال	وهي أجهزة غلق المنافذ والبوابات والخزائن، وهي وسيلة إعاقة وتحكم حيث هناك أقفال تقليدية يدوية وميكانيكية، وأقفال حديثة مثل الأقفال الإلكترونية والرقمية وأقفال البصمات والحَسّاسات والبطاقات الممغنطة، وتتميز الأقفال الحديثة أنها متعددة طرق الفتح للمنفذ الواحد، ويجب إجراء متابعة دورية للتأكد من سلامة الأقفال، كما تتعدد مواقع الأقفال ما بين خارج وداخل المنفذ.
أجهزة التحقق الشخصية	وهي أجهزة تستخدم لتنفيذ المهمات والدخول المرخّص والمسموح بها للتأكد من صحة شخصية المستخدم مثل أجهزة مراقبة الدوام وأجهزة الأقفال وأجهزة المرور الآمن، وتكون إما باستخدام البطاقات الممغنطة غير القابلة للتزييف و البصمات المميزة أو مجموعة من طرق الإدخال، وهي أداة مراقبة وردع وإعاقة.
نظام الحريق	وهو عبارة عن نظام وقاية وكشف وإنذار وإطفاء الحريق يرافقه عدد من الوسائل والإجراءات الإرشادية والتحذيرية والتنبيهية، وكذلك استخدام مواد تمنع أو تقلل من انتشار الحريق أو تعمل على إخماد الحريق بهدف تقليل الخسائر ومنع وقوع إصابات.

المصدر البيانات [محمود، 2009]، الصفحات 26-55

يرافق كل ما سبق من عناصر التأمين ضرورة وجود الأفراد المدربين على استخدام تلك العناصر وتنفيذ إجراءاتها وخاصة الحراسة وقوات الأمن في المباني الإدارية الهامة وهي المباني الحكومية والأمنية والعسكرية والحيوية والدبلوماسية، وإلى جانب الأفراد تحقيق أمن المعلومات وأمن الاتصالات والأمن الإلكتروني لتحقق محصلة ذلك الأمن المتكامل للمبنى الإداري، ويوضح الشكل رقم (3-8) مخطط توضيحي لعناصر الأمن في مبنى إداري.

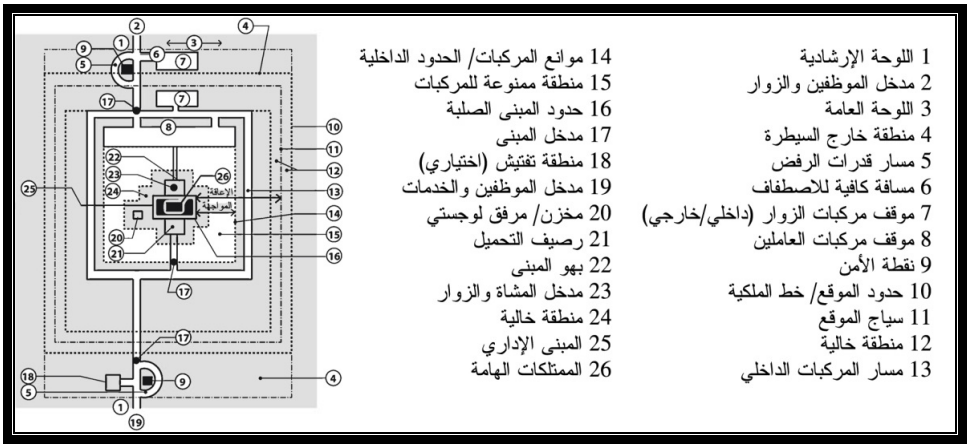

شكل رقم (3-8) مخطط الأمن في مبنى إداري يوضح توزيع عناصر التأمين حول المبنى

المصدر: [Nadel, 2004]، ص 55، بتصرف

3-3-4 تصميم النطاقات الدفاعية للمباني الإدارية

إن محصلة الإجراءات الأمنية وعناصر التأمين إلى جانب الحراسة والرقابة الأمنية تقود إلى مخطط أمني فعّال للمبنى الإداري، ولكن تلك الإجراءات وعناصر التأمين تتوزع في التصميم على نطاقات دفاعية للمبنى الإداري، كما قد تلزم هذه الإجراءات والعناصر لمبنى إداري معين ولا تلزم لمبنى آخر بناء على استخدام هذا المبنى.

وقد أوضحت الدراسة علاقة التصميم المعماري بالتصميم للأمن والأمان في المباني الإدارية من خلال تصميم النطاقات الدفاعية الأربعة، حيث لكل نطاق دفاعي عناصره وإجراءاته وصولاً إلى المخطط الأمني الدفاعي للمبنى الإداري في مواجهة التهديدات والمخاطر.

حيث أن النطاقات الدفاعية عبارة عن توزيع وتقسيم الخطة الأمنية على الأفراد وعلى الإجراءات وعناصر التأمين لتحديد مسئوليات كل نطاق دفاعي ومهمته في مواجهة التهديدات، حيث تكون النطاقات الدفاعية بمثابة التوجيه للمصممين وصناع القرار في المبنى الإداري لاتخاذ الإجراءات [GSA,2007]، وتوضح الجداول رقم (3-5،6،7،8) النطاقات الدفاعية وعناصر تأمينها.

جدول رقم (3-5) النطاق الدفاعي الأول للمبنى الإداري

النطاق الأول: البيئة الخارجية المحيطة بالموقع العام Neighborhood	
وهو كل ما هو خارج حدود الموقع من عناصر مجاورة له وليست ضمن نطاق السيطرة أو الحيازة، ويتسع النطاق حسب أهمية المبنى الإداري ونوعية التهديدات والمخاطر المحتملة، ويضم النطاق كل من الأرصفة والشوارع المحيطة والمؤدية ومواقف السيارات الخارجية للموقع والمباني المقابلة له والمساحات الفضاء خارج الموقع.	
استراتيجيات التأمين	**عناصر التأمين والإجراءات**
• يمكن أن تكون مساحة لكتلة واحدة أو أكثر في محيط المبنى اعتمادًا على كيفية استخدام الموقع وتشمل الشوارع ومواقف المركبات وغيرها من المرافق العامة. • يجب المعالجة المعمارية والبصرية للموقع العام، وإضافة الإرشادات العامة. • وتعتمد الحلول الأمنية فيها على الأمن التشغيلي وحركة المرور والتدابير المضادة.	• التنسيق بين خطط الأمن الحالية والمقترحة والتوجيهات والبرامج الأمنية. • التعاون مع العمليات الأمنية الأخرى. • تعديل حركة المرور الحالية. • إعادة النظر في مسلك المرور المجاور للموقع. • إغلاق جزء من الطريق القائم إذا لزم الأمر. • تثبيت حواجز مؤقتة عند درجات التأهب القصوى. • تطوير برامج السلامة الشخصية.

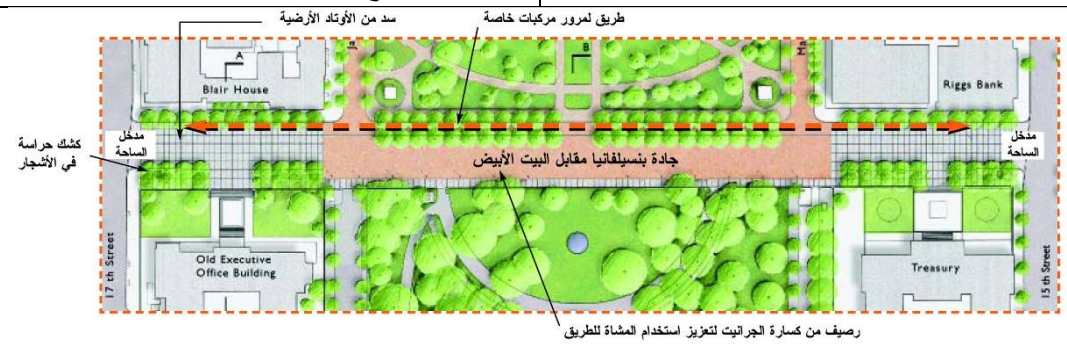

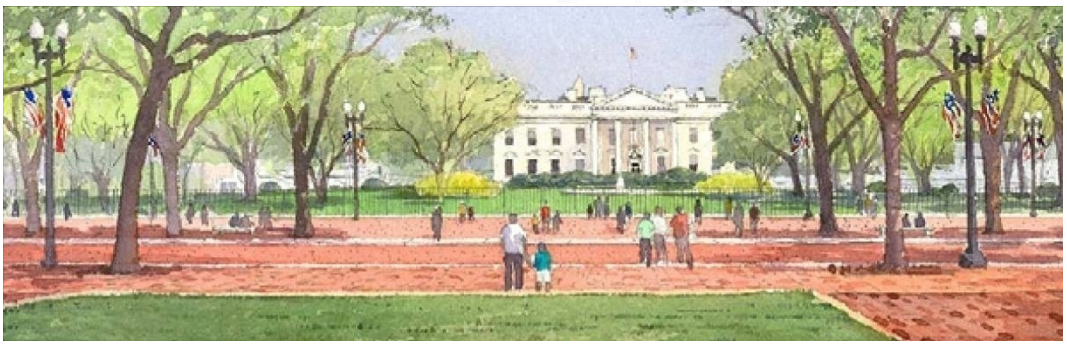

شكل رقم (3-9) إجراءات تحسين الأمن في جادة بنسيلفانيا مقابل البيت الأبيض في واشنطن

المصدر: [NCPC,2004] ص 20، 21

المصدر: [GSA,2007] الصفحات 26-31، [شابسوغ،2008] الصفحات 91-94

جدول رقم (3-6) النطاق الدفاعي الثاني للمبنى الإداري

النطاق الثاني: البيئة الداخلية المحيطة بالمبنى الإداري Standoff	
وهو كل ما هو داخل حدود الموقع وخارج غلاف المبنى الإداري الخارجي ويخضع للسيطرة والحيازة، وتشمل كل من الإحاطة أو الأسوار والمداخل والبوابات ومواقف السيارات الداخلية المختلفة والمرافق الملحقة بالمبنى الإداري والساحات الخارجية والخضراء المحيطة بالمبنى والممرات والطرق الداخلية إن وجدت وعناصر تنسيق الموقع الخاص.	
استراتيجيات التأمين	**عناصر التأمين والإجراءات**
أولا: الإحاطة • أن تكفل بقاء المبنى على مسافة من الانفجارات وهو ما يخفض حجم الدمار والأذى المحتمل، وتحدد بالاعتماد على تحليل المخاطر. • أن تمنع التسلل ودخول المخربين والأشخاص غير المرحب بهم، وتمنع تمركز المهاجمين. • ليس بالضرورة أن تكون الإحاطة عبارة عن أسوار حيث أن وظيفة الأسوار حجب الرؤية. • قد تكون الإحاطة بحاجة إلى التأمين أو عدم الحاجة لذلك. • تتطلب الإحاطة تحسينات وظيفية وجمالية في الموقع للجمهور والزوار، بالإضافة إلى مسافة مناسبة عن المبنى. **ثانيًا: مواقف السيارات والمداخل** • يمكن من خلالها تزويد المبنى بالخدمات المختلفة والتي يسمح لها بالدخول للمبنى لذلك فهو بحاجة إلى تفتيش كل من المركبات والزوار إن لزم الأمر. • تلبية المتطلبات الأمنية تزيد في تحسين الوصولية والمراقبة الاعتيادية، كما تزيد في راحة الذين يستخدمون المبنى. **ثالثا:الموقع** • يُوفّر للموقع عناصر تأمين إضافية أو عناصر صلبة للمساعدة في ردع ومنع تدمير أو إحداث ضرر للمبنى، وعند تقوية الإحاطة بالشكل اللازم يمكن الاستفادة من الموقع كمكان للترحيب وإقامة الأنشطة. • عناصر الموقع مثل الأسطح المائية والمقاعد تعزز الشعور بالأمان وتزيد في وسائل الراحة.	• إقرار مستوى الحماية اللازم بناءً على خطر مقبول. • الرفع المساحي الدقيق والكامل لمنطقة الإحاطة. • استخدام إحاطة صلبة عند اللزوم أو إضافة العوائق التالية: § الأوتاد Bollards. § الموانع النحتية ومقاعد الجلوس. § الأسوار. § أثاث الطرق الصلب. § الأسيجة. § استغلال الطبوغرافيا. § الخنادق المائية. § الأسطح القابلة للطي. § العناصر المائية. § تصميم الموقع العام وأحواض الزراعة. • ترسيم مناطق التحميل والتنزيل والمواقف. • التحكم في الوصول إلى المواقف من خلال: § مناطق التفتيش. § الأوتاد القابلة للسحب § البوابات. § أكشاك الحراسة. § منافذ التفتيش المؤمنة Sally Ports. • استخدام وسائل الراحة مثل الأثاث الخارجي وأحواض الزراعة والعناصر المائية والإضاءة والغطاء النباتي لخدمة أغراض متعددة. • ترك مساحة في الموقع قابلة للاستخدام. • تصميم تغطية عند المداخل للسماح بالاصطفاف. • تصميم أكشاك الأمن لتمتزج مع الطابع المعماري العام للمبنى الإداري.

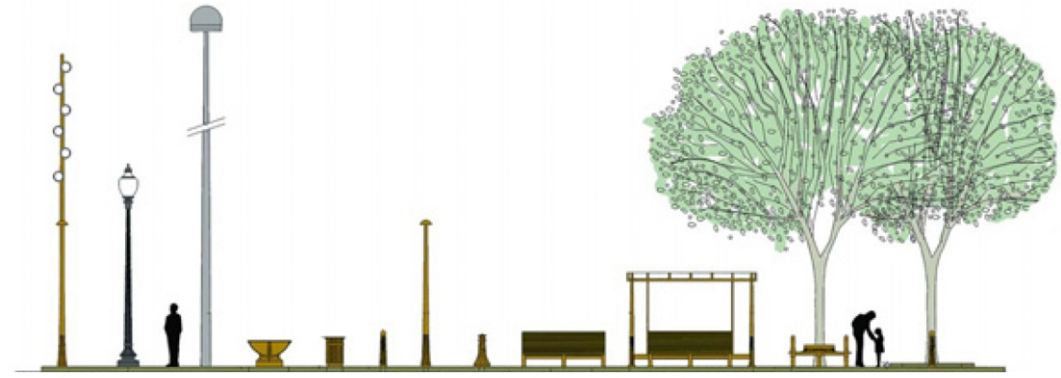

شكل رقم (3-10) مجموعة من عناصر تنسيق الموقع التي تستخدم كعوائق، المصدر: [NCPC,2004]، ص 18

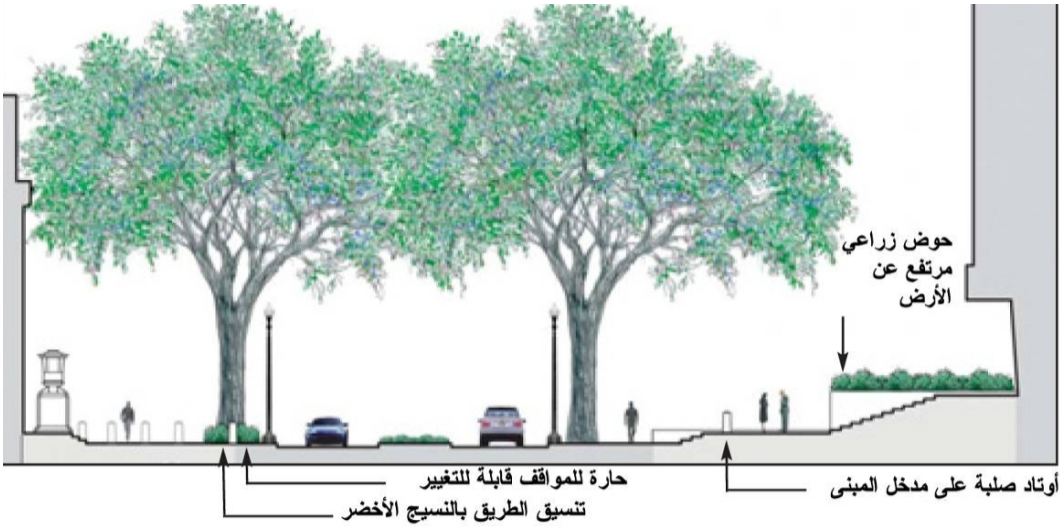

شكل رقم (3-11) مقطع يوضح إجراءات تأمين موقع مبنى الاحتياطي الفدرالي بواشنطن المصدر: [NCPC,2004]، ص 49

شكل رقم (3-12) الموانع المتحركة خلف البوابات
المصدر: [GSA,2007]، ص 50

شكل رقم (3-13) الأوتاد الأوتوماتيكية القابلة للسحب لإغلاق المنافذ، المصدر: [GSA,2007]، ص 50

المصدر: [GSA,2007] الصفحات 33-62، [شابسوغ،2008] الصفحات 94-98

جدول رقم (3-7) النطاق الدفاعي الثالث للمبنى الإداري

النطاق الثالث: غلاف المبنى الخارجي Building Perimeter	
ويقصد به الشكل الخارجي للمبنى الإداري وما يشمله من فتحات ونوافذ ومداخل ومخارج وأسطح والتركيبات الصحية والميكانيكية تفيد المبنى، بالإضافة إلى تكسية الواجهات والتي يعوّل عليها للحيلولة دون التسبب في الأذى عند وقوع التهديدات، ويتوقف على شكل المبنى مدى استجابة المبنى للتهديدات ومقاومته لها.	
استراتيجيات التأمين	**عناصر التأمين والإجراءات**
• ضرورة السيطرة على فتحات دخول الهواء وكذلك السيطرة على المداخل والمخارج وإضافة أفراد أمن وكاميرات مراقبة وإضاءة المجال بين المبنى والإحاطة. • تحسينات الأمن يمكن أن تزيد في عوامل السلامة العامة في الموقع.	• منع الوصول إلى مخارج ومآخذ الهواء. • تصميم مخارج للطوارئ للسماح بعملية إخلاء آمنة من المبنى الإداري. • تقوية هيكل المبنى الإداري والواجهات الخارجية. • توجيه التصميم وكتل المبنى الإداري للتخفيف من تأثير الانفجارات.

المصدر: [GSA,2007] الصفحات 63-65، [شابسوغ،2008] الصفحات 99-101

جدول رقم (3-8) النطاق الدفاعي الرابع للمبنى الإداري

النطاق الرابع: التجهيزات الداخلية للمبنى Inside Building	
وهو كل ما أعد لتأمين ما هو داخل المبنى من عمليات وأفراد وممتلكات من خلال المراقبة والحراسة والتخطيط الأمني، ويشمل المداخل ومكاتب الاستعلامات والاستقبال ومكاتب الموظفين والمكاتب المهمة والخزائن وعناصر الحركة الأفقية والرأسية، وما يكفل سير العمل بأمان دون حدوث اعتداءات.	
استراتيجيات التأمين	**عناصر التأمين والإجراءات**
• يمكن تعديل كل نظام المبنى وتصميمه لزيادة الأمن مثل نقل المكاتب الهامة ذات المخاطر العالية إلى المناطق الداخلية للمبنى ويمكن إضافة أفراد أمن وزيادة المراقبة. • يمكن إجراء التعديلات على العمليات والتصميم في المبنى دون الحاجة إلى تغيير في البناء	• مرونة إجراءات التخطيط والتصميم للأمن. • استخدام الحراس والعمليات الأمنية البديلة عند زيادة التكلفة في الأمن ووجود معوّقات. • الاختيار ما بين التخفيف وتقبل المخاطر أو الاعتماد على زيادة صلابة عناصر التأمين الخارجي للمبنى عندما تكون الإجراءات غير عملية أو منطقية.

المصدر: [GSA,2007] الصفحات 66-68، [شابسوغ،2008] الصفحات 102-104

3-3-5 قياس مدى فعالية المخطط الأمني

عملية قياس مدى الفعالية الأمنية للمخطط الأمني للمبنى الإداري مهمة جدًا للمختصين في الأمن وذلك لإظهار قيمة الجهود الأمنية المبذولة في المخطط الأمني، والقيام بذلك يتطلب جمع البيانات ذات الصلة والتي بدونها يصبح من المستحيل إجراء تقييم المخاطر الأمنية بشكل سليم، وهو ما يعني عدم إظهار العائد المادي من أي إجراءات أمنية ضمن المخطط الأمني، أو إظهار فعالية المبادرات الأمنية.

ولا يمكن جمع البيانات ذات الصلة إلا من خلال سجلات الحفظ التي يتم عادة تسجيلها أثناء الحوادث، ولذلك فالمعلومات والبيانات المسجّلة يجب أن تكون دقيقة وكاملة، وهذه البيانات التي يمكن جمعها في السجلات يتم بناءً عليها قياس مدى الفعالية الأمنية وهي:

- عدد الحالات المسجلة والمُبلّغ عنها للأجهزة الأمنية أو أمن المبنى.
- عدد الحوادث التي اكتشفها أمن المبنى (حالات التخريب أو السلوك الضال).
- عدد مكالمات الطوارئ التي أجريت لكل من الشرطة أو الإطفائية أو الإسعاف والتي كان سببها المبنى نفسه.
- عدد البلاغات الكاذبة من أجهزة الإنذار سواء إنذار الحريق أو وجود دخيل.
- عدد تدريبات الإخلاء الناجحة في المبنى والزمن الذي استغرقته عملية الإخلاء.
- عدد وطبيعة تفاعلات المبنى مع شاغليه (مثل الشكاوي و طلبات المساعدة).
- نتائج المسوح الإحصائية لشاغلي المبنى بشأن مسائل الأمن والأمان.

وبناء على ما سبق من بيانات ومعلومات والتي يتم جمعها من المبنى الإداري يتوقف دراسة مدى فعالية الإجراءات الأمنية، كما يمكن متابعة التطور في الفعالية من خلال مقارنة نتائج السنة الحالية مع السنوات الماضية [Challinger,2008].

3-4 منع الجريمة من خلال التصميم البيئي

الأمن في المباني الإدارية ليس مقتصرًا على الإجراءات الأمنية وعناصر التأمين والنطاقات الدفاعية، فغالبية الإجراءات الأمنية التي أمّنت المباني والمجاورات السكنية في الماضي كانت من الوسائل التقليدية للأمن والتي تطوّرت بالخبرة العملية وتراكم التجارب في مكافحة الجريمة، ونظام منع الجريمة من خلال التصميم البيئي (CPTED) والذي وضع أسسه المختص بعلم الجريمة جيم جيفري راي (C. Ray Jeffery)، وهو القائم على فلسفة الوقاية من الجريمة على أساس نظرية أن التصميم السليم والاستخدام الفعّال للبيئة المبنية يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الخوف من الجريمة بالإضافة إلى تحسين نوعية الحياة [Nadel, 2004].

وتعتمد (CPTED) على أربع إستراتيجيات متداخلة، كل إستراتيجية منها توَظَّف بطريقة مختلفة قليلاً عن الأخرى، ومفاد هذه الإستراتيجيات هو إرسال رسالة واضحة للمجرمين أن

الشخص المسئول قريب من منشأته وأن نشاطهم غير مرحبٍ به، وهذه الاستراتيجيات الأربعة هي:

1. الرقابة الطبيعية Natural Surveillance.
2. تأمين الموقع Territorial Reinforcement.
3. التحكم في الوصول Natural Access Control.
4. الحفاظ Maintenance.

وآلية تطبيق هذه الاستراتيجيات في المباني الإدارية تهدف بشكل عام إلى تأمين المبنى من خلال جعل المبنى من الداخل والخارج واضحًا للعيان بحيث يمنع ذلك المجرمين من تنفيذ مخططاتهم لأن تحركاتهم ستكون مكشوفة أمام الجميع.

3-4-1 الرقابة الطبيعية

- يجب أن تكون مناطق الاستراحة الخارجية قابلة للمراقبة من المكاتب القريبة أو منطقة الاستقبال.
- تزويد جميع الأبواب الخارجية والمناطق العامة والممرات بالإضاءة.
- أن تكون مكبات النفايات في مكان واضح وتضمن عدم الاختباء خلفها، أو وضعها في مكان مضمون.
- أن تصمّم الأبواب الخارجية ونوافذ الطابق الأرضي بحيث تكون مرئية من الشارع أو المباني المجاورة.
- المحافظة على أن يبقى ارتفاع الشجيرات تحت مستوى ثلاثة أقدام – حوالي متر واحد- للسماح بالرؤية.
- تقليم الفروع السفلى من الأشجار الكبيرة بحيث لا تقل عن مستوى عشرة أقدام فوق الأرض والأشجار الصغيرة عن ستة أقدام.
- عدم عرقلة جهات الرصد من النوافذ.
- تصميم الأبواب الداخلية والنوافذ بشكل مرئي في الممرات.

3-4-2 التحكم في الوصول

- تحديد مداخل الجمهور بشكل واضح من خلال عناصر تنسيق الموقع المعمارية والإضاءة والمناظر الطبيعية واللافتات.

- تقليل عدد نقاط الوصول إلى الحد الذي يمكن مراقبته من داخل المبنى أو خلال الحراسات أو موظفي الاستقبال أو حتى من الحركة العابرة في الطريق.

3-4-3 تأمين الموقع

- تحديد الإحاطة بالمناظر الطبيعية أو الأسيجة.
- تصميم الأسوار والأسيجة بحيث أن تحافظ على مجال الرؤية من الشارع.
- التفريق بين المساحات الخاصة الخارجية والأماكن العامة.
- تأمين كل من الموقع ومناطق الاستقبال عند المداخل.
- تأمين المداخل غير العامة باستخدامها كمداخل للموظفين.

3-4-4 الحفاظ

- المحافظة على جميع المناطق الخارجية مرتبة ونظيفة.
- المحافظة على المزروعات بحيث أن تدار بشكل جيد [DVCB,2013].

3-5 الخلاصة

الأمن حاجة بشرية لابد من توافرها في أي فراغ حضري أو تصميمي، وتأتي ضمن الترتيب الثاني في هرم ماسلو للاحتياجات الإنسانية وضمن الحاجات الأساسية التي لا غنى عنها للإنسان، وقد خلصت الدراسات السابقة في مجال تحقيق الأمن والأمان الحضري في قطاع غزة إلى غياب التخطيط والتصميم الأمني في المباني السكنية، والأمن والأمان مفهومان مترابطان بينهما فارق كبير حيث أن الأمن عبارة عن احتياج مادي أما الأمان فهو احتياج معنوي يضمن الاطمئنان على الذات، وللأمن أنواع عديدة تتباين باختلاف أنماط المخاطر الأمنية التي يواجهها المجتمع، وأمن والأمان في المباني الإدارية يتقاطع مع أنواع عديدة من الأمن مثل الأمن القومي والأمن الوطني والاجتماعي والاقتصادي والأمن الوظيفي وصولاً إلى الأمن الإنساني الذي يعنى بأمن الفرد بدلاً من أمن الدولة.

وتهتم الدول بتأمين المنشآت الهامة والحيوية فيها وتوفر لها الخطط الأمنية التي تدفع عنها المخاطر والتهديدات التي يمكن أن تتعرض لها سواء البشرية أو الطبيعية، وقد أوصت الشريعة الإسلامية بالحفاظ على المنشآت وسلامتها حيث أنها تقع ضمن ضرورات حفظ النفس وحفظ المال، وأوجدت قاعدتين شرعيتين لذلك وهما قاعدة جلب المصالح ودرء المفاسد وقاعدة لا ضرر ولا ضرار.

والمخاطر التي تتعرض لها المباني الإدارية عديدة ومتنوعة المصادر، ومعرفة هذه المخاطر يأتي ضمن إدارة وتقييم المخاطر والتي بناء عليها يمكن تحديد آليات ومنهجية التعامل معها والاستجابة لها كتجنُّب المخاطر أو قبولها أو نقلها أو تقليل الأثر الناجم عنها، وتأمين المباني الإدارية يقع ضمن المبادرات الوقائية للحد من الجريمة وتبديد المخاوف من حدوث المخاطر ضمن تحسين نوعية الحياة ومعالجة الجريمة، حيث أن علاقة التصميم المعماري بالأمن والأمان في المباني الإدارية تأتي ضمن الإجراءات الوقائية الهندسية والفنية بتأمين المبنى عبر النطاقات الدفاعية والتي تعبر عن الأمن الفيزيائي كجزء من منظومة أمن المنشأة الإدارية.

ويتوقف نجاح تأمين المبنى الإداري على مدى استجابة المخطط الأمني العام للمخاطر والتهديدات التي قد يتعرض لها المبنى، وقدرة المخطط على التنبؤ بمواطن الضعف ضمن مجموعة أهداف للمخطط العام والتخطيط للأمن، والمخطط الأمني العام يتكون من مجموعة من الإجراءات الأمنية وعناصر التأمين والتي تتوزع ضمن النطاقات الدفاعية الأربعة للمبنى الإداري، وهذه الإجراءات والعناصر متغيرة من مبنى إداري لآخر بناء على نوع المبنى الإداري وأهميته وكذلك نوع المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها المبنى، وتتكامل تلك الوسائل والإجراءات مع التصميم البيئي لمنع الجريمة (CPTED)، والذي يهدف لإشعار المجرمين بوجود الرقابة الدائمة والذي يحول بينهم وبين تنفيذ مخططاتهم العدوانية.

كما أن التصميم للأمن والأمان في المباني الإدارية عبارة عن أساسيات وليست معايير تصميمية، ويتوقف التصميم للأمن على دراسة وتقييم المخاطر بشكل أساسي.

الفصل الرابع

تقييم مستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية في مدينة غزة

(98-65)

4-1 منهجية التحليل

4-2 الحالات الدراسية

4-3 معرفة المعماريين بإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية

4-4 وعي العاملين بإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية

4-5 الخلاصة

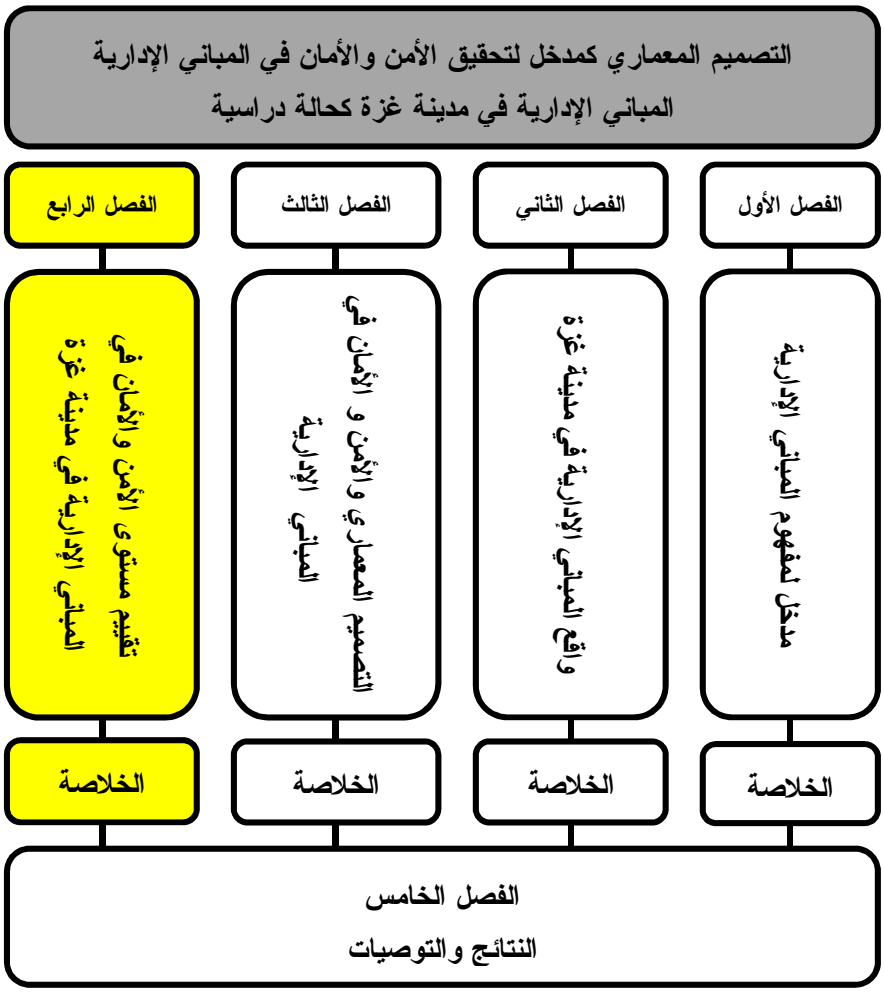

الفصل الرابع

تقييم مستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية في مدينة غزة

4-1 منهجية التحليل

بناءً على ما سبق من الدراسة النظرية في الفصول السابقة وبالأخص الفصل الثالث المتعلق بالتصميم المعماري للأمن والأمان في المباني الإدارية، وبناء على فرضيات الدراسة والأهداف التي وضعت لها هذه الدراسة، فقد بنيت منهجية التحليل على استخدام على عدد من أدوات البحث العلمي من دراسة الحالات الدراسية وتقييمها بناء على استمارة التقييم، وكذلك استخدام الاستبانات حيث تَطلَّب البحث إجراءات استبانتين، الأولى لقياس وتقييم مدى معرفة المهندسين المعماريين بإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية، أما الثانية لقياس وتقييم مدى وعي العاملين بإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية.

4-1-1 آلية اختيار الحالات الدراسية

وضعت عدد من المعايير لاختيار الحالات الدراسية في الدراسة وعددها ثلاث حالات دراسية وهي مبنى هيئة التقاعد الفلسطينية كمبنى إداري حكومي، ومبنى نقابة المحامين الفلسطينيين كمبنى إداري للقطاع الأهلي الوطني، وبرج الجوهرة كمبنى مكاتب للقطاع الخاص.

حيث استبعدت المباني الإدارية للأجهزة الأمنية الفلسطينية لعدد من الأسباب أهمها أنه لا يوجد أي مبنى إداري أمني مصمم في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث سبق ذكره أن كل المباني الأمنية التي صممت كمباني إدارية دُمّرت في عدواني عام 2008م و2012م، كما أن المقرات الحالية عبارة عن مبانٍ سكنية حُوّلت إلى وظيفية إدارية، أو أنها مبانٍ قديمة لا تنطبق عليها حدود البحث الزمانية، كما أن المقرات الأمنية تحظى بدرجة عالية من سرية الإجراءات الأمنية وخاصة في ظل الظروف الأمنية الخاصة في المنطقة والشرق الأوسط والتي تعتبر من معوقات البحث.

كما استبعدت كل من المباني الإدارية لكل من وكالة الغوث والهيئات الدولية والسفارات والقنصليات حيث أن المباني الإدارية المصممة لهذه الوظيفية تتعامل فقط مع فئة العاملين في المؤسسة الدولية ونادرًا ما يسمح بدخول المواطنين إليها والتي تعتمد زيارتهم على الدخول المرخص به، وبالتالي فإن أمن المبنى يستجيب فقط للتهديدات الخارجية للمبنى من الخارج،

والتهديدات من الموظفين على زملائهم وعلى ممتلكات وأصول وملفات المؤسسة، وبالتالي عدم صلاحيتها للقياس لعدم تعاملها مع الجمهور.

أما بالنسبة للأبنية البنوك العاملة في مدينة غزة فلا ينطبق على مبانيها مفهوم المبنى الإداري إلا في حالة مبنيي بنك فلسطين في الفرع الرئيسي وفرع الرمال (الجندي المجهول) حيث أنها عبارة عن مباني مستأجرة أو طوابق مستأجرة من المباني والتي صممت بالأغلب للاستخدام السكني، كما أن أبنية البنوك تحاط بمستوى عالٍ من السرية في الإجراءات الأمنية الخاصة بها لحساسية الوضع.

أما ما يتعلق بمعايير اختيار الحالات الدراسية فلقد وضعت عدد من المعايير لاختيار الحالات من مجموع المباني الإدارية في مدينة غزة كالتالي:

- أن تكون من المباني الإدارية غير المستثناة كالمباني الأمنية والدولية وأبنية البنوك.
- أن ينطبق عليها مفهوم المباني الإدارية أو مفهوم أبنية المكاتب.
- أن تكون ضمن حدود البحث الزمانية والمكانية.
- أن تتعامل مع قدر كبير من الجمهور يوميًا بحد أدنى 100 شخصًا.
- أن تتعامل مع عدد كبير من الموظفين العاملين في المبنى أو المراجعين المنتسبين للمؤسسات الأهلية بحد أدنى 50 موظفًا.

4-1-2 استمارة تقييم المباني الإدارية

صممت استمارة تقييم مستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية كأداة مُحكّمة من أدوات الدراسة من لجنة تحكيم موضّحة في الملحق الأول من ملاحق الدراسة للوقوف على مستوى الأمن والأمان بشكل عام في أي مبنى إداري والموضّحة في الملحق الثاني من ملاحق الدراسة، حيث صممت بناء على النطاقات الدفاعية الأربعة للمبنى الإداري التي سبق ذكرها في الفصل الثالث، كما وضع 52 فقرة في الاستمارة لتقييم المبنى موزعة على النطاقات الدفاعية، وتعتمد على وضع النقاط بالدرجات لكل فقرة من خمس درجات ليكون المجموع الكلي للبنود 260 نقطة والتي تحوّل إحصائيًا لدرجة 100%، واعتمد تقييم الاستمارة على الباحث في تعبئة البيانات كون أن الباحث جهة لا علاقة له في أمن أي مبنى إداري من المباني الثلاثة في الحالات الدراسية التي طُبِّقت عليها الاستمارة، وتعتمد استمارة التقييم على

الدلالات التقييمية الموضحة والتي تم افتراضها ورفع مستوى معامل الأمن فيها في الجدول رقم (4-1)، وبناء على الدلالات التقييمية أعطي كل مبنى إداري في الحالات الدراسية دلالةً لمستوى الأمن والأمان فيه بناء على قياس الأمن الفيزيائي المتعلق بالمبنى.

جدول رقم (4-1) الدلالات التقييمية لمستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية

النسبة المئوية المعدّلة إحصائيًا من النقاط	الدلالة التقييمية لمستوى الأمن والأمان المقابلة للنسبة المئوية
§ **أكثر من 91%**	مستوى أمني جيد
§ **من 86% إلى 90%**	مستوى أمني جيد بحاجة لتحسينات
§ **من 81% إلى 85%**	مستوى أمني مقبول بحاجة إلى ترقية
§ **من 76% إلى 80%**	مستوى أمني بحاجة إلى مراجعة
§ **أقل من 75%**	مستوى أمني متدني

4-1-3 الاستبانات

بناء على أهداف الدراسة وفرضياتها الموضحة في مقدمة الدراسة، فقد استخدمت في الدراسة استبانتين للقياس، الأولى خصِّصت لقياس وتقييم مدى معرفة المهندسين المعماريين بإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية، أما الثانية فخصِّصت لقياس وتقييم مدى وعي العاملين بإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية.

حيث صمِّمت الاستبانة الأولى كأداة مُحكّمة من أدوات الدراسة من لجنة تحكيم موضّحة في الملحق الأول من ملاحق الدراسة، لدراسة مدى معرفة المهندسين المعماريين في قطاع غزة بإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية التي يصمِّمونها والموضّحة في الملحق الثالث من ملاحق الدراسة، ضمن عينة استهدفت المهندسين المعماريين المصنفين كمهندس تصميم معماري أساسي في المكاتب الاستشارية المصنّفة لدى هيئة المكاتب والشركات الهندسية بنقابة المهندسين بغزة وعددها 69 مكتب وشركة استشارية حتى نهاية عام 2013، حيث أن التصنيف الجديد لعام 2014 لم يتم الانتهاء من إنجازه وقت توزيع الإستبيانات، وتدرس الاستبانة الخلفية المعرفية لدى المصممين حول الأمن في المباني، والتوجهات لدى المصممين حول الأمن والأمان في المباني، بالإضافة إلى علاقة التصميم المعماري بالأمن والأمان في المباني الإدارية، وأثر تطبيق إجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية على التصميم المعماري، ضمن 34 فقرة موزعة على أربع مجالات.

وصمِّمت الاستبانة الثانية كأداة مُحكّمة من أدوات الدراسة من لجنة تحكيم موضّحة في الملحق الأول من ملاحق الدراسة، لدراسة مدى وعي العاملين في المباني الإدارية بإجراءات الأمن والأمان في تلك المباني والموضّحة في الملحق الرابع من ملاحق الدراسة، ضمن عينة استهدفت العاملين في المباني الإدارية في الحالات الدراسية التي تناولتها الدراسة، حيث وزعت الاستبانة على العاملين في كل من هيئة التقاعد الفلسطينية ونقابة المحامين الفلسطينيين وكذلك العاملين في المكاتب في برج الجوهرة وخاصة صحيفة فلسطين ضمن عينة بلغت 150 موظفًا، وتدرس الإستبانة ضمن 20 فقرة موزعة على مجالين هما مدى الإدراك والوعي بالأمن والأمان في المباني الإدارية من قبل العاملين، وأثر إجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية عليهم.

وتحلل تلك النتائج إحصائيًا بعد التحقق من صدق إستبانة الدراسة من خلال تقييم الخبراء (التحكيم)، وقياس صدق المقياس من خلال حساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة، بالإضافة إلى ثبات الاستبانة والذي أظهر صلاحية الاستبانتين كأداة قياس كما هو موضح في الملحق الخامس والسادس للدراسة.

4-2 الحالات الدراسية

الحالات الدراسية هي وسيلة الدراسة لتوضيح آلية تقييم مستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية في مدينة غزة من خلال منهجين، الأول منهما مقارنة الحالات الدراسية مع تحديد حجم التهديدات الأمنية التي قد تتعرض لها تلك المباني، حيث أن المباني الإدارية المختارة تتشابه في التهديدات الأمن والأمان التي قد تتعرض لها، أما المنهج الآخر من خلال التحليل الإحصائي لاستمارة التقييم وإعطاء المبنى الدلالة الأمنية لمستوى الأمن والأمان فيها.

4-2-1 مبنى هيئة التقاعد الفلسطينية

الحالة الدراسية الأولى عبارة عن مبنى إداري حكومي يتبع هيئة حكومية ويخضع المبنى بشكل كامل لأملاك الحكومة، وقد انطبق عليه شروط الحالة الدراسية من حيث أنه مبنى إداري حكومي وغير تابع لجهاز أمني، كما أن الحدود الزمانية والمكانية انطبقت عليه حيث أنه بني في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، ويعمل به حوالي 100 موظف ويتردد عليه يوميًا ما معدّله 150 شخص من متقاعدي السلطة الفلسطينية سواء أكانوا مدنيين أو عسكريين، أو من متقاعدي المؤسسات وطنية وأهلية متعاقدة مع هيئة التقاعد.

تم الانتهاء من إنشاء مبنى هيئة التقاعد الفلسطينية عام 2004م، من تصميم المهندس المعماري يوسف أبو شريعة من مكتب الرضا الهندسي ونُفِّذ من قبل شركة تطوير فلسطين، والمبنى يعكس مدى تطوُّر الإنشاء والعمارة المحلية في مدينة غزة، ويقع المبنى على شارعي الثورة وسعيد بن العاص الذين يحدا المبنى من الجهة الغربية والجنوبية، في منطقة تتجمّع فيها العديد من المؤسسات والهيئات الحكومية والدولية أهمها مكتب تمثيل جمهورية مصر العربية ووزارة الشئون الاجتماعية [بدير، 2008]، بالإضافة إلى مجمع إستاد فلسطين الدولي والذي تعرض للقصف الإسرائيلي في عدوان عام 2012م.

جدول رقم (4-2) مبنى هيئة التقاعد الفلسطينية كحالة دراسية أولى

مبنى هيئة التقاعد الفلسطينية	
• **معلومات المبنى**	
سنة الانتهاء من الإنشاء	2004
الموقع	شمال حي الرمال
مساحة الموقع	3200 متر مربع
مساحة الطابق الأرضي	574 متر مربع
نسبة الإشغال	%17.9
عدد الطوابق	قبو وأرضي وأربعة طوابق
عدد الموظفين	100 موظف
المعدل اليومي للجمهور	150 شخص
• **الوظائف المنجزة من خلال المبنى**	
– إنجاز ملفات التقاعد لموظفي السلطة الوطنية الفلسطينية المدنيين والعسكريين. – إنجاز ملفات التقاعد لموظفي الهيئات الوطنية والأهلية المتعاقدة على صندوق التقاعد. – تحضير استمارات رواتب التقاعد للمتقاعدين. – إدارة صندوق التأمين والمعاشات. – إقراض وتسليف الموظفين من ادخارهم. – متابعة ملفات المتقاعدين وأحوالهم المدنية.	
• **أنواع التهديدات**	
– تهديدات طبيعية مثل الزلازل والفيضانات. – تهديدات بشرية داخلية مثل التخريب والاعتداء على الآخرين. – تهديدات بشرية خارجية مثل السرقة والسطو. – تهديدات القوة القاهرة مثل القصف الإسرائيلي – لا توجد تهديدات إرهابية أو مسلحة.	

شكل رقم (4-1) المدخل الرئيسي لمبنى هيئة التقاعد الفلسطينية

شكل رقم (4-2) الواجهة الجنوبية والرئيسية لمبنى هيئة التقاعد الفلسطينية

شكل رقم (4-3) المدخل الرئيسي لمبنى هيئة التقاعد

• تحليل النطاقات الدفاعية لمبنى هيئة التقاعد الفلسطينية

جدول رقم (4-3) تحليل النطاقات الدفاعية لمبنى هيئة التقاعد الفلسطينية

• النطاق الدفاعي الأول البيئة الخارجية المحيطة بالموقع العام Neighborhood
– يحد الموقع من الجهة الشمالية مجمع إستاد فلسطين الدولي وقد تعرض للاستهداف من قبل الطيران الحربي الإسرائيلي. • يحد بالموقع من الجهة الغربية منازل سكنية قريبة من الواجهة الرئيسية للمبنى يفصل بينها شارع سعيد بن العاص بعرض 14متر قد تضعف من قوة الموقع العام. – يحد بالموقع من الجهة الجنوبية حديقة عامة ومسجد النور وهي توفر مسافة مواجهة كافية للموقع عن شارع الثورة. – يقع على شارع الثورة عدد من المباني الحكومية والمؤسسات الهامة مثل مكتب تمثيل جمهورية مصر العربية ووزارة الشئون الاجتماعية. – يحد الموقع من الجهة الشرقية شارع بعرض 10 متر ومجموعة من المدارس. – جميع الطرق المحيطة معبدة ومزودة بأرصفة وإنارة ليلية كاشفة حول الموقع. – الحركة نشطة جدًا حول الموقع في ساعات الدوام وضعيفة ليلاً تسهل عملية كشف التسلل والاختباء والتمركز للدخلاء. الشوارع والموقع غير مزودين بمواقف مركبات للعامة سوى حرم الطريق.

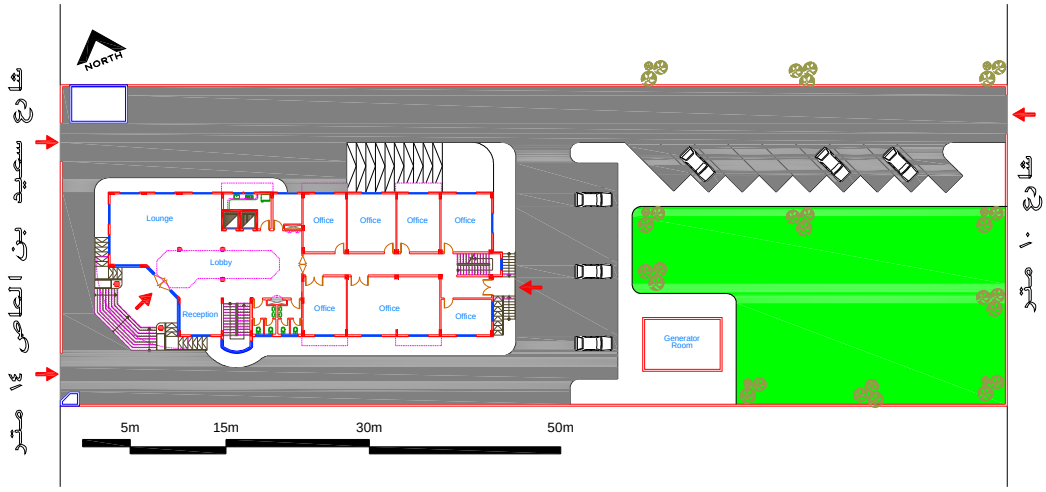

شكل رقم (4-4) الطابق الأرضي والموقع العام لمبنى هيئة التقاعد الفلسطينية يوضح المبنى ومحيطه وبوابات الموقع

المصدر: دائرة الصيانة- هيئة التقاعد الفلسطينية (بتصرف)

شكل رقم (4-5) من اليمين مبنى مكتب تمثيل جمهورية مصر العربية، ومجمّع إستاد فلسطين الدولي قبل الدمار، ووزارة الشئون الاجتماعية، وجميعها المواقع الحيوية المجاورة لموقع مبنى هيئة التقاعد الفلسطينية

المصدر: م. بهاء بدير

- **النطاق الدفاعي الثاني: البيئة الداخلية المحيطة بالمبنى Standoff**

- يحيط بالموقع العام سور من جهاته الأربعة والسور الرئيسي قصير الارتفاع ومزود بحماية حديدية كاشفة وبوابتين منفصلتين للمشاة والمركبات.
- يوجد بوابة للمركبات من الجهة الشرقية تضعف السيطرة على البيئة الداخلية وغير مزودة بغرفة حراسة أو وجود مراقبة لها.
- يوجد غرفتي حراسة عند بوابتي المشاة والمركبات تنسجمان مع الشكل العام للمبنى ولا تؤثران على شكل المبنى.
- توجد مسافة مواجهة جيدة من الجهتين الشمالية والشرقية ومقبولة في الجهتين الغربية والجنوبية.
- مسافة المواجهة خالية من الاستزراع والأشجار الحاجبة للرؤية ما عدا الجهة الشرقية ولكنها غير مؤثرة على المبنى لاتساع المسافة.
- يوجد مواقف داخلي لمركبات العاملين في المبنى.
- لا توجد أي عناصر تنسيق موقع تعيق حركة المعتدين أو تخفف من تأثير التفجيرات.
- الأدراج الخارجية مرتفعة تعمل على زيادة هيبة المبنى وتقلل من تأثير الانفجارات.
- النطاق مزود بإنارة ليلية كاشفة حول المبنى، وكذلك بمصدر تيار كهربي بديل.
- المساحات داخل النطاق مُهيأة ومحددة المعالم ولكنها لا تحتوي على أي لوحات تتعلق بالأمن.
- توجد منطقة تجمُّع وإخلاء خارجية للمبنى وآمنة.
- يمكن وصول فرق الطوارئ والتدخل الأمني بسهولة من النطاق للمبنى.
- توجد خراطيم إطفاء خارجية.

شكل رقم (4-6) البوابات الرئيسية والأسوار المحيطة وغرفة الحراسة ومسافة المواجهة بمبنى هيئة التقاعد

- **النطاق الدفاعي الثالث: غلاف المبنى الخارجي Building Perimeter**

- نظرة الزائر للمبنى تعطيه الإيحاء بالهيبة الأمنية والتعبير الحقيقي عن الأبنية الحكومية.
- غلاف المبنى الخارجي مكسو بالحجر الصخري وهو قوي بدرجة كافية لتخفيف أثر الانفجارات وحوادث إطلاق النار.
- يغلب على الواجهات الفتحات الزجاجية التي تعطي القدرة على الرقابة الطبيعية من داخل المبنى.
- الزجاج في الوجهات قابل للتهشم بشكلٍ غير مؤذٍ للعاملين وليس الكسر بالرغم من قوة الانفجارات التي تعرض لها مجمّع إستاد فلسطين الدولي في عدوان عام 2012م.
- المداخل والمخارج واضحة ولا تثير الريبة والشك لدى الجمهور.
- فتحات المبنى تسهّل عمليات المناورة وإخلاء المبنى.
- نوافذ الطابق الأرضي والقبو مزودة بحديد حماية يسمح بالمراقبة.
- المدخل الرئيسي مزود بحديد حماية ويمكن إغلاقه من داخل المبنى.

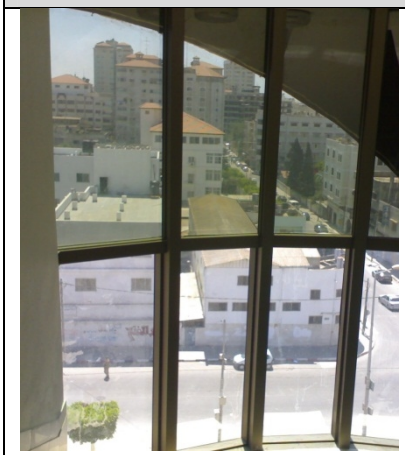

شكل رقم (4-7) إمكانية الرقابة الطبيعية من داخل مبنى هيئة التقاعد للبيئة الخارجية المحيطة بالموقع العام

- **النطاق الدفاعي الرابع: التجهيزات الداخلية للمبنى Inside Building**

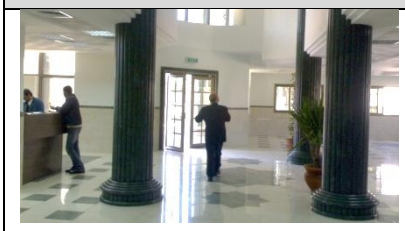

شكل رقم (4-8) البهو المركزي ومكتب الأمن والاستعلامات للأعلى وأنظمة كشف وإنذار وإطفاء الحريق للأسفل

- المكاتب بالمبنى إما غرف مكتبية إفرادية مغلقة أو مشتركة مغلقة.
- كافة العاملين والمراجعين من الجمهور يمُرّون من بهو استقبال مركزي به مكتب للأمن والاستعلامات.
- عناصر الحركة الأفقية والرأسية واضحة الاتجاهات والسبل.
- أثاث المكاتب وخاصة الخزائن مثبتة بشكل جيد ومصمم لها وخاصة في غرف الأرشيف وتمنع تساقط الأثاث أو أجزاء على العاملين أو تعيق تحركهم.
- النوافذ مزودة بستائر تمنع التلصص البصري من خارج المبنى.
- لا يوجد بالمبنى لوحات تتعلق بالأمن والأمان.
- لا يوجد من اللوحات الإرشادية للإخلاء سوى لوحات المخارج EXIT.
- لا يوجد بالمبنى خارطة أو لوحة إرشادية عند المدخل الرئيسي تمنع التجوّل غير المرغوب به من الجمهور.
- لا تحمل غرف المكاتب لوحات تعريفية بالموظفين وطبيعة عملهم تمنع اللبس أو طرق الأبواب بدون قصد أو بقصد.
- لا يوجد خطة إخلاء للمبنى بالرغم من أنه مبنى حكومي عام.
- المبنى مزود بكافة وسائل كشف وإنذار وإطفاء الحريق.
- المبنى مزود بجهاز مراقبة الدوام للموظفين وغير مزود بأنظمة مراقبة إلكترونية.

4-2-2 مبنى نقابة المحامين الفلسطينيين

الحالة الدراسية الثانية عبارة عن مبنى إداري أهلي يتبع لشبكة المنظمات الأهلية غير الحكومية، وقد انطبق عليه شروط الحالة الدراسية من حيث أنه مبنى إداري ولا يحمل الصفة الدولية، كما أن الحدود الزمانية والمكانية انطبقت عليه حيث أنه بني في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، ويعمل به حوالي 15 موظف، وينتسب للنقابة 1000 محامٍ مزاول و670 محامٍ تحت التدريب، ويتردد عليه يوميًا ما معدّله 100 شخص من المواطنين المراجعين والمحامين القاصدين للخدمات النقابية.

تم الانتهاء من إنشاء مبنى نقابة المحامين الفلسطينيين عام 2012م، من تصميم مركز الهندسة والتخطيط والذي فاز بتصميمه في مسابقة معمارية نظّمتها نقابة المهندسين، ونُفِّذت المرحلة الأولى من المبنى- القبو والطابق الأرضي- من قبل شركة أبناء شنن، ويقع المبنى على شارع الخرطوم الذي يحد المبنى من الجهة الشرقية، في منطقة تتجمّع فيها العديد من المؤسسات والهيئات الحكومية والأهلية والوطنية أهمها ديوان الموظفين العام ومبنى وزارة العدل وعدد من المؤسسات مثل (IHH) التركية ورابطة علماء فلسطين.

جدول رقم (4-4) مبنى نقابة المحامين الفلسطينيين كحالة دراسية ثانية

مبنى نقابة المحامين الفلسطينيين

- **معلومات المبنى**

سنة الانتهاء من الإنشاء	2012
الموقع	حي الرمال الجنوبي
مساحة الموقع	1050 متر مربع
مساحة الطابق الأرضي	512 متر مربع
نسبة الإشغال	%48.7
عدد الطوابق	قبو وأرضي و3 طوابق غير منفذة
عدد الموظفين	15 موظف
المعدل اليومي للجمهور	100 شخص

- **الوظائف المنجزة من خلال المبنى**

– إدارة عمل نقابة المحامين الفلسطينيين.
– متابعة الأمور الإدارية والمالية للمحامين المزاولين.
– تنسيب المحامين المتدربين للنقابة.
– تدريب المحامين الجدد لأخذ مزاولة المهنة.
– التصديق على العقود والأوراق والوثائق الرسمية.
– تنظيم ممارسة مهنة المحاماة.
– عقد الدورات والمحاضرات التدريبية للمحامين.
– مساعدة الفقراء من خلال شبكة العون القانوني

- **أنواع التهديدات**

– تهديدات طبيعية مثل الزلازل والفيضانات.
– تهديدات بشرية داخلية مثل التخريب والاعتداء على الآخرين.
– تهديدات بشرية خارجية مثل السرقة والسطو.
– تهديدات القوة القاهرة مثل القصف الإسرائيلي
– لا توجد تهديدات إرهابية أو مسلحة.

شكل رقم (4-9) الفناء الرئيسي والمدخل الرئيسي لمبنى نقابة المحامين الفلسطينيين

شكل رقم (4-10) الواجهة الرئيسية لمبنى نقابة المحامين الفلسطينيين

شكل رقم (4-11) منظور عام للشكل الكامل لمبنى نقابة المحامين

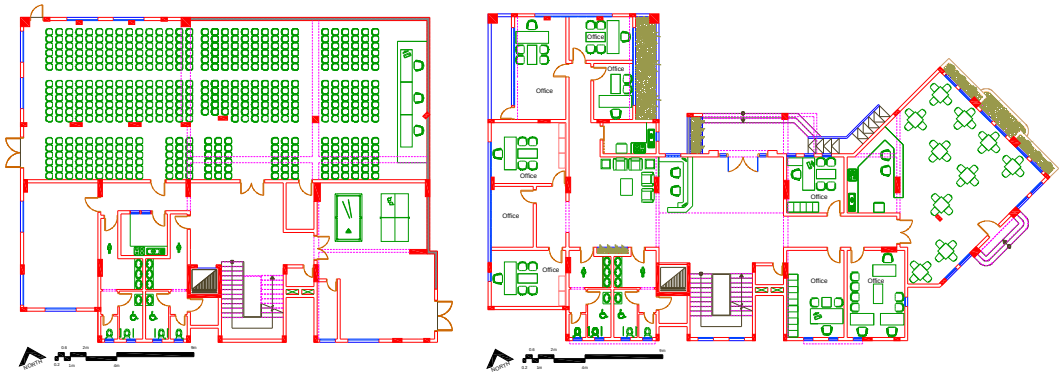

شكل رقم (4-12) مسقط الطابق الأرضي ومسقط القبو لمبنى نقابة المحامين الفلسطينيين

المصدر: مركز الهندسة والتخطيط

• تحليل النطاقات الدفاعية لمبنى نقابة المحامين الفلسطينيين

جدول رقم (4-5) تحليل النطاقات الدفاعية لمبنى نقابة المحامين الفلسطينيين

• النطاق الدفاعي الأول البيئة الخارجية المحيطة بالموقع العام Neighborhood

- يحد الموقع من الجهة الشمالية أرض فضاء يليها مبنى مركز الإصلاح والتأهيل وقد تعرض سجن غزة مسبقًا للقصف.
- يحد بالموقع من الجهة الغربية مبنى كلية المستقبل التطبيقية ومبنى مركز شرطة محافظة غزة والذي هو عرضة للاستهداف.
- يحد بالموقع من الجهة الجنوبية مبنى قيد الإنشاء لاتحاد الكُتّاب والأدباء الفلسطينيين.
- يحد الموقع من الجهة الشرقية شارع الخرطوم بعرض 20 متر غير معبّد ومبنى مؤسسة فلسطين المستقبل.
- تجاور الموقع عدد من المباني الإدارية الحكومية مثل ديوان الموظفين العام والأهلية مثل مؤسسة فلسطين المستقبل.
- جميع الطرق المحيطة غير معبّدة أو مزودة بأرصفة أو إنارة ليلية كاشفة حول الموقع.
- الحركة نشطة جدًا حول الموقع في ساعات الدوام وضعيفة ليلاً تسهل عملية كشف التسلل والاختباء والتمركز للدخلاء.
- نقابة المحامين وفّرت موقف مركبات خارجي بمساحة 200 متر مربع يتسع 10 مركبات.
- يستفيد الموقع من تواجد حراسات المباني الحكومية المجاورة له من عناصر الأجهزة الأمنية.

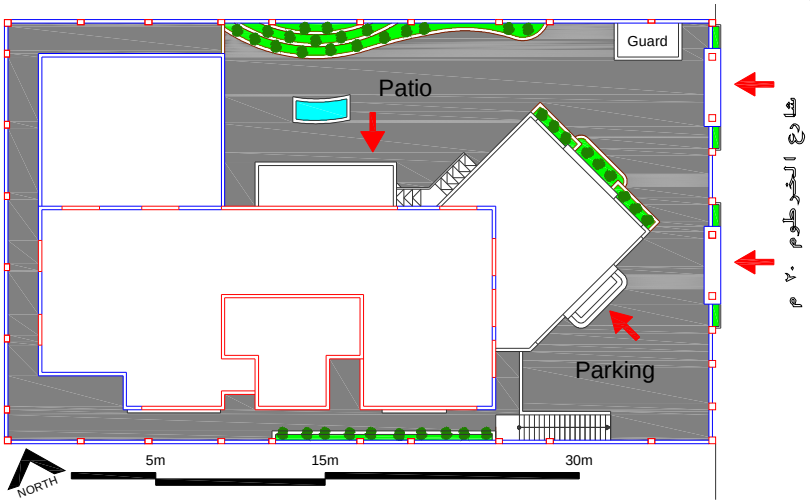

شكل رقم (4-13) الموقع العام لمبنى نقابة المحامين الفلسطينيين

المصدر: مركز الهندسة والتخطيط

• النطاق الدفاعي الثاني: البيئة الداخلية المحيطة بالمبنى Standoff

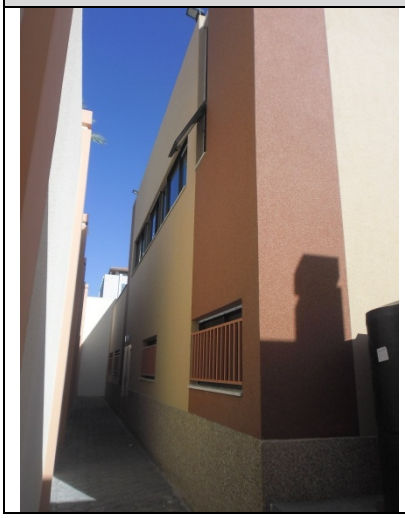

- يحيط بالموقع العام سور من جهاته الأربعة والسور الرئيسي قصير الارتفاع ومزود بحماية حديدية كاشفة وبوابتين منفصلتين للمشاة والمركبات.
- تم تجاوز عدم وجود مسافة فاصلة بين المبنى والجوار سوى الارتداد التنظيمي باستغلال طبوغرافية الأرض وإنشاء القبو مما جعل الأسوار الجانبية والخلفية بارتفاع لا يقل عن 5م.
- يوجد غرفة حراسة عند البوابة الرئيسية تنسجم مع الشكل العام للمبنى ولا تؤثران على شكل المبنى وقادرة على مراقبة منطقة المواجهة.
- مسافة المواجهة خالية من الاستزراع والأشجار الحاجبة للرؤية.
- يوجد مواقف داخلي لمركبات الإدارة في فناء المبنى.
- توجد نافورة مياه وأحواض زهور ومنحدر لذوي الاحتياجات الخاصة

تستخدم كمعيقات للمداهمة.

- النطاق مزود بإنارة ليلية كاشفة حول المبنى، وكذلك بمصدر تيار كهربي بديل.
- المساحات داخل النطاق مُهيأة ومحددة المعالم ولكنها لا تحتوي على أي لوحات تتعلق بالأمن.
- توجد منطقة تجمُّع وإخلاء خارجية للمبنى وآمنة.
- يمكن وصول فرق الطوارئ والتدخل الأمني بسهولة من النطاق للمبنى.
- توجد خراطيم إطفاء خارجية.

شكل رقم (4-14) ارتفاع الأسوار للأعلى والبوابات الرئيسية والسور الرئيسي في نقابة المحامين للأسفل

- **النطاق الدفاعي الثالث: غلاف المبنى الخارجي Building Perimeter**

- نظرة الزائر للمبنى تعطيه الإيحاء بالهيبة الأمنية حيث المدخل الرئيسي غير المباشر والفناء الخارجي الخاص الذي يعطي الغموض.
- غلاف المبنى الخارجي قوي بدرجة مقبولة لتخفيف أثر الانفجارات.
- يغلب على بعض الواجهات الفتحات الزجاجية التي تعطي القدرة على الرقابة الطبيعية من داخل المبنى.
- الزجاج في الوجهات قابل للكسر بشكلٍ مؤذٍ للعاملين والجمهور.
- المداخل والمخارج واضحة ولا تثير الريبة والشك لدى الجمهور.
- فتحات المبنى تسهِّل عمليات المناورة وإخلاء المبنى.
- نوافذ القبو مزودة بحديد حماية يسمح بالمراقبة في حين لم يتم تزويد الطابق الأرضي لعدم الحاجة بسبب الارتفاع عن الأرض.
- المدخل الرئيسي مزود بحديد حماية ويمكن إغلاقه من داخل المبنى.

شكل رقم (4-15) إمكانية الرقابة الطبيعية من داخل نقابة المحامين للبيئة الخارجية المحيطة

- **النطاق الدفاعي الرابع: التجهيزات الداخلية للمبنى Inside Building**

- المكاتب بالمبنى إما غرف مكتبية إفرادية مغلقة أو مشتركة مغلقة.
- كافة العاملين والمراجعين من الجمهور يمُرّون من بهو استقبال مركزي به مكتب للاستقبال والاستعلامات.
- عناصر الحركة الأفقية والرأسية واضحة الاتجاهات والسبل.
- أثاث المكاتب وخاصة الخزائن غير مثبتة بشكل جيد.
- النوافذ مزودة بستائر تمنع التلصص البصري من خارج المبنى.
- لا يوجد بالمبنى لوحات تتعلق بالأمن والأمان والإخلاء.
- يوجد بالمبنى لوحة خارطة إرشادية عند المدخل الرئيسي تمنع التجوّل غير المرغوب به من الجمهور، وتحمل المكاتب لوحات تعريفية بالموظفين.
- يوجد للمبنى خطة إخلاء معتمدة من الدفاع المدني لكن لم يتم التدرب عليها.
- المبنى لم يزوّد بأنظمة كشف وإنذار الحريق مع أنه تم تصميمها وأجّلت للمرحلة القادمة من إنشاء المبنى.
- المبنى مزود بأنظمة الإطفاء من خراطيم إطفاء وطفايات حريق بأنواع مختلفة.
- المبنى مزود بجهاز مراقبة الدوام للموظفين وغير مزود بأنظمة مراقبة إلكترونية مع أنه تم التصميم والتأسيس له.

شكل رقم (4-16) للأعلى بهو المدخل والاستقبال بنقابة المحامين وللأسفل لوحة المخطط الإرشادي للمبنى

4-2-3 برج الجوهرة

الحالة الدراسية الثالثة عبارة عن مبنى إداري تجاري يتبع للقطاع الخاص، وقد انطبق عليه شروط الحالة الدراسية من حيث أنه مبنى إداري ولا يحمل الصفة الدولية، كما أن الحدود الزمانية والمكانية انطبقت عليه حيث أنه بني في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، ويعمل به حوالي 150 موظف، ويتردد عليه يوميًا ما معدّله 500 شخص.

تم الانتهاء من إنشاء برج الجوهرة عام 2007م، من تصميم مجموعة من المكاتب الهندسية، ونُفِّذ على مراحل من قبل عدد من المقاولين، ويقع المبنى على أحد أهم التقاطعات في مدينة غزة وهو تقاطع شارع الوحدة أحد الشوارع الرئيسية الذي يحد المبنى من الجهة الجنوبية وشارع الجلاء أحد الشوارع الرئيسية الذي يحد المبنى من الجهة الشرقية، في منطقة تتجمّع فيها العديد من الأبنية المكتبية والهيئات الحكومية والأهلية والوطنية.

جدول رقم (4-6) مبنى برج الجوهرة كحالة دراسية ثالثة

مبنى برج الجوهرة	
• **معلومات المبنى**	
سنة الانتهاء من الإنشاء	2007
الموقع	حي الرمال
مساحة الموقع	1327 متر مربع
مساحة الطابق الأرضي	1046 متر مربع
نسبة الإشغال	%78
عدد الطوابق	2 قبو وأرضي و10 طوابق
عدد الموظفين	150 موظف
المعدل اليومي للجمهور	500 شخص
• **الوظائف المنجزة من خلال المبنى**	
– مكاتب إدارية مختلفة (هندسة، محاماة، عقارات،..إلخ). – محلات تجارية ومجمع تجاري. – مكاتب صحفية واستوديوهات تلفزيونية مختلفة. – مقر صحيفة فلسطين اليومية التي توزع في قطاع غزة.	
• **أنواع التهديدات**	
– تهديدات طبيعية مثل الزلازل والفيضانات. – تهديدات بشرية داخلية مثل التخريب والاعتداء على الآخرين. – تهديدات بشرية خارجية مثل السرقة والسطو. – تهديدات القوة القاهرة مثل القصف الإسرائيلي – توجد تهديدات إرهابية أو مسلحة بشكل ضعيف.	

شكل رقم (4-17) الواجهات الرئيسية لمبنى برج الجوهرة

شكل رقم (4-18) الواجهة الرئيسية لبرج الجوهرة

• تحليل النطاقات الدفاعية لمبنى برج الجوهرة

جدول رقم (4-7) تحليل النطاقات الدفاعية لمبنى برج الجوهرة

• النطاق الدفاعي الأول البيئة الخارجية المحيطة بالموقع العام Neighborhood

- يحد الموقع من الجهة الشمالية طريق خاص بعرض 10م يقع عليه مجموعة من المباني السكنية غير معبّد ولا يوجد به إنارة ليلية كاشفة، ويقع على هذا الطريق المدخل الثاني للبرج بالإضافة إلى منحدر المركبات الثاني.
- يحد بالموقع من الجهة الغربية أرض فضاء خاصة.
- يحد بالموقع من الجهة الجنوبية شارع الوحدة أحد الشوارع الرئيسية لمدينة غزة وهو شارع معبّد وله أرصفة وجزر.
- يحد بالموقع من الجهة الشرقية شارع الجلاء أحد الشوارع الرئيسية لمدينة غزة وهو شارع معبّد وله أرصفة وجزر.
- يجاور الموقع عدد من المباني الإدارية المملوكة للقطاع الخاص والأهلي مثل عمارة السلام وبن حرمل وبرج الشوا وحصري والمبنى الاستثماري لبلدية غزة وغيرها.
- جميع الطرق المحيطة معبّدة ومزودة بأرصفة وجزر وسطية وإنارة ليلية كاشفة حول الموقع ما عدا الطريق الشمالي.
- الحركة نشطة جدًا حول الموقع في ساعات الدوام ونشطة أيضًا ليلاً.
- لا يوجد مواقف مركبات خارجية للعامة سوى حرم الطريق.

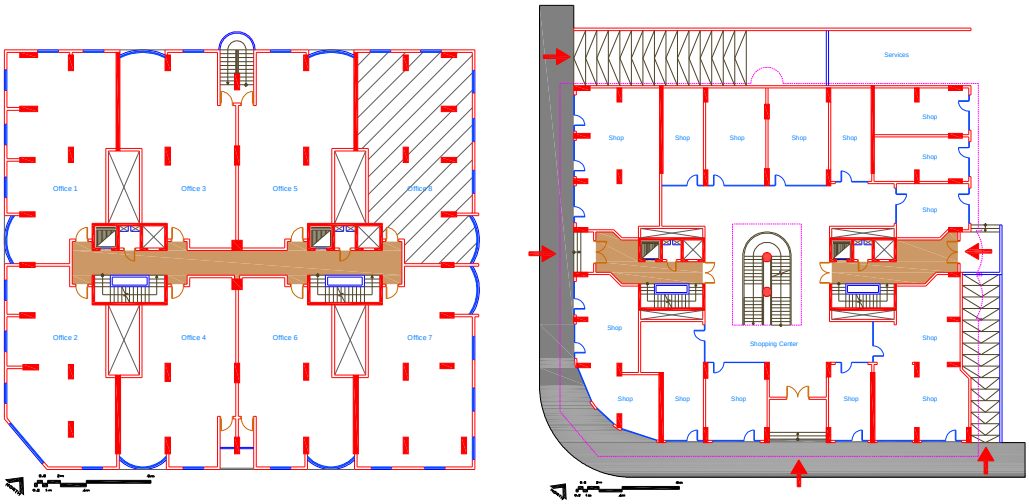

شكل رقم (4-19) مسقط الطابق الأرضي والطابق الرابع لبرج الجوهرة

المصدر: مجلس إدارة برج الجوهرة

• النطاق الدفاعي الثاني: البيئة الداخلية المحيطة بالمبنى Standoff

- يوجد سور يفصل البرج عن قطعة الأرض الفضاء المجاورة له من الجهة الغربية حيث أن البرج مبنى على الحدود التنظيمية.
- لا توجد مسافة مواجهة سوى عرض الأرصفة المحيطة بالمبنى من الجهة الشرقية والجنوبية.
- لا توجد عوائق تمنع المداهمة أمام المبنى.
- الأرصفة خالية من الاستزراع والأشجار.
- لا يوجد موقف سيارات للعامة والخاصة لعدم وجود كفاية مساحة النطاق.
- النطاق مزود بإنارة ليلية كاشفة حول المبنى، وكذلك بمصدر تيار كهربي بديل.
- المساحات داخل النطاق مهيأة ومحددة المعالم ولكنها لا تحتوي على أي لوحات تتعلق بالأمن.
- لا توجد منطقة تجمُّع وإخلاء خارجية للمبنى وآمنة ولا توجد خراطيم إطفاء خارجية.
- يمكن وصول فرق الطوارئ والتدخل الأمني بصعوبة من النطاق للمبنى.

- **النطاق الدفاعي الثالث: غلاف المبنى الخارجي Building Perimeter**

- نظرة الزائر للمبنى لا تعطيه الإيحاء بالهيبة الأمنية وذلك لطريقة معالجة الواجهات والمداخل.
- غلاف المبنى الخارجي قوي بدرجة مقبولة لتخفيف أثر الانفجارات.
- تصعب عملية المراقبة الطبيعية للبيئة المحيطة لذلك وضعت أنظمة رقابة إلكترونية مؤخرًا.
- الزجاج في الوجهات قابل للكسر بشكلٍ مؤذٍ للعاملين والجمهور.
- المداخل والمخارج غير واضحة تسمح بسهولة التسلل للمبنى.
- فتحات المبنى تسهّل عمليات المناورة وإخلاء المبنى.
- حديد الحماية على النوافذ زوّد حسب رغبة المستأجرين والمنتفعين.
- المدخل الرئيسي مزود بحديد حماية ويمكن إغلاقه من داخل المبنى.

شكل رقم (4-20) لليمين المدخل الرئيسي لبرج الجوهرة ولليسار المدخل الثاني والذين يؤديان كل منهما لمجموعة من عناصر الاتصال الرأسي

- **النطاق الدفاعي الرابع: التجهيزات الداخلية للمبنى Inside Building**

- المكاتب بالمبنى عبارة عن وحدات مكتبية يرجع لمالكها كيفية تقسيمها.
- لا يوجد بهو استقبال مركزي حيث يؤدي كل مدخل إلى عناصر اتصال رأسية منفصلة في الطابق الأرضي ومشتركة في الطوابق المتكررة مما يسهّل عملية الاختراق والتسلل.
- عناصر الحركة الأفقية والرأسية واضحة الاتجاهات والسبل لكن عناصر الحركة الرأسية غير كافية من حيث عدد المصاعد ومن حيث عدم وصول درج الطوارئ إلى الطابق الأرضي ويخدم فقط الوحدات المكتبية الواقعة عليه.
- أثاث المكاتب وخاصة الخزائن مختلفة التثبيت من مكتب لآخر.
- النوافذ تزوّد بالستائر حسب رغبة المالك للوحدة المكتبية.
- لا يوجد بالمبنى لوحات تتعلق بالأمن والأمان والإخلاء.
- يوجد بالمبنى لوحة إرشادية عند المدخل الرئيسي تمنع التجوّل غير المرغوب به من الجمهور، لكن لا تحمل المكاتب لوحات تعريفية.
- المبنى غير معد للطوارئ ويتم بين الحين والآخر إضافة التحسينات.
- المبنى لم يزوّد بأنظمة كشف وإنذار الحريق ومزوّد بخراطيم إطفاء لكنها محصورة داخل فراغ الخدمات.
- أنظمة الرقابة داخل المبنى معدومة بشكل مركزي وكل وحدة مكتب تضيف أنظمة الرقابة حسب رغبتها.
- صحيفة فلسطين التي تملك الطابق الثالث تكاد أن تكون الجهة الوحيدة من مالكي الوحدات التي تهتم بعوامل الأمن والأمان بشكل كبير جدًا.
- يوجد قبوين في البرج يستخدمان كمواقف سيارات خاصة بالاشتراك أحدهما يعمل بالشكل الصحيح والآخر يوجد به خلل في التنفيذ كما أن القبو مراقب ويعمل به حارس خاص.
- يوجد حارسين في البرج يعملان بالتناوب.

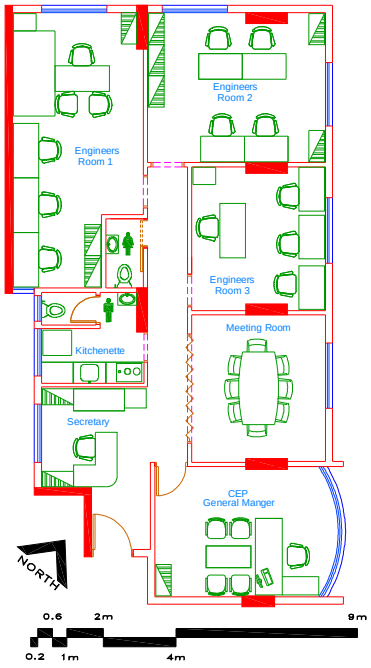

شكل رقم (4-21) للأعلى مسقط وحدة مكتبية في الطابق الرابع لبرج الجوهرة وللأسفل موقف المركبات بالبرج

4-2-4 مقارنة الحالات الدراسية

بعد تحليل النطاقات الدفاعية للحالات الدراسية الثلاث وللوقوف على مواطن الضعف في كل حالة دراسية لابد من مقارنة الحالات الدراسية بناء على النطاقات الدفاعية كما هو موضح في الجدول رقم (4-8).

جدول رقم (4-8) مقارنة الحالات الدراسية بناء على النطاقات الدفاعية

• **بيانات المبنى**			
وجه المقارنة	**مبنى هيئة التقاعد الفلسطينية**	**مبنى نقابة المحامين الفلسطينيين**	**برج الجوهرة**
نوع المبنى	إداري حكومي	إداري أهلي	إداري تجاري خاص
عدد الموظفين	100	15	150
معدل تردد الجمهور يوميًا	150	100	500
وجود حوادث سابقة	• قصف مجاور 2012	• قصف مجاور متكرر • فلتان أمني	• اقتحام مسلحين 2007 • سقوط المصعد 2011
• **النطاق الدفاعي الأول البيئة الخارجية المحيطة بالموقع العام Neighborhood**			
وجه المقارنة	**مبنى هيئة التقاعد الفلسطينية**	**مبنى نقابة المحامين الفلسطينيين**	**برج الجوهرة**
مسافة مواجهة	– يوجد مسافة مواجهة.	– يوجد مسافة مواجهة .	– لا يوجد مسافة مواجهة.
الطرق	– الطرق معبّدة.	– الطرق غير معبّدة.	– الطرق ليست جميعها معبّدة.
الإنارة الليلية	– مزوّد بإنارة ليلية.	– غير مزوّد بإنارة ليلية.	– مزوّد بإنارة ليلية.
الرقابة الطبيعية	– المبنى يمكّن المراقبة	– المبنى يمكّن المراقبة	– يحتاج إلى وسائل مساعدة
مواقف المركبات الخارجية	– لا يوجد	– يوجد	– لا يوجد
المباني المجاورة	– مؤسسات	– مؤسسات	– سكني
خطورة الجوار	– الجوار لا يشكل خطر	– الجوار لا يشكل خطر	– الجوار يشكل خطر
• **النطاق الدفاعي الثاني: البيئة الداخلية المحيطة بالمبنى Standoff**			
وجه المقارنة	**مبنى هيئة التقاعد الفلسطينية**	**مبنى نقابة المحامين الفلسطينيين**	**برج الجوهرة**
وجود إحاطة	– يوجد	– يوجد	– لا يوجد
قوة الإحاطة	– قوية	– قوية	– غير موجودة
وجود معيقات	– يوجد	– يوجد	– غير موجودة
وضوح المداخل	– المداخل واضحة	– المداخل واضحة	– المداخل غير واضحة
فصل المداخل	– مفصولة حسب الاستخدام	– مفصولة حسب الاستخدام	– مفصولة حسب المسقط
وجود الرقابة	– لا يوجد	– لا يوجد	– لا يوجد
اللوحات الإرشادية	– لا يوجد	– لا يوجد	– لا يوجد
الإنارة الليلية	– يوجد	– يوجد	– يوجد
منطقة إخلاء	– يوجد	– يوجد	– لا يوجد
الحركة نهارًا	– نشطة	– نشطة	– نشطة
الحركة ليلاً	– معدومة	– معدومة	– نشطة

• النطاق الدفاعي الثالث: غلاف المبنى الخارجي Building Perimeter			
وجه المقارنة	مبنى هيئة التقاعد الفلسطينية	مبنى نقابة المحامين الفلسطينيين	برج الجوهرة
الانطباع الأولي	– يوحي بالقوة	– يوحي بالقوة	– إيحاء ضعيف بالقوة
شكل المبنى	– يمنع التهديدات	– يمنع التهديدات بقوة	– يمنع بشكل ضعيف
صلابة المبنى	– صلب جدًا	– صلب جدًا	– صلب
وضوح المداخل	– واضحة	– واضحة	– غير واضحة
مخارج الطوارئ	– نافذة للخارج	– نافذة للخارج	– غير نافذة للخارج
تهشم الزجاج	– غير مؤذي	– مؤذي	– مؤذي
قدرة السيطرة	– قابل للسيطرة	– قابل للسيطرة	– ضعيف السيطرة
• النطاق الدفاعي الرابع: التجهيزات الداخلية للمبنى Inside Building			
وجه المقارنة	مبنى هيئة التقاعد الفلسطينية	مبنى نقابة المحامين الفلسطينيين	برج الجوهرة
بهو الاستقبال	– موجود	– موجود	– غير موجود
عناصر الحركة	– واضحة	– واضحة	– واضحة
لوحات السلامة	– غير موجودة	– غير موجودة	– غير موجودة
مراقبة الخزائن	– غير مراقبة	– غير مراقبة	– مراقبة
مخطط إرشادي	– غير موجود	– موجود	– غير موجود
لوحات المكاتب	– غير متوفرة	– متوفرة بقوة	– متوفرة
إنذار الحريق	– متوفر	– غير متوفر	– غير متوفر
إطفاء الحريق	– متوفر	– متوفر	– متوفر
مصدر طاقة بديل	– موجود	– موجود	– موجود

ومن الجدول السابق نجد من خلال المقارنة بين الحالات الدراسية الثلاث أن لا تفوُّق يذكر بين المباني الثلاثة في أي من النطاقات، حيث نجد أن كل المباني لا تلتزم بأغلب الإجراءات وعناصر التأمين التي قاستها الدراسة على هذه المباني، وللوصول إلى مفاضلة عددية تم استخدام استمارة التقييم وتحليلها للوصول إلى ذلك.

4-2-5 النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى

وتتحدث الفرضية الأولى عن تمتع المباني الإدارية في مدينة غزة بمستوى أمني جيد في النطاقات الدفاعية للمبنى الإداري، ولذلك تم استخدام استمارة تقييم مستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية، ومن أجل الحكم على إيجابية أو سلبية كل سؤال من أسئلة الدراسة تم وضع خمسة إجابات اختيارية لكل سؤال مطابقة إلى حد ما لمقياس العالم ليكرت الخماسي (Likert Scale) والذي يتكون من خمس درجات تقييمية- قوية جدًا، قوية، متوسطة، ضعيفة وضعيفة جداً- وقد أعطيت هذه الدرجات أوزان على النحو الموضح في الجدول رقم (4-9)، والوزن النسبي لها كما هو موضح بالجدول رقم (4-10).

جدول رقم (4-9) درجات القياس لتقييم مستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية

الاستجابة	ضعيفة جداً	ضعيفة	متوسطة	قوية	قوية جداً
الدرجة	1	2	3	4	5

جدول رقم (4-10) يوضح الفترات والوزن النسبي المقابل في قياس مستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية

الوزن النسبي	%20-36%	%36.1-%52	%52.1-%68	%68.1-%84	%84.1-%100
الفترة	1 -1.80	1.81- 2.60	2.61- 3.40	3.41- 4.20	4.21-5.0
التصنيف	ضعيفة جداً	ضعيفة	متوسطة	قوية	قوية جداً

تم تعبئة الاستمارة من قبل الباحث كما سبق ذكره، وتم اختيار العينة بناء على معايير اختيار الحالات، وتم وتفريغها من خلال البرامج الإحصائية المناسبة وكانت النتائج كما هي موضحة في الجداول رقم (4-11،...، 16).

أولا: تقييم النطاق الدفاعي الأول: البيئة الخارجية المحيطة بالموقع

جدول (4-11) يوضح النسب المئوية لفقرات النطاق الدفاعي الأول: البيئة الخارجية المحيطة بالموقع

م.	الفقرة	هيئة النقاط الفلسطينية	نقابة المحامين الفلسطينيين - غزة	برج الجوهرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية %
1	بعد المبنى الإداري عن المواقع والمباني والأهداف الحيوية	60	20	80	**2.67**	**53**
2	قرب المبنى الإداري من المراكز الصحية والمستشفيات	60	60	40	**2.67**	**53**
3	موقع المبنى لم يحدث به أي أحداث أو تهديدات سابقة	80	60	40	**3.00**	**60**
4	وقوع المبنى الإداري على شارع رئيسي	100	20	100	**3.67**	**73**
5	وجود أرصفة للشوارع المحيطة بالمبنى الإداري	100	20	100	**3.67**	**73**
6	وجود جزيرة في منتصف الشارع المطل عليه المبنى	20	20	100	**2.33**	**47**
7	حركة مرور نشطة طوال اليوم في الشوارع المحيطة	60	100	100	**4.33**	**87**
8	الشوارع المحيطة مزودة بإنارة ليلية كاشفة	100	40	100	**4.00**	**80**
9	الشوارع المحيطة معبدة ومزودة بإشارات المرور	100	60	100	**4.33**	**87**
10	وجود مواقف سيارات خارج الموقع للعامة	40	100	40	**3.00**	**60**
متوسط نسبة تحقق فقرات النطاق الدفاعي الأول		72	50	80	**3.37**	**67**

يتضح من الجدول رقم (4-11) أن مستوى الأمن في النطاق الدفاعي الأول حول المباني الإدارية بشكل عام متدنٍ حسب جدول رقم (4-1) الذي يوضح الدلالة التقييمية، حيث حصل مبنى برج الجوهرة على أعلى النتائج بسبب وقوعه على شارعين رئيسيين وبعده عن الأهداف الحيوية في مدينة غزة، وترجع هذه النتيجة إلى سوء اختيار الموقع للمبنى الإداري

وعدم الاهتمام بالجوار، ومن تحليل الجدول السابق نجد أن أقل فقرات التقييم نتيجة هو عدم وجود جزيرة في منتصف الشارع، وأعلاها الحركة النشطة في ساعات النهار.

ثانياً: تقييم النطاق الدفاعي الثاني: البيئة الداخلية المحيطة بالمبنى

جدول رقم (4-12) يوضح النسب المئوية لفقرات النطاق الدفاعي الثاني: البيئة الداخلية المحيطة بالمبنى

م.	الفقرة	هيئة التقاعد الفلسطينية	نقابة المحامين الفلسطينيين - غزة	برج الجوهرة	المتوسط الحسابي	النسبة الكلية%
11	يمكن مراقبة البيئة الخارجية للموقع من داخل النطاق	100	100	60	**4.33**	**87**
12	النطاق مؤمن بحيث يعرقل إمكانية مداهمة واقتحام الموقع	80	80	40	**3.33**	**67**
13	النطاق مزود بتقنيات مراقبة إلكترونية	20	20	80	**2.00**	**40**
14	الإضاءة كافية في النطاق وتمنع الاختباء والتمركز.	80	100	60	**4.00**	**80**
15	وجود عناصر صلبة بالقدر الكافي لتخفيف تأثير الانفجارات	60	100	40	**3.33**	**67**
16	النطاق مزود بأشجار غير مانعة للمراقبة	80	100	40	**3.67**	**73**
17	مواقف السيارات داخلية محددة الاستخدام ومرسّمة الحدود ومراقبة	100	60	100	**4.33**	**87**
18	المداخل والمخارج ظاهرة بشكل واضح ولها مهام محددة ومراقبة.	100	80	80	**4.33**	**87**
19	المداخل والمخارج منفصلة عن بعضها البعض.	40	100	100	**4.00**	**80**
20	قدرة المداخل على منع الدخول لغير المرحب به	60	60	20	**2.33**	**47**
21	تعدد الأقفال وأنماط الإقفال للمدخل الواحد	40	40	20	**1.67**	**33**
22	المداخل الفرعية تغلق من الداخل فقط	80	60	60	**3.33**	**67**
23	وجود لوحات إرشادية وتحذيرية في النطاق تتعلق بالأمن	40	20	20	**1.33**	**27**
24	المسافة بين الإحاطة والمبنى في الموقع كافية حسب حجم التهديدات	80	80	20	**3.00**	**60**
25	ممرات الحركة محددة المعالم ويمكن مراقبتها	100	80	40	**3.67**	**73**
26	وجود حراسة أو تأمين ليلي للنطاق	100	100	60	**4.33**	**87**
27	النطاق به منطقة تجمع وإخلاء وأنشطة آمنة ومحددة المكان	100	100	80	**4.67**	**93**
28	الحركة نشطة داخل النطاق خلال ساعات الدوام	100	100	100	**5.00**	**100**
29	الحركة داخل النطاق ضعيفة أو معدومة بعد انتهاء الدوام	100	100	40	**4.00**	**80**
30	النطاق مزود بخراطيم إطفاء خارجية	100	100	80	**4.67**	**93**
	متوسط نسبة تحقق فقرات النطاق الدفاعي الثاني	78	79	57	**3.57**	**71**

من الجدول رقم (4-12) نجد أن مستوى الأمن في المباني الإدارية بمدينة غزة أيضًا متدنٍ حسب جدول الدلالة التقييمية، حيث كانت أعلى النتائج لمبنى نقابة المحامين الفلسطينيين وأدناها لمبنى برج الجوهرة حيث ينعدم النطاق الثاني ويرجع ذلك لنسبة الإشغال التجارية التي قاربت على 80% من مساحة الأرض، كذلك نجد أن أعلى الفقرات نتيجة هي نشاط

الحركة خلال ساعات الدوام والتي تحول دون تمركز المعتدين، وأدناها ما يتعلق ما يتعلق باللوحات الإرشادية والتحذيرية المتعلقة بالأمن والتي تكاد أن تنعدم في المباني الإدارية.

ثالثاً: تقييم النطاق الدفاعي الثالث: غلاف المبنى الخارجي

جدول رقم (4-13) يوضح النسب المئوية لفقرات النطاق الدفاعي الثالث: غلاف المبنى الخارجي

م.	الفقرة	هيئة التقاعد الفلسطينية	نقابة المحامين الفلسطينيين - غزة	برج الجوهرة	المتوسط الحسابي	النسبة الكلية%
31	الانطباع الأولي لرؤية المبنى توحي بالهيبة الأمنية	100	100	60	**4.33**	**87**
32	شكل المبنى يعطي القدرة على منع التهديدات والمخاطر	80	100	60	**4.00**	**80**
33	الطابق الأرضي صلب بقدر كافي لتخفيف أثر الانفجارات	100	100	80	**4.67**	**93**
34	نوافذ المبنى تسمح بمراقبة محيط المبنى بشكل اعتيادي	100	100	80	**4.67**	**93**
35	مداخل ومخارج المبنى واضحة ويمكن مراقبتها	100	100	60	**4.33**	**87**
36	مخارج الطوارئ نافذة بشكل سلس لخارج المبنى	100	100	40	**4.00**	**80**
37	زجاج المبنى قابل للتهشم بشكل غير مؤذي	100	40	40	**3.00**	**60**
38	فتحات المبنى تسمح بتدخل الطوارئ إذا لزم الأمر	80	80	60	**3.67**	**73**
39	المداخل والمخارج مزودة بأقفال وأنماط إقفال متعددة	60	60	60	**3.00**	**60**
40	المداخل قابلة للسيطرة من الداخل	80	80	60	**3.67**	**73**
	متوسط نسبة تحقق فقرات النطاق الدفاعي الثالث	**90**	**86**	**60**	**3.93**	**79**

حصل النطاق الدفاعي الثالث على أفضل النتائج في النطاقات الدفاعية الأربعة، حيث يظهر في الجدول رقم (4-13) أن مستوى الأمن في النطاق الدفاعي الثالث بحاجة إلى مراجعة المنظومة الأمنية حسب جدول الدلالة التقييمية، فحصل مبنى هيئة التقاعد الفلسطينية على أعلى النتائج حيث كان تقييم مستوى الأمن للنطاق جيدًا، ويرجع ذلك لتحقق غالبية فقرات القياس، بينما حصل مبنى برج الجوهرة على أقل النتائج ويرجع ذلك لتحقق الفقرات بدرجات متوسطة وضعيفة في المبنى.

حيث كانت أعلى النتائج في فقرات القياس في الفقرتين 33 و34 والمتعلقتين بصلابة الطابق الأرضي لمواجهة التفجيرات وإمكانية إجراء المراقبة الطبيعية من خلال نوافذ المبنى، فيما كانت الفقرة 39 أدنى النتائج والمتعلقة بتزويد المداخل والمخارج بأقفال وأنماط إقفال متعددة، حيث يؤدي ذلك إلى سهولة فتح الأبواب من قبل المتسللين للمباني.

ويتضح من هذا النطاق الاهتمام الكبير بغلاف المبنى الخارجي وبالإجراءات الأمنية فيه في المباني الإدارية بمدينة غزة، ومن هذه الإجراءات وضع حديد الحماية على نوافذ الطابق

الأرضي بسبب صغر مسافات المواجهة حول المباني الإدارية في المدينة، حيث تقتصر مسافات المواجهة على الارتداد التنظيمي والتي لا تقل عن 2 متر.

رابعاً: تقييم النطاق الدفاعي الرابع: التجهيزات الداخلية للمبنى

جدول رقم (4-14) يوضح النسب المئوية لفقرات النطاق الدفاعي الرابع: التجهيزات الداخلية للمبنى

م.	الفقرة	هيئة التقاعد الفلسطينية	نقابة المحامين الفلسطينيين - غزة	برج الجوهرة	المتوسط الحسابي	النسبة الكلية%
41	وجود منطقة استقبال مركزية يمر منها جميع الأفراد	100	100	40	**4.00**	**80**
42	عناصر الحركة الرأسية والأفقية واضحة المعالم والسبل	100	100	80	**4.67**	**93**
43	وجود لوحات إرشادية للأمن والأمان والسلامة المهنية	20	20	20	**1.00**	**20**
44	وجود كاميرات مراقبة لعناصر الحركة والمداخل والخزائن واللوجستيات والفراغات	20	20	80	**2.00**	**40**
45	وجود ستائر أو عناصر مانعة للتلصص البصري على النوافذ	100	80	60	**4.00**	**80**
46	المكاتب مزودة بلوحات تعريف Signage تمنع اللبس	20	100	80	**3.33**	**67**
47	منطقة الاستقبال مزودة بلوحة توضيحية للمبنى والمكاتب	20	100	20	**2.33**	**47**
48	الأثاث مثبت بطريقة تمنع سقوطه أو أجزاء منه عند وقوع تهديد	100	40	60	**3.33**	**67**
49	المبنى مزود بأنظمة إنذار وإطفاء للحريق واضحة للجميع	100	60	40	**3.33**	**67**
50	وجود شبكة نداء عام ومصدر كهربي وإنارة بديل	100	40	20	**2.67**	**53**
51	الخزائن والمداخل واللوجستيات يتحكم بها أفراد محددون	100	80	80	**4.33**	**87**
52	وجود خطة إخلاء معروفة ومعلقة داخل المبنى وتم التدرب عليها	20	40	20	**1.33**	**27**
	متوسط نسبة تحقق فقرات النطاق الدفاعي الرابع	67	65	50	**3.03**	**61**

ويتضح من الجدول رقم (4-14) أن مستوى الأمن في النطاق الدفاعي الرابع متدنٍ، حيث يتم الإغفال عن عدد من الإجراءات وعناصر التأمين، حيث حصل مبنى هيئة التقاعد الفلسطينية على أعلى النتائج وكان أدناها لبرج الجوهرة، فيما كانت أعلى الفقرات تحققاً في المباني هي الفقرة 42 المتعلقة بوضوح عناصر الحركة الأفقية والرأسية، وكان أدنى الفقرات تحققاً الفقرة الأخير رقم 52 والمتعلقة بوجود خطة إخلاء معروفة وتم التدرّب عليها حيث تكاد أن تنعدم في المباني الإدارية في مدينة غزة.

ومع أن النطاق الرابع هو آخر النطاقات الدفاعية للمباني الإدارية إلا أنه يقوم بالاستجابة إلى العديد من المخاطر والتهديدات وخاصة التي يتعرض لها المبنى الإداري من داخله سواء من الأفراد العاملين فيه أو من الجمهور الذي يقصده، كما أن حجم الأضرار التي تقع عن حدوث

الخطر أو التهديد تكون كبيرة، حيث يتعرض كلٌ من العاملين والجمهور وهو ما يعني خسارة بشرية كبيرة بالإضافة إلى الخسائر المادية من أصول وممتلكات وملفات هامّة تخص المبنى الإداري.

خامسًا: تقييم مستوى الأمن والأمان في النطاقات الدفاعية الأربعة

جدول رقم (4-15) يوضح النسب المئوية للنطاقات الدفاعية الأربعة

م.	النطاق الدفاعي	هيئة التقاعد الفلسطينية	نقابة المحامين الفلسطينيين - غزة	برج الجوهرة	المتوسط الحسابي	النسبة الكلية%
1	النطاق الدفاعي الأول: البيئة الخارجية المحيطة بالموقع	72	50	80	**3.35**	**67**
2	النطاق الدفاعي الثاني: البيئة الداخلية المحيطة بالمبنى	78	79	57	**3.55**	**71**
3	النطاق الدفاعي الثالث: غلاف المبنى الخارجي	90	86	60	**4.05**	**79**
4	النطاق الدفاعي الرابع: التجهيزات الداخلية للمبنى	67	65	50	**3.05**	**61**
	جميع النطاقات الدفاعية	77	70	62	**3.50**	**70**

ويوضح الجدول رقم (4-15) مستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية بمدينة غزة، حيث كان مستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية حسب جدول الدلالة التقييمية رقم (4-1) متدنٍ، وحصل مبنى هيئة التقاعد الفلسطينية على أعلى النتائج حيث يحتاج مبنى هيئة التقاعد إلى المراجعة الأمنية للمبنى وإضافة بعض الإجراءات وعناصر التأمين التي تعزز من الأمن فيه، فيما كان مبنى برج الجوهرة أقل النتائج ووقع مع مبنى نقابة المحامين الفلسطينيين في مستوى أمني متدني.

ويتضح من ذلك أن المباني الإدارية في مدينة غزة تفتقر للأمن والأمان وهي عرضة للمخاطر والتهديدات، وتتمتع المباني الإدارية الحكومية بمستوى أمني يتفوّق فيه على المباني الإدارية لكل من القطاع الأهلي والقطاع الخاص.

كما أن النتائج المتغيرة بين أنواع المباني الإدارية في مدينة غزة على مستوى النطاقات الدفاعية الأربعة توضح انتقائية تطبيق الإجراءات الأمنية التي تساعد على تأمين المبنى، وعدم الاهتمام بالمنظومة الأمنية المتكاملة، مما يتطلب هذا إلى الدفع بعناصر بشرية كبيرة للقيام بدور التأمين.

وبالنسبة إلى مبنى نقابة المحامين الفلسطينيين فقد صمم النظام الأمني للمبنى بشكل كامل من قبل الاستشاري إلا أن تنفيذ المبنى على مراحل أخر من تنفيذ العديد من إجراءات الأمن

والأمان إلى مراحل متقدمة من تنفيذ المبنى، علمًا بأن المبنى له خطة إخلاء متكاملة ومعتمدة من قبل مديرية الأمن الصناعي بالدفاع المدني الفلسطيني، إلا أنه لم يحصل على الرخصة النهائية لتشغيل المبنى.

4-3 معرفة المعماريين بإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية

بعد الوصول إلى نتيجة مفادها أن مستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية في مدينة غزة كان متدنيًا من ناحية الأمن الفيزيائي الذي يدخل في صلب التصميم المعماري، لابد من الوقوف على معرفة المعماريين بإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية ودراسة مدى تطبيقهم لذلك.

4-3-1 مجتمع وعينة استبانة قياس وتقييم مدى معرفة المعماريين

وزعت الاستبانات على المهندسين المعماريين الذين يعملون في المكاتب والشركات الهندسية الاستشارية المصنفة لدى هيئة المكاتب والشركات الهندسية بنقابة المهندسين كمجتمع الدراسة وعينتها أخذت لتمثل المهندسين المعماريين المنتسبين لدى نقابة المهندسين والذين يعملون في التصميم المعماري، حيث تم توزيع أداة الاستبانة على عينة عشوائية مكونة من (60) مهندساً معمارياً يعملون في مجتمع الدراسة وتم استرداد (40) استبانة من أصل (60) أي بنسبة استرداد (67%) من الاستبانات التي تم توزيعها، ويوضح الجدول رقم (4-16) توزيع عينة الاستبانة حسب الفئات.

جدول رقم (4-16) توزيع عينة استبانة قياس وتقييم مدى معرفة المهندسين المعماريين بإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية حسب فئات بيانات الاستبانة

عمر المكتب/الشركة	التكرار	النسبة المئوية%	عدد سنوات الخبرة للمهندس المعماري	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 7 سنوات	8	20	أقل من 7 سنوات	18	45
أكثر من 7 سنوات	32	80	أكبر من 7 سنوات	22	55
المجموع	**40**	**100**	**المجموع**	**40**	**100**

4-3-2 نتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

ما درجة التزام المهندسين المعماريين في قطاع غزة لتطبيق مبادئ وأسس الأمن والأمان في تصميم المباني الإدارية بناءً على معرفتهم وتوجههم، للإجابة عن هذا التساؤل تم حساب التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والأوزان النسبية للمجالات ككل، ولكل فقرة على حده، ومن أجل تفسير النتائج اعتمد معيار النسب المئوية الموضحة في الجدول رقم (4-17)، وتم

إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، حيث تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتم الحصول على مجموعة من النتائج ومناقشتها في محاولة للإجابة عن أسئلة الدراسة، والتحقق من صحة الفرضية بعد ذلك.

جدول رقم (4-17) المحك المعتمد في التحقق من صحة الفرضية الثانية

النسبة المئوية	الفئة	الدرجة	مستوى الدرجة
%100-%84.1	5.0-4.21	5	أوافق بقوة كبيرة
%84-%68.1	4.20 -3.41	4	أوافق بقوة
%68-%52.1	3.40 -2.61	3	أوافق بشكل متوسط
%52-%36.1	2.60 -1.81	2	أوافق بشكل ضعيف
%36-%20	1.80 -1	1	لا أوافق

أولاً: دراسة الخلفية المعرفية لدى المصممين حول الأمن في المباني:

تم حساب التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المجال و للمجال ككل، كما هو موضح في الجدول رقم (4-18)

جدول رقم (4-18) التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والوزن النسبي، وقيمة الاختبار، والقيمة الاحتمالية لفقرات مجال دراسة الخلفية المعرفية لدى المصممين حول الأمن في المباني

م	الفقرة	درجة الاستجابة			
		نعم	لا	نعم	لا
		العدد		النسبة المئوية%	
1	أخذت مساقًا جامعيًا حول التصميم للأمن في المباني	12	28	**30.0**	**70.0**
2	تلقيت محاضرة علمية أو برنامجًا تدريبيًا حول الأمن في المباني	21	19	**52.5**	**47.5**
3	توزع عليك نشرات تثقيفية حول الأمن في المباني	13	27	**32.5**	**67.5**
4	تتطلع على مراجع حول الأمن في المباني	28	12	**70.0**	**30.0**

ويتضح من خلال النتائج في الجدول رقم (4-18) أن غالبية المعماريين لم يحصلوا على مساق جامعي حول التصميم للأمن في المباني، وأن غالبية بسيطة منهم من تلقى محاضرة أو برنامجًا تدريبيًا حول ذلك، وأنها لا توزع عليهم نشرات توعوية في مجال أمن المباني، وبالرغم من ذلك فإن لدى الغالبية منهم إطلاع على مراجع تختص بهذا الموضوع، ويعزى ذلك لحداثة الدراسات والأبحاث العلمية التي كتبت في مجال أمن المباني بشكل يواجه التهديدات والمخاطر التي قد تتعرض لها هذه المباني.

ثانياً: دراسة التوجهات لدى المصممين حول الأمن والأمان في المباني :

تم حساب التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والوزن النسبي، وقيمة الاختبار، والقيمة الاحتمالية لكل فقرة من فقرات المجال و للمجال ككل كما يوضحه في الجدول رقم (4-19).

جدول رقم (4-19) التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والوزن النسبي، وقيمة الاختبار، والقيمة الاحتمالية لفقرات مجال دراسة التوجهات لدى المصممين حول الأمن والأمان في المباني

م	الفقرة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
		لا أوافق	أوافق بشكل ضعيف	أوافق بشكل متوسط	أوافق بقوة	أوافق بقوة كبيرة				
5	لديك اهتمام شخصي بدراسة إجراءات وأساليب الأمن في المباني	-	4	8	18	10	**3.85**	**77.00**	5.84	0.000
6	تلتزم بالاشتراطات والقوانين المحلية للتصميم في المباني أثناء ممارستك للتصميم المعماري	1	2	7	13	17	**4.08**	**81.50**	6.65	0.000
7	لديك توّجه للتعرف على إجراءات التصميم للأمن والأمان	1	2	3	22	12	**4.05**	**81.00**	7.34	0.000
8	يحثك زملاؤك ومديروك على تأمين المباني التي تصممها	2	5	8	22	3	**3.48**	**69.50**	3.04	0.004
9	يوجد فارق بين مفهوم الأمن ومفهوم الأمان	3	2	9	14	12	**3.75**	**75.00**	4.05	0.000
10	المهندس المعماري لا علاقة له بالتصميم للأمن في المباني	35	1	-	1	3	**1.40**	**28.00**	-8.80	0.000
	جميع فقرات المجال						**3.43**	**68.67**	6.14	0.000
قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "39" تساوي 2.02										

ويظهر من خلال الجدول رقم (4-19) أن غالبية كبيرة من المعماريين يلتزمون بالاشتراطات والقوانين المحلية خلال ممارستهم للتصميم المعماري وذلك بدرجة قوية، وأن لديهم التوجّه لمعرفة إجراءات التصميم للأمن والأمان في المباني الإدارية.

ثالثاً: دراسة علاقة التصميم المعماري بالأمن والأمان في المباني الإدارية:

تم حساب التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والوزن النسبي، وقيمة الاختبار، والقيمة الاحتمالية لكل فقرة من فقرات المجال بالإضافة للمجال ككل، كما هو موضح في الجدول رقم (4-20).

جدول رقم (4-20) التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والوزن النسبي، وقيمة الاختبار، والقيمة الاحتمالية لفقرات مجال دراسة علاقة التصميم المعماري بالأمن والأمان في المباني الإدارية

م	الفقرة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الإختبار	القيمة الاحتمالية
		لا أوافق	أوافق بشكل ضعيف	أوافق بشكل متوسط	أوافق بقوة	أوافق بقوة كبيرة				
11	التصميم المعماري يدخل في صلب الإجراءات الأمنية لتأمين المباني الإدارية	1	-	3	22	14	**4.20**	**84.00**	9.60	0.000
12	الانطباع الأولي لرؤية الشكل المعماري للمبنى الإداري يعطي إيحاء بالأمن والأمان	-	8	19	9	4	**3.23**	**64.50**	1.60	0.118
13	فصل المداخل والمخارج يرفع من درجة الأمن في المبنى الإداري	3	1	16	9	11	**3.60**	**72.00**	3.30	0.002
14	استخدام عناصر تنسيق الموقع العام يمكن أن توفر الأمن والأمان	-	5	9	16	10	**3.78**	**75.50**	5.03	0.000
15	التصميم للأمن في مرحلة المخططات يزيد من منع وقوع التهديدات	1	3	6	16	14	**3.98**	**79.50**	6.02	0.000
16	الأشجار الكثيفة حول المبنى الإداري تمنع الرقابة الطبيعية من داخل المبنى لمحيطه	-	4	19	9	8	**3.53**	**70.50**	3.56	0.001
17	عدم وضوح المداخل والمخارج يزيد الفرصة لتسلل المخربين	5	3	10	13	9	**3.45**	**69.00**	2.22	0.032
18	وجود الأسوار ضروري لتأمين المبنى الإداري	3	4	10	13	10	**3.58**	**71.50**	3.04	0.004
19	وضوح الممرات وعناصر الحركة الأفقية والرأسية يقلل فرص حدوث تهديدات أمنية	3	3	8	15	11	**3.70**	**74.00**	3.75	0.001

م	الفقرة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
		لا أوافق	أوافق بشكل ضعيف	أوافق بشكل متوسط	أوافق بقوة	أوافق بقوة كبيرة				
20	توزيع المكاتب في المبنى الإداري إلى إدارات وأقسام منفصلة يزيد من تعزيز الأمان	2	3	8	17	10	**3.75**	**75.00**	4.39	0.000
21	وضع المكاتب الهامة بعيدة عن الجمهور يقلل من فرصة وصول التهديد الأمني لها	1	2	10	11	16	**3.98**	**79.50**	5.87	0.000
22	وجود ساحة استقبال مركزية يمر من خلالها جميع روّاد المبنى يزيد في رفع مستوى الرقابة	1	-	10	13	16	**4.08**	**81.50**	7.20	0.000
23	شفافية المبنى (الواجهات الزجاجية) تساعد على وقوع التهديدات الأمنية	2	9	14	8	7	**3.23**	**64.50**	1.24	0.221
24	وضوح الإجراءات الأمنية في المبنى تقلل من فعاليتها كأداة ردع	7	7	14	5	7	**2.95**	**59.00**	-0.24	0.812
25	تعدد المداخل والمخارج يقلل من فعالية المخطط الأمني للمبنى الإداري	2	5	17	11	5	**3.30**	**66.00**	1.86	0.070
26	التصميم المعماري لا يستطيع وحده تأمين المبنى الإداري	1	1	9	19	10	**3.90**	**78.00**	6.32	0.000
	جميع فقرات المجال						**3.64**	**72.75**	6.90	0.000
	قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "39" تساوي 2.02									

ويظهر من الجدول السابق تضارب أراء المعماريين بالنسبة لعلاقة التصميم المعماري بالأمن والأمان في المباني الإدارية، ففقرات المجال جميعها من أساسيات التصميم للأمن والأمن في المباني الإدارية، وكان لابد من اقتراب المتوسط الحسابي من الموافقة بقوة كبيرة بدلاً من اتجاهه نحو الموافقة بقوة، ويعزى ذلك لعدم معرفتهم الصحيحة بحقيقة مفهوم الأمن في المباني، إلا إن هناك العديد من المؤشرات القوية في هذا المجال والتي يمكن اعتمادها كقرينة دامغة أنّ المعماريين في قطاع غزة لديهم الوعي الكافي لتصميم مباني إدارية تناسب حجم التهديدات والمخاطر التي قد تتعرض لها المباني في مدينة غزة.

رابعاً: دراسة أثر تطبيق إجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية على التصميم المعماري:

تم حساب التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والوزن النسبي، وقيمة الاختبار، والقيمة الاحتمالية لكل فقرة من فقرات المجال و للمجال ككل.

جدول رقم (4-21) التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والوزن النسبي، وقيمة الاختبار، والقيمة الاحتمالية لفقرات مجال دراسة أثر تطبيق إجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية على التصميم المعماري

م	الفقرة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
		لا أوافق	أوافق بشكل ضعيف	أوافق بشكل متوسط	أوافق بقوة	أوافق بقوة كبيرة				
27	تساعد إجراءات الأمن في إيجاد مسقط أفقي مناسب لبيئة العمل	1	7	18	11	3	**3.20**	**64.00**	1.39	0.173
28	تؤثر إجراءات تأمين المباني الإدارية على جمالية التكوين المعماري	8	8	14	7	3	**2.73**	**54.50**	-1.45	0.155
29	تشوه الإجراءات الأمنية الشكل الخارجي للمبنى الإداري	12	12	10	4	2	**2.30**	**46.00**	-3.82	0.000
30	تقلل إجراءات التأمين من قدرة المصمم من الإبداع	14	10	10	5	1	**2.23**	**44.50**	-4.29	0.000
31	تزيد الإجراءات الأمنية من هيبة المبنى الإداري	3	8	9	12	8	**3.35**	**67.00**	1.80	0.080
32	الإجراءات الأمنية تعقّد حرية التصميم المعماري	10	14	11	4	1	**2.30**	**46.00**	-4.25	0.000
33	يمكن تحقيق كفاءة المخطط الأمني العام من خلال تكامل التصميم المعماري مع التكنولوجيا ووسائل الحراسة	1	2	6	18	13	**4.00**	**80.00**	6.58	0.000
34	الإجراءات الناجحة للأمن تعطي انطباعًا جيدًا عن المهندس المصمم	-	3	7	14	16	**4.08**	**81.50**	7.20	0.000
	جميع فقرات المجال						**3.02**	**60.44**	0.21	0.834
قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "39" تساوي 2.02										

يكمن من خلال الجدول (4-21) استنتاج مجموعة من آراء المعماريين حول أثر الإجراءات الأمنية على التصميم المعماري، حيث أيّد المعماريون مجموعة كبيرة من فقرات المجال بشكل متوسط ورفضوا بعضها بقوة، حيث يرون أن التصميم للأمن يساعدهم على إيجاد مسقط أفقي مناسب لبيئة العمل، وأن تلك الإجراءات تؤثر بشكل متوسط على جمالية التصميم، وتزيد من هيبة المبنى الإداري، كما يرون في تلك الإجراءات أنها لا تشوه الشكل الخارجي للمبنى، ولا تحد من قدرتهم على التصميم بحرّية ولا تقلل من إبداعهم، بينما يؤيدون بقوة أن إجراءات الأمن الناجحة تعطي انطباعًا جيدًا عنهم.

4-4 وعي العاملين بإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية

بعد تقييم وعي وإدراك المهندسين المعماريين بإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية، وللوصول لتقييم شامل لمستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية في مدينة غزة، لابد من قياس مستوى وعي وإدراك العاملين في المباني الإدارية بمدينة، ولذلك تم تصميم استبانة أخرى لقياس وتقييم مدى وعي العاملين بإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية التي دُرِست كحالات دراسية.

4-4-1 مجتمع وعينة استبانة تقييم وعي العاملين بالمباني الإدارية

شكل العاملون في المباني التي اتخذت كحالات دراسية- هيئة التقاعد الفلسطينية، نقابة المحامين الفلسطينيين، برج الجوهرة- مجتمع استبانة تقييم وعي العاملين في المباني الإدارية والبالغ عددهم 265 موظف، في عينة شملت غالبية العاملين في الثلاثة مبانٍ، حيث تم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية مكونة من 200 موظف كانوا على رأس عملهم يوم توزيع الاستبانة، وتم استرداد 136 استبانة، أي بنسبة استرداد (68%) من الاستبيانات التي تم توزيعها والتي يوضحها الجدول رقم (4-22)، كما يوضح الجدول رقم (4-23) تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة.

جدول رقم (4-22) تصنيف عينة استبانة تقييم وعي العاملين بالمباني الإدارية

البيان	عدد مجتمع الدراسة	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستردة	عدد الاستبيانات الصالحة للدراسة
هيئة التقاعد الفلسطينية	100	75	51	51
برج الجوهرة	150	110	76	76
نقابة المحاميين الفلسطينيين	15	15	9	9
المجموع	**265**	**200**	**136**	**136**

جدول رقم (4-23) تفصيل البيانات الشخصية لعينة استبانة تقييم وعي العاملين بالمباني الإدارية

العمر	التكرار	النسبة المئوية%	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية%	الجنس	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 25 سنة	26	19.1						
من 25 إلى أقل من 35 سنة	69	50.7	ثانوية عامة	10	7.4			
من 35 إلى أقل من 45 سنة	25	18.4	دبلوم	24	17.6			
من 45 إلى أقل من 55 سنة	13	9.6	بكالوريوس	89	65.4	ذكر	112	82.4
55 سنة فأكثر	3	2.2	ماجستير	13	9.6	أنثى	24	17.6
المجموع	**136**	**100**	**المجموع**	**136**	**100**	**المجموع**	**136**	**100**

4-4-2 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة

ما درجة وعي وإدراك العاملين في المباني الإدارية المختلفة لمفهوم الأمن والأمان في مكان عملهم وأثر الإجراءات الأمنية عليهم، ومن أجل تفسير النتائج اعتمد معيار النسب المئوية الموضحة في الجدول رقم (4-24)، تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، حيث تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتم الحصول على مجموعة من النتائج ومناقشتها في محاولة للإجابة عن أسئلة الدراسة، والتحقق من صحة الفرضية بعد ذلك.

جدول رقم (4-24) المحك المعتمد في التحقق من صحة الفرضية الرابعة

النسبة المئوية	الفئة	الدرجة	مستوى الدرجة
%100-%84.1	5.0-4.21	5	أوافق بقوة كبيرة
%84-%68.1	4.20 -3.41	4	أوافق بقوة
%68-%52.1	3.40 -2.61	3	أوافق بشكل متوسط
%52-%36.1	2.60 -1.81	2	أوافق بشكل ضعيف
%36-%20	1.80 -1	1	لا أوافق

أولاً: مدى الإدراك والوعي بالأمن والأمان في المباني الإدارية من قبل الأفراد

تم حساب التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المجال وللمجال ككل كما هو موضح في الجدول رقم (4-25) للوصول للتحقق من صحة الفرضية الثالثة ومناقشة فقرات المجالات بالاستبانه

جدول رقم (4-25) التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والوزن النسبي، وقيمة الاختبار، والقيمة الاحتمالية لفقرات مجال مدى الإدراك والوعي بالأمن والأمان في المباني الإدارية من قبل الأفراد

م	الفقرة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
		لا رأي	أوافق بشكل ضعيف	أوافق بشكل متوسط	أوافق بقوة	أوافق بقوة كبيرة				
1	تعتقد بوجود فارق كبير بين مفهوم الأمن ومفهوم الأمان	10	18	39	47	22	3.39	67.79	4.02	0.000
2	تعتقد أن الأمان عبارة عن حالة نفسية وليست بحالة مادية تشعر بها	8	30	35	36	27	3.32	66.47	3.17	0.002
3	تعتقد أن الأمن يعطي الأمان ولكن العكس غير صحيح	12	31	30	36	27	3.26	65.15	2.38	0.019
4	تشعر بوجود الإجراءات الأمنية في المباني الإدارية في مدينة غزة	22	52	40	16	6	2.50	50.00	-5.61	0.000
5	تعتبر أن إجراءات الأمن والأمان عنصر ضروري يجب توفره في تلك المباني	4	8	9	35	80	4.32	86.32	14.89	0.000
6	لا تعتقد أن تطبيق الإجراءات الأمنية معد لسلامتك الشخصية بالدرجة الأولى	17	43	38	23	15	2.82	56.47	-1.74	0.085
7	تعتقد أن جوانب الأمن تطبق فقط من قبل الأفراد والحراسات والأجهزة الأمنية	6	43	43	27	17	3.04	60.88	0.47	0.639
8	لديك ملاحظات على نظام الأمن المتبع في مكان عملك إن وجد	30	30	34	28	14	2.75	55.00	-2.26	0.026
9	تشعر بوجود التهديدات على عملك ومقر عملك في ظل النظام الأمني المتبع لتأمين مقر عملك	39	45	26	20	6	2.33	46.62	-6.68	0.000
	جميع فقرات المجال						2.92	58.37	-1.87	0.063
قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "135" تساوي 1.98										

ويظهر من خلال الجدول السابق أن العاملين في المباني الإدارية يؤيدون بقوة أنّ إجراءات الأمن والأمان عنصر ضروري يجب توفره في المباني الإدارية، ويجدون فارقًا كبيرًا بين مفهومي الأمن والأمان، كما لا يشعرون بوجود الإجراءات الأمنية في أماكن عملهم، ومع ذلك لا يشعرون بالتهديدات على مكان عملهم، وهذا يدل على وجود وعي لديهم بدرجة متوسطة وأقرب للضعف منه للقوة.

ثانياً: أثر الإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية على الأفراد:

تم حساب التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والوزن النسبي، وقيمة الاختبار، والقيمة الاحتمالية لكل فقرة من فقرات المجال و للمجال ككل كما يوضحه الجدول رقم (4-26).

جدول رقم (4-26) التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والوزن النسبي، وقيمة الاختبار، والقيمة الاحتمالية لفقرات مجال أثر الإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية على الأفراد

م	الفقرة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
		لا رأي	أوافق بشكل ضعيف	أوافق بشكل متوسط	أوافق بقوة	أوافق بقوة كبيرة				
10	تزيد إجراءات الأمن من خدمة مصالح المؤسسة ولا تكترث بأمن الأفراد	16	41	38	26	15	**2.88**	**57.50**	-1.23	0.220
11	تتضايق عند تطبيق الإجراءات الأمنية عليك عند توجهك إلى مبنى إداري	24	47	44	17	4	**2.49**	**49.71**	-5.89	0.000
12	تحد الوسائل والإجراءات الأمنية في المباني من خصوصيتك	23	48	47	12	6	**2.49**	**49.71**	-5.89	0.000
13	تعزز الإجراءات الأمنية المتخذة في تكوين العلاقات الاجتماعية بين الجمهور والعاملين في المباني الإدارية	21	44	33	24	14	**2.75**	**55.00**	-2.40	0.018
14	تزيد الإجراءات المعدة للأمن والأمان في تحسين بيئة العمل التي تعمل فيها	5	18	40	40	33	**3.57**	**71.47**	6.05	0.000
15	تتزعج عند عدم السماح لك بالدخول من قبل الأمن عند نسيان البطاقة الشخصية	17	46	27	26	20	**2.90**	**57.94**	-0.94	0.347
16	تشك في قدرة الخطط الأمنية لتوفير الأمان لك في مكان عملك	26	40	40	18	12	**2.63**	**52.65**	-3.60	0.000
17	تشعر بالإحراج عند ارتكابك لخطأ وظيفي تم مراقبته من خلال الأنظمة المراقبة في مكان عملك	15	16	35	38	32	**3.41**	**68.24**	3.77	0.000

م	الفقرة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
		لا رأي	أوافق بشكل ضعيف	أوافق بشكل متوسط	أوافق بقوة	أوافق بقوة كبيرة				
18	تتجاوز قواعد الأمن عند شعورك بأن هذه القواعد غير مجدية في تفادي التهديدات	20	32	45	23	16	**2.88**	**57.50**	-1.21	0.229
19	تعتقد أن الإجراءات الأمنية تعرقل من قدرتك على الإبداع في العمل	31	50	34	13	8	**2.39**	**47.79**	-6.37	0.000
20	الإجراءات الأمنية لأمن المبنى تحد من حريتك بصورة حقيقية	23	58	27	18	10	**2.51**	**50.29**	-4.96	0.000
	جميع فقرات المجال						**3.19**	**63.84**	3.99	0.000
قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "135" تساوي 1.98										

ويظهر من الجدول رقم (4-26) مؤشرات قوية على فعالية الإجراءات الأمنية في المباني الإدارية على العاملين وتأثرهم بها، حيث يظهر في الفقرتين (14) و(17) موافقتهم بقوة على أن تلك الإجراءات تزيد في تحسين بيئة العمل التي تعمل فيها، وأنهم يشعرون بالحرج عند ارتكابهم لخطأ وظيفي تم مراقبته، كما أن يوافقون بشكل متوسط على أنهم ينزعجون عند عدم السماح لهم بالدخول عند نسيانهم البطاقة الشخصية، وجميع ما سبق مؤشر قوي وقرينة دالّة على فعالية الأنظمة الأمنية المتخذة في المباني الإدارية، كما أنهم يؤيدون أن تلك الإجراءات الأمنية لا تعرقل عملهم، ولا يتضايقون عند تطبيقها عليهم، كذلك يعتقدون أنها لا تحد من خصوصيتهم في مكان عملهم ولا تحد من حريتهم وإبداعهم، ولما سبق فإنه لا يوجد ما يمنع من تطبيق الإجراءات الأمنية في المباني الإدارية بمدينة غزة من قبل العاملين فيها.

4-5 الخلاصة

المباني الإدارية في مدينة غزة بحاجة إلى دراسة مكثّفة، وخاصة بعد تحليل وتقييم مستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية والتي كانت مستوياتها متدنية جدًا، ويرجع ذلك للانتقائية في تطبيق الإجراءات الأمنية واتخاذ عناصر التأمين، فقد بيّن التحليل ضعفًا عامًا في كل النطاقات الدفاعية الأربعة للمباني الإدارية في مدينة غزة، وتفوّق أنواع مبانٍ إداريةٍ على بعضها البعض في النطاقات.

وقد حصلت المباني الإدارية الخاصة بالقطاع الحكومي على أعلى مستوى أمني بين أنواع المباني الإدارية التي دُرِست، بالرغم أنها أيضًا لم تصل إلى المستوى الأمني المطلوب والتي تعبر عن أهميتها كمبانٍ تمثل البنية الأساسية للسلطة الوطنية الفلسطينية حاليًا ولدولة فلسطين في المستقبل.

ويتضح من الدراسة عدم تلقي المهندسين المعماريين مساقات دراسية أو محاضرات تدريبية في مجال أمن المباني بشكل عام بالرغم من وجود الدافعية لديهم لتلقي مثل هذه الدورات والمحاضرات التثقيفية، وهو ما انعكس على تضارب آرائهم بالنسبة لإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية، حيث كان مستوى الوعي لديهم بتلك الإجراءات متوسطًا أقرب للضعف منه للقوة.

أما بالنسبة للعاملين في المباني الإدارية فقد أظهرت الدراسة أن لديهم وعيًا متوسطًا أيضًا فيما يخص الإجراءات الأمنية في المباني التي يعملون بها، وأظهرت الدراسة أن لديهم التقبل لتلك الإجراءات حيث يرون أنها لا تعرقل عملهم ولا تحد من قدرتهم على العمل ولا تنتهك خصوصيتهم، كما أظهرت آراؤهم فعالية الإجراءات الأمنية عليهم حيث يشعرون بالحرج عند ارتكاب الأخطاء المراقبة، وينزعجون عند منعهم من الدخول عند نسيان البطاقة الشخصية، الأمر الذي يوضّح أنّ هناك خلاً في عدم تطبيق تلك الإجراءات في المباني الإدارية من قبل المالكين لهذه المباني.

وبالتالي فإن مسئولية ضعف مستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية يقع على عاتق الجهات الرقابية بالدرجة الأولى والتي تسمح بوجود مثل هذا الضعف في المباني الإدارية، ويعزى ذلك لعدم وجود الوعي الكافي لديهم حول إجراءات التأمين، وغياب التشريعات المتعلقة بمجال أمن المباني، وضعف التشريعات المختصة حتى بعوامل الأمان والسلامة من الحريق.

كما يتحمل المالكون لهذه المباني المسئولية في عدم تطبيق تلك الإجراءات والتي تؤدي لإحداث أضرار كبيرة مادية وبشرية عند وقوع التهديدات والمخاطر، وخاصة في المباني الإدارية المملوكة من قبل القطاع الخاص والتي ينظرون إليها كاستثمار مادي بحت غير آبهين بسلامة الأفراد ولا حتى سلامة الأصول.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

(99-105)

5-1 النتائج

5-2 التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

بعد استعراض الدراسة للفصول الأربعة السابقة وما توصلت إليه من خلاصات في نهاية كل فصل من الفصول السابقة، وصلت الدراسة لعدد من النتائج المتعلقة بمستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية بمدينة غزة، وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات على أكثر من مستوى.

5-1 النتائج

- لدى المجتمع الغزِيّ حساسية من مفهوم الأمن ويرجع ذلك لعدم المعرفة الكافية بحقيقة مفهوم الأمن، كما أن ليس لديهم ذلك الوعي للتفريق بين مفهومي الأمن والأمان.
- التعامل مع مفهوم الأمن في مدينة غزة بشكلٍ خاص وبالأراضي الفلسطينية بشكلٍ عام صعب، وذلك للظروف الأمنية والسياسية المحيطة بمنطقة الشرق الأوسط.
- يوجد صعوبة في التفريق بين مفهومي الأمن والأمان وذلك لغياب التوعية العامّة لدى المجتمع، ويرجع ذلك للفهم الخاطئ بالدرجة الأولى والذي ولّد حساسية التعامل مع مفهوم الأمن، وتقصير الجهات التي يقع على عاتقها مسئولية التوعية بالدرجة الثانية.
- أفضت الدراسات السابقة في مجال الأمن والأمان في المباني إلى غياب الأمن في المستوى التخطيطي والتصميمي فيما يتعلق بمشاريع الإسكان في قطاع غزة.
- أفضت الدراسة إلى وصول مستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية في مدينة غزة إلى درجةٍ متدنيةٍ جدًا.
- انخفاض مستوى الأمن في المباني الإدارية في مدينة غزة لا يعني غياب الأمان فيها، حيث أوضحت النتائج الميدانية شعور العاملين في هذه المباني بالأمان وبدرجة قوية.
- يوجد ضعف في مستوى الأمن في النطاقات الدفاعية الأربعة في المباني الإدارية في مدينة غزة.
- لم تتميّز النطاقات الدفاعية في أنواع المباني الإدارية عن بعضها البعض في مستوى الأمن والأمان، كذلك لم تتميز أنواع المباني الإدارية بمستوى الأمن والأمان في المستويات الدفاعية الأربعة مجتمعة مع بعضها البعض.

- تميّزت المباني الإدارية الحكومية بمستوى أمني أعلى من الأنواع الأخرى من المباني الإدارية في مدينة غزة إلا أنه لم يصل إلى المستوى المطلوب.
- يَظهر من تحليل النطاقات الدفاعية انتقائية اتخاذ الإجراءات الأمنية لتأمين المباني الإدارية في مدينة غزة، ويرجع ذلك لغياب الوعي باجراءات تأمين المباني الإدارية.
- لم يُوفّق مالكو المباني الإدارية في مدينة غزة من اختيار موقع مبانيهم الإدارية سواء الجهات الحكومية منهم أو الأهلية أو حتى القطاع الخاص.
- لا يوجد اهتمام بالعديد من الاجراءات الأمنية وعناصر التأمين البسيطة في المباني الإدارية في مدينة غزة والتي تزيد من مستوى الأمن والأمن والأمان فيها مثل الأقفال واللوحات الإرشادية المتعلقة بالأمن أو حتى المتعلقة بالسلامة العامة.
- محدودية الأراضي المخصصة للبناء في مدينة غزة أدى إلى تقلُّص مسافة المواجهة المطلوبة أمام المباني الإدارية والتي يتطلّبها النطاق الدفاعي الثاني.
- تقلَّصت مسافة المواجهة في غالبية المباني الإدارية في مدينة غزة لتصل فقط إلى حدود الارتداد التنظيمي الذي لا يقل عن مترين ولا يزيد عن خمسة أمتار في غالبية المباني الإدارية.
- استعاضت المباني الإدارية في مدينة غزة عن تقلُّص مسافة المواجهة بإضافة حديد الحماية على نوافذ الطوابق السفلية القريبة من الأرض.
- حظي المستوى الدفاعي الثالث بأعلى نتائج بين المستويات الدفاعية الأربعة في المباني الإدارية في مدينة غزة إلا أنه لم يصل إلى المستوى الأمني المطلوب.
- تُظهر نتائج المستوى الدفاعي الثالث في المباني الإدارية بمدينة غزة والمتعلق بالغلاف الخارجي للمبنى الإداري الإهتمام به أكثر من النطاقات الدفاعية الأخرى، ويرجع ذلك للتصميم الذي يتوقف فقط عند ذلك.
- لم يتلقَ غالبية المهندسون المعماريون في قطاع غزة برامج تدريبية أو مساقات دراسية تتعلق بأمن المباني بالرغم من وجود الدافعيّة لديهم للحصول على مثل ذلك.
- تضارب آراء المهندسين المعماريين في قطاع فيما يتعلق بالإجراءات الأمنية في المباني والتي لا تحتمل للرأي يدلل على عدم وصول مستوى الوعي لديهم بتلك الاجراءات إلى المستوى المطلوب والذي يسمح بالممارسة التصميمية.

- الأنظمة والاجراءات الأمنية قابلة للتنفيذ في المباني الإدارية في مدينة غزة بدون أن تتسبب بالإضرار بالحقوق والحرّيات العامة والخاصة للموظفين فيها في حال تم ذلك.
- العاملون بالمباني الإدارية في مدينة غزة لا يحظَوْنَ بمستوىً عالٍ من الوعي بالاجراءات الأمنية في المباني الإدارية.
- أظهرت الدراسة فعالية الاجراءات الأمنية في المباني الإدارية في مدينة غزة حال تطبيقها حيث أظهرت آراء العاملين بعض المؤشرات القوية والقرائن الدالّة على ذلك.
- تتحمل الجهات الحكومية التشريعية الفلسطينية مسئولية غياب التشريعات الواضحة المتعلّقة باجراءات الأمن في المباني في الأراضي الفلسطينية.
- تتحمل الجهات الرقابية الحكومية الفلسطينية مسئولية عدم مراجعة أنظمة المباني حتى تلك المتعلّقة منها بالسلامة العامة.
- تتحمل جهات اعتماد المخططات الهندسية في مدينة غزة مسئولية اعتماد أي مخطط لمبنى إداري لا تتواجد فيه خطة طوارئ واضحة.
- تتحمل جهات الحكم المحلي كالبلديات ولجان الأبنية الفرعية والمركزية في مدينة غزة مسئولية إعطاء رخص بناء لمبانٍ إدارية لا يوجد لها مخطط للطوارئ والإخلاء.
- تتحمل الجهات التشغيلية والنقابية الفلسطينية مسئولية غياب الدور الرقابي لهم على مبانٍ لا توفر للعاملين فيها بيئة عمل آمنة في مدينة غزة.
- مالكو المباني الإدارية في مدينة غزة يتحمّلون المسئولية المباشرة عن التقصي في توفير مستوىً أمنيٍ عالٍ للعاملين في المباني التي يملكونها.

5-2 التوصيات

في نهاية الدراسة وبعد محصِّلة النتائج التي توصّلت إليها الدراسة، خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات متعلقة بمفهوم الأمن والأمان، ومستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية بمدينة غزة، وتوصيات متعلقة بالمهندسين المعماريين والمكاتب والشركات الهندسية، وتوصيات خاصة بالجهات الحكومية المُشرِّعة والرقابية واللجان الفنية للأبنية وترخيصها، بالإضافة إلى التوصيات لمالكي المباني الإدارية، وكذلك التوصيات المتعلقة بالدراسات المستقبلية.

5-2-1 التوصيات المتعلقة بمفهوم الأمن والأمان

- العمل على تزويد المجتمع الفلسطيني بنشرات توعوية متعلقة بمفهوم الأمن والأمان وتبيان الفارق بينهما.
- ضرورة التوعية بالتفريق بين مفهوم الأمن ومفهوم السلامة العامة والسلامة المهنية.
- العمل على نشر الثقافية الأمنية بالشكل العلمي السليم والواضح للمجتمع.
- تعزيز ثقافة الإطلاع على المفاهيم الأمنية لدى المجتمع وتوعيتهم بالفوارق الدقيقة للمفاهيم الأمنية.
- تكثيف الدورات والحملات التوعوية بإدارة وتقييم المخاطر على كافة المستويات.
- استبدال ثقافة الأمن التقليدي بمنهجيات الأمن الشفاف.
- تعريف المجتمع الفلسطيني بأنواع التهديدات والمخاطر والأخطار التي قد يتعرض لها المجتمع.
- ضرورة التنبه لحجم التهديدات وعدم المبالغة في التقليل من حجمها.

5-2-2 التوصيات المتعلقة بمستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية في مدينة غزة

- ايجاد التشريعات والقوانين واللوائح والأنظمة المناسبة لتأمين المباني الإدارية في مدينة غزة بشكل خاص، وأنماط المباني الأخرى بشكل عام.
- إعادة النظر في المنظومات والخطط الأمنية المتبعة في المباني الإدارية في مدينة غزة والمعدّة لتأمينها.
- رفع مستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية في مدينة للمستوى المطلوب.
- دراسة حجم التهديدات بدقة شديدة وآلية إدارة هذه التهديدات والمخاطر.
- ضرورة تحديد مواقع المباني الإدارية المستقبلية في مدينة غزة بدقة بعد دراسة الموقع العام والمناطق المجاورة له.
- ضرورة توفير قاعدة بيانات متكاملة عن المباني الإدارية في مدينة غزة بشكل خاص والمدن الفلسطينية بشكل عام.
- ضرورة الإهتمام بالنطاقات الدفاعية للمباني الإدارية وتطبيقها على أرض الواقع.
- رفع مستوى الأمن في المباني الإدارية عن طريق تكامل المنظومات الأمنية.
- العمل على الإهتمام بالموقع المحيط بالمباني الإدارية في مدينة غزة وسد الثغرات الأمنية فيه.

- تزويد وتأهيل الطرق العامة بالبنية التحتية والإنارة الليلية.
- الاهتمام بتنسيق الموقع العام حول المباني الإدارية وإضافة العوائق والموانع الغير تقليدية.
- العمل على توفير اللوحات الإرشادية والتحذيرية المتعلقة بالأمن في المباني الإدارية.
- وضع خطط إخلاء المباني الإدارية في مدينة غزة واعتمادها من الهيئات اللازمة لذلك والتدرُّب عليها.
- إجراء الاختبارات العملية لخطط إخلاء المباني ومحاكاة وقائع حدوث التهديدات.
- توفير شبكات متكاملة لكشف وإنذار وإطفاء الحريق في المباني الإدارية بمدينة غزة.
- التأكيد على أهمية الرقابة الطبيعية والإلكترونية في المباني الإدارية.
- ضرورة دراسة وتطوير آلية تقييم مستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية المتبعة في الدراسة.
- التأكيد على عدم إهمال أي نطاق من النطاقات الدفاعية في المباني الإدارية.
- تحويل الدراسة النظرية للبحث إلى آليات تطبيق على أرض الواقع.

5-2-3 التوصيات المتعلقة بالمهندسين المعماريين والمكاتب والشركات الهندسية

- العمل على رفع مستوى الوعي بالاجراءات الأمنية في المباني الإدارية لدى المهندسين المعماريين والمكاتب والشركات الهندسية.
- إعطاء المهندسين المعماريين دورات ومحاضرات تدريبية في أمن المباني المختلفة.
- زيادة الوعي لدى المكاتب الهندسية من خلال التواصل مع هيئة المكاتب والشركات الهندسية الناظمة لممارسة مهنة الهندسة.
- ضرورة إجبار المهندسين والمكاتب والشركات الهندسية لمالكي المباني الإدارية لتطبيق اجراءات الأمن والأمان في هذه المباني.
- تكليف المكاتب والشركات الهندسية بوضع الخطط الأمنية للمباني التي يصممونها وضرورة شرحها لمالكي هذه المباني.

5-2-4 التوصيات للجهات المُشرِّعة والرقابية واللجان الفنية للأبنية وترخيصها

- ضرورة العمل على توفير اللوائح والأنظمة الخاصة بأمن المباني.
- تفعيل الرقابة الحكومية على تنفيذ اللوائح والقوانين والتشريعات والأنظمة الخاصة بأمن المباني.

- عدم إغفال الجهات الحكومية الطرف عن الجهات المشغِّلة للعاملين في توفير بيئة عمل آمنة للعاملين في المباني الإدارية.
- مراجعة المباني الإدارية القائمة وتصويب وضعها الأمني ورفع مستوى الأمن فيها.
- عدم إصدار رخص إقامة مباني إدارية جديدة دون وجود إجراءات أمنية.
- اعتماد مخططات المباني الإدارية لا يتم إلا بإرفاق مخططات تفصيلية للأنظمة الأمنية وخطط الطوارئ والإخلاء.
- عدم السماح بتشغيل أي مباني إداري لا يلتزم بتوفير بيئة آمنة للعاملين فيه.
- عدم الإكتفاء بمنع إصدار الرخص النهائية للمباني الإدارية عند عدم تطبيق الاجراءات الأمنية فيها.
- تقييم مستوى الأمن والأمان في المباني الإدارية القائمة من خلال آليات أخرى غير التي تم استخدامها بالدراسة.

5-2-5 التوصيات لمالكي المباني الإدارية

- ضرورة تطبيق اجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية التي يملكونها.
- مراجعة المنظومة الأمنية المتبعة في تأمين المباني الإدارية ورفع مستوى الأمن والأمان فيها.
- العمل على توفير بيئة عمل آمنة للعاملين في المباني الإدارية التي يملكونها.
- متابعة النشرات واللوائح التنظيمية المتعلقة بأمن المباني.
- المراجعة الدورية لمنظومة الأمن والأمان للمباني الإدارية.

5-2-6 التوصيات المتعلقة بالدراسات البحثية المستقبلية

- إسقاط منهجية الدراسة على أنماط مباني أخرى غير المباني الإدارية.
- تكثيف الدراسة في مجالات أخرى تتعلق بالمباني الإدارية.
- دراسة أمن وأمان المباني الإدارية من ناحية المعايير التصميمة لذلك.
- دراسة الأمن والأمان في أنماط بنائية أخرى كالمباني التعليمية والصحية والثقافية.

المراجع

القرآن الكريم

أولاً: الكتب

أ. الكتب العربية

1) الجنجي، علي (2005)، وآخرون، "**الأمن السياحي**"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية.

2) الحوراني، عبد الله (1988)، "**الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية وقطاع غزة**"، دار الكرمل، عمان، الأردن.

3) الساعاتي، أحمد (2005)، "**التطور الثقافي في غزة 1914-1967 دراسة في التاريخ الحضاري**"، مطابع مركز رشاد الشوا الثقافي، بلدية غزة، غزة، فلسطين.

4) الغول، عمر حلمي (1992)، "**التحولات الفلسطينية 1967-1987**"، الطبعة الأولى، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق، سوريا.

5) المبيض، سليم (1994)، "**البنايات الأثرية الإسلامية في غزة وقطاعها**"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

6) المبيض، سليم (1987)، "**غزة وقطاعها دراسة في خلود المكان وحضارة السكان**"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

7) المغني، نهاد (2007)، "**التراث المعماري في مدينة غزة**"، سلسلة رواق في تاريخ العمارة الفلسطينية، الكتاب العاشر، مركز المعمار الشعبي- رواق، رام الله، فلسطين.

8) أمين، خديجة (2009)، "**الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية.

9) بن عيسى (2011)، محسن العجمي، "**الأمن والتنمية**"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية.

10) زيتون، صلاح (1993)، "**عمارة القرن العشرين دراسة تحليلية للمعماري صلاح زيتون**"، مطابع الأهرام التجارية، قليوب، مصر.

11) شابسوغ، يوسف (2008)، "**إدارة العمليات الأمنية**"، مركز بحوث شرطة الشارقة، شرطة الشارقة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

12) عاشور، يوسف (1995)، "**أفاق الجهاز المصرفي الفلسطيني**"، غزة، فلسطين.

13) عثمان، محمد عبد الستار (1988)، "**المدينة الإسلامية**"، عالم المعرفة 128، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

14) محمود، الطيب عبد الجليل (2009)، "**تأمين المنشآت في النظرية والتطبيق دراسة تحليلية لمفاهيم ومعايير تأمين وحراسة المنشآت**"، شرطة ولاية القضارف، رئاسة قوات الشرطة، وزارة الداخلية، السودان.

15) وزارة الإعلام (2010)، "**تاريخ فلسطين وقائع وأحداث**"، وزارة الإعلام، السلطة الفلسطينية، الطبعة الأولى، رام الله، 2010.

ب. الكتب الأجنبية

16) Castellana, Version (2001), "**Le Corbusier 1910-65"**, Spanish language, INGOPRINT SA, 7th edition, Barcelona, Spain.

17) Challinger, Dennis (2008), "**From the ground up: Security of tall building"**, Connecting Research in Security to Practice CRISP, ASIS Foundation International, USA.

18) Craighead, Geoff (2009), "**High rise security and fire life safety"**, third edition, Elsevier's Science & Technology, USA.

19) GSA (2007), "**The Site Security Design Guide"**, Public Building Service, U.S General Services Administration, Washington DC, United States.

20) Kohn, A. Eugene, Katz, Paul (2002), "**Building type basics for office buildings"**, Building type basics series, John Wiley & sons INS., USA.

21) Long, Kim and others (2004), "**User Effective Buildings"**, Aarden Corporation, Lakewood, Colorado, USA.

22) Nadel, Barbara A. (2004), "**Building Security Handbook for Architectural Planning and Design"**, McGraw-Hill Companies, 1st Edition, United States.

23) NCPC (2004), **The National Capital Urban Design and Security Plan**, National Capital Planning Commission, 2nd Printing, Washington DC, United States.

24) Thomson, Iain (2002), "**Frank Lloyd Wright a Visual Encyclopedia"**, PRC Publishing Ltd, ISBN 1-85648-533-1, London.

ثانيًا: الرسائل العلمية

25) البغدادي، جمال (2010)، "**البعد السياسي في التشريعات وأثره على العمران نماذج عمرانية نمطية من مدينة غزة**"، رسالة ماجستير منشورة، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

26) الحداد، محمد (2012)، "**الاعتبارات التخطيطية والتصميمية لمشاريع الإسكان لتحقيق معايير الأمن والأمان لمواجهة الكوارث حالة دراسية كوارث الحروب- مشروع إسكان تل الهوى**"، رسالة ماجستير منشورة، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

27) الفرا، مصطفى كامل (2007)، "**تأثير الاحتلال الإسرائيلي على العمارة والعمران في قطاع غزة**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم هندسة العمارة، كلية الهندسة، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

28) المحسن، يوسف (2004)، "**فعالية الإجراءات الوقائية لحماية المنشآت النفطية من العمليات الإرهابية**"، رسالة ماجستير منشورة، قسم علوم الشرطة، تخصص القيادة الأمنية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

29) المغير، محمد (2012)، "**استراتيجيات تحقيق الأمن والسلامة على المستوى الإقليمي حالة دراسية قطاع غزة**"، رسالة ماجستير منشورة، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

30) Salah, Abeer (2010), "**The impact of workplace design on employees performance- An Empirical study of the Administration Building of Islamic University of Gaza"**, Published master thesis, MBA, Faculty of Commerce, High Studies Deanery, Islamic University, Gaza, Palestine.

ثالثًا: الأوراق البحثية

31) الطريقي، عبد الله (2004)، "**المفهوم الشرعي لسلامة المنشآت**"، المؤتمر الدفاع المدني العشرون- سلامة المنشآت أهداف وغايات، مديرية الدفاع المدني السعودي، المدينة المنورة، السعودية.

32) اللوح، عبد السلام، عنبر، محمود (2006)، "**التربية الأمنية في ضوء القرآن الكريم دراسة موضوعية**"، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإسلامية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، غزة، فلسطين.

33) النمرة، نادر (2011)، "**أثر العدوان الإسرائيلي الأخير على التراث العمراني في قطاع غزة**"، المؤتمر الدولي الثالث للتراث المعماري "تجارب وحلول الحفاظ والتأهيل"، المحور الأول: استراتيجيات وسياسات الحفاظ والتأهيل المعماري، مركز عمارة التراث إيوان، كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

34) حسن، نوبي (2002)، "**التصميم الاجتماعي للمجمعات السكنية العالية**"، مجلة العلوم الهندسية، المجلد 30، العدد 3، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، مصر.

35) عبد السلام، يوسف (2007)، "**الاستغلال الأمثل للمساحات الفراغية داخل الأبنية المكتبية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني، دمشق، سوريا.

36) محسن، عبد الكريم (2008)، "**التصميم المغلق والتصميم المفتوح للمسقط المعماري وأثرهما على البعد الاجتماعي في المباني الإدارية**"، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الطبيعية والهندسية، المجلد السادس عشر، العدد الأول، غزة، فلسطين.

37) Banish, Andrew (2005), "**Chicago department stores and entrepreneurs"**, University of Michigan, USA.

رابعًا: المقالات المنشورة

38) بدير، بهاء وآخرون (2008)، "**مبنى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات**"، مجلة العمران، العدد الثامن، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

39) Ramos, Rachel Tobin (2010), "**Landmark Sears building still faces hurdles"**, Atlanta Journal-Constitution, web Page, posted in 1 June 2010, visit day 21-8-2013 12:15 Pm.

خامسًا: تقارير ونشرات ولوائح

40) الإحصاء الفلسطيني A (2013)، "**أحوال الفلسطينيين المقيمين في فلسطين 2013**"، تقرير، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين، يوليو 2013.

41) الإحصاء الفلسطيني B (2013)، "**تعداد المنشآت 2012 النتائج النهائية**"، تقرير، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين، أبريل 2013.

42) الرقيب (2001)، "**الإسراف في القتل تقرير حول القصف الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى**"، مجلة، المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان، السنة الخامسة، العدد الواحد والعشرون.

43) المديرية العامة للدفاع المدني السعودي (1989)، "**لائحة اشتراطات السلامة وسبل الحماية الواجب توافرها في المباني السكنية والإدارية**"، لائحة، مجلس الدفاع المدني، وزارة الداخلية، المملكة العربية السعودية.

44) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2013)، "**تأثير انقسام السلطة الفلسطينية على دور الجمعيات وتنظيمها القانوني**"، تقرير، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

45) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (2002)، "**تشكيل الجمعيات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بين القانون والممارسة**"، تقرير، سلسلة تقارير خاصة، العدد 15، فلسطين.

46) بكدار (2009)، "**الخسائر الاقتصادية المباشرة الناتجة عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة**"، تقرير، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار بكدار، رام الله، فلسطين.

47) بكدار (2007)، "**الوضع المالي في غزة**"، تقرير، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار بكدار، رام الله، فلسطين.

48) بلفر، جيرهارد، جاسنر، إنغريد (1997)، "**وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بين مطرقة السياسة وسنديان خدمة اللاجئين**"، مذكرة دولية، مشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين، مركز المعلومات البديلة، بيت لحم، فلسطين.

49) كلالدة، مراد، وآخرون (2004)، "**الكودة العربية لمتطلبات الفراغ في المباني**"، لائحة، مركز بحوث البناء، الجمعية العلمية الملكية، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.

50) ECHO (2004) ، "**دليل الأمن العام للمنظمات الإنسانية**"، دليل إرشادي، الشئون الأمنية، دائرة المساعدات الإنسانية، للمفوضية الأوروبية.

51) QNPM (2007) ، "**إرشادات إعداد خطة إدارة المخاطر**"، دليل إرشادي، النظام الوطني لإدارة المشاريع، الحكومة القطرية.

52) DVCB (2013), "**Crime Prevention Through Environmental Design - Durham Guide to Creating a Safer Community"**, Guide, Durham Convention & Visitors Bureau DCVB, Durham City, North Carolina, USA.

53) Herman Millar (2012), "**Action office system"**, Brochure, Herman Millar Inc., Zeeland, Michigan, USA.

سادسًا: المقابلات

54) المبيض، سليم، مؤرخ فلسطيني، عبر الاتصال الهاتفي، غزة، 8 سبتمبر 2013.

55) مرزوق، عيادة، موظف متقاعد، غزة، 1 أكتوبر 2013

سابعًا: الأفلام الوثائقية

56) إذاعة بايرن الألمانية (بايريشر روندفونك Bayerischer Runfunk)، "**تقرير من قطاع غزة مرحبًا بكم إلى الجحيم**"، تقرير للصحفي الألماني بيير ميرشنكوف، غزة، 1988.

الملاحق

الملحق الأول

لجنة تحكيم استمارة التقييم والاستبانات

الملحق الثاني

استمارة تقييم مستوى الأمن والأمان في مبنى إداري

المحلق الثالث

استبانة قياس وتقييم مدى معرفة المهندسين المعماريين بإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية

الملحق الرابع

استبانة قياس وتقييم مدى وعي العاملين بإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية

الملحق الخامس

التحقق من صحة استبانة قياس وتقييم مدى معرفة المهندسين المعماريين بإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية

الملحق السادس

التحقق من صحة استبانة قياس وتقييم مدى وعي العاملين بإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية

الملحق الأول

لجنة تحكيم استمارة التقييم والاستبانات

د. نادر جواد النمرة	مشرف الدراسة، الأستاذ المشارك بقسم الهندسة المعمارية بكلية الهندسة الجامعة الإسلامية
د. عبد الكريم حسن محسن	الأستاذ المشارك بقسم الهندسة المعمارية بكلية الهندسة الجامعة الإسلامية
د. فريد صبح القيق	الأستاذ المشارك بقسم الهندسة المعمارية بكلية الهندسة الجامعة الإسلامية، مساعد رئيس الجامعة الإسلامية
د. عمر سعيد عصفور	الأستاذ المشارك بقسم الهندسة المعمارية بكلية الهندسة الجامعة الإسلامية، رئيس قسم الهندسة المعمارية- الجامعة الإسلامية
أ. ربيع أحمد عوض	محلل إحصائي

الملحق الثاني

The Islamic University of Gaza
Deanship of Graduate Studies
Engineering Faculty
Architecture Department

الجامعة الإسلامية- غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الهندسة
قسم الهندسة المعمارية

التصميم المعماري كمدخل لتحقيق الأمن والأمان في المباني الإدارية

(المباني الإدارية في مدينة غزة حالة دراسية)

إعداد الباحث: أحمد سعدي أحمد الشنطي **إشراف: د.نادر جواد النمرة**

استمارة تقييم مستوى الأمن والأمان في مبنى إداري بناء على المستويات الدفاعية الأربعة

- الاستمارة معدة كأداة من أدوات البحث العلمي لدراسة معدة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الهندسة المعمارية.
- الاستمارة معدة بهدف إيجاد آلية تقييم علمية لقياس مستوى الأمن والأمان في مبنى إداري تصلح لتقييم أي مبنى إداري بغض النظر عن استخدامه ومستوى التهديدات التي يتعرض لها.
- تعبأ بيانات الاستمارة من قبل الباحث كجهة خارجية لا علاقة له بأمن أي مبنى إداري.
- كافة البيانات في استمارة التقييم بهدف البحث العلمي فقط وتتوقف عليها صحة النتائج التي سوف تتوصل إليها الدراسة.

بيانات المبنى

اسم المبنى				
العنوان				
تصنيف المبنى	حكومي	وكالة غوث/ دولي	وطني/ أهلي	قطاع خاص
عدد المؤسسات	مؤسسة واحدة	مؤسستين	ثلاث مؤسسات	أربعة فأكثر
عدد الطوابق			**عمر المبنى**	
عدد العاملين			**معدل تردد الجمهور يوميًا**	
ملاحظات أخرى				

	النطاق الدفاعي الأول: البيئة الخارجية المحيطة بالموقع Neighborhood	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	قوية	قوية جدا
1	بعد المبنى الإداري عن المواقع والمباني والأهداف الحيوية					
2	قرب المبنى الإداري من المراكز الصحية والمستشفيات					
3	موقع المبنى لم يحدث به أي أحداث أو تهديدات سابقة					
4	وقوع المبنى الإداري على شارع رئيسي					
5	وجود أرصفة للشوارع المحيطة بالمبنى الإداري					
6	وجود جزيرة في منتصف الشارع المطل عليه المبنى					
7	حركة مرور نشطة طوال اليوم في الشوارع المحيطة					
8	الشوارع المحيطة مزودة بإنارة ليلية كاشفة					
9	الشوارع المحيطة معبدة ومزودة بإشارات المرور					
10	وجود مواقف سيارات خارج الموقع للعامة					
	النطاق الدفاعي الثاني: البيئة الداخلية المحيطة بالمبنى Standoff	**ضعيفة جدا**	**ضعيفة**	**متوسطة**	**قوية**	**قوية جدا**
11	يمكن مراقبة البيئة الخارجية للموقع من داخل النطاق					
12	النطاق مؤمن بحيث يعرقل إمكانية مداهمة واقتحام الموقع					
13	النطاق مزود بتقنيات مراقبة إلكترونية					
14	الإضاءة كافية في النطاق وتمنع الإختباء والتمركز					
15	وجود عناصر صلبة بالقدر الكافي لتخفيف تأثير الإنفجارات					
16	النطاق مزود بأشجار غير مانعة للمراقبة					
17	مواقف السيارات داخلية محددة الاستخدام ومرسّمة الحدود ومراقبة					
18	المداخل والمخارج ظاهرة بشكل واضح ولها مهام محددة ومراقبة					
19	المداخل والمخارج منفصلة عن بعضها البعض					
20	قدرة المداخل على منع الدخول لغير المرحب به					
21	تعدد الأقفال وأنماط الإقفال للمدخل الواحد					

	تابع النطاق الدفاعي الثاني: البيئة الداخلية المحيطة بالمبنى Standoff	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	قوية	قوية جدا
22	المداخل الفرعية تغلق من الداخل فقط					
23	وجود لوحات إرشادية وتحذيرية في النطاق تتعلق بالأمن					
24	المسافة بين الإحاطة والمبنى في الموقع كافية حسب حجم التهديدات					
25	ممرات الحركة محددة المعالم ويمكن مراقبتها					
26	وجود حراسة أو تأمين ليلي للنطاق					
27	النطاق به منطقة تجمع وإخلاء وأنشطة آمنة ومحددة المكان					
28	الحركة نشطة داخل النطاق خلال ساعات الدوام					
29	الحركة داخل النطاق ضعيفة أو معدومة بعد انتهاء الدوام					
30	النطاق مزود بخراطيم إطفاء خارجية					
	النطاق الدفاعي الثالث: غلاف المبنى الخارجي Building Perimeter	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	قوية	قوية جدا
31	الانطباع الأولي لرؤية المبنى توحي بالهيبة الأمنية					
32	شكل المبنى يعطي القدرة على منع التهديدات والمخاطر					
33	الطابق الأرضي صلب بقدر كافي لتخفيف أثر الإنفجارات					
34	نوافذ المبنى تسمح بمراقبة محيط المبنى بشكل اعتيادي					
35	مداخل ومخارج المبنى واضحة ويمكن مراقبتها					
36	مخارج الطوارئ نافذة بشكل سلس لخارج المبنى					
37	زجاج المبنى قابل للتهشم بشكل غير مؤذي					
38	فتحات المبنى تسمح بتدخل الطوارئ إذا لزم الأمر					
39	المداخل والمخارج مزودة بأقفال وأنماط إقفال متعددة					
40	المداخل قابلة للسيطرة من الداخل					

	النطاق الدفاعي الرابع: التجهيزات الداخلية للمبنى Inside Building	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	قوية	قوية جدا
41	وجود منطقة استقبال مركزية يمر منها جميع الأفراد					
42	عناصر الحركة الرأسية والأفقية واضحة المعالم والسبل					
43	وجود لوحات إرشادية للأمن والأمان والسلامة المهنية					
44	وجود كاميرات مراقبة لعناصر الحركة والمداخل والخزائن واللوجستيات والفراغات					
45	وجود ستائر أو عناصر مانعة للتلصص البصري على النوافذ					
46	المكاتب مزودة بلوحات تعريف Signage تمنع اللبس					
47	منطقة الاستقبال مزودة بلوحة توضيحية للمبنى والمكاتب					
48	الأثاث مثبت بطريقة تم سقوطه أو أجزاء منه عند وقوع تهديد					
49	المبنى مزود بأنظمة إنذار وإطفاء للحريق واضحة للجميع					
50	وجود شبكة نداء عام ومصدر كهربي وإنارة بديل					
51	الخزائن والمداخل واللوجستيات يتحكم بها أفراد محددون					
52	وجود خطة إخلاء معروفة ومعلقة داخل المبنى وتم التدرب عليها					

الملحق الثالث

The Islamic University of Gaza
Deanship of Graduate Studies
Engineering Faculty
Architecture Department

الجامعة الإسلامية- غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الهندسة
قسم الهندسة المعمارية

التصميم المعماري كمدخل لتحقيق الأمن والأمان في المباني الإدارية

(المباني الإدارية في مدينة غزة حالة دراسية)

إعداد الباحث: م.أحمد سعدي أحمد الشنطي **إشراف: د.نادر جواد النمرة**

استبانة

لقياس وتقييم مدى معرفة المهندسين المعماريين بإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية

الإخوة المهندسين الزملاء:

- الاستبانة معدة كأداة من أدوات البحث العلمي لدراسة معدة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الهندسة المعمارية.
- الاستبانة معدة بهدف قياس وتقييم مدى معرفة المهندسين المعماريين بإجراءات تأمين المباني الإدارية، ومدى تطبيقهم لها وتتوقف بناء عليها صحة نتائج الدراسة.
- تعبئة بيانات الاستبانة بمسئولية من قبل مهندس التصميم المعماري والذي يعمل في أحد المكاتب الاستشارية الهندسية المصنفة لدى نقابة المهندسين بمحافظات غزة.
- كافة البيانات في استمارة التقييم بهدف البحث العلمي فقط وتتوقف عليها صحة النتائج التي سوف تتوصل إليها الدراسة.
- الرجاء تعبئة البيانات بوضع علامة (X) في الخانات أو تعبئة الكتابة منها أو تظليل العنوان.

بيانات المكتب/ الشركة الهندسية

اسم المكتب/ الشركة					
العنوان	الشمال	غزة	الوسطى	خانيونس	رفح
عمر المكتب/ الشركة					
عدد سنوات الخبرة للمهندس المعماري					

	أولا: دراسة الخلفية المعرفية لدى المصممين حول الأمن في المباني	نعم	لا
1	أخذت مساقًا جامعيًا حول التصميم للأمن في المباني		
2	تقليت محاضرة علمية أو برنامجًا تدريبيًا حول الأمن في المباني		
3	توزع عليك نشرات تثقيفية حول الأمن في المباني		
4	تتطلع على مراجع حول الأمن في المباني		

	ثانيًا: دراسة التوجهات لدى المصممين حول الأمن والأمان في المباني	لا أوافق	أوافق بشكل ضعيف	أوافق بشكل متوسط	أوافق بقوة	أوافق بقوة كبيرة
5	لديك اهتمام شخصي بدراسة إجراءات وأساليب الأمن في المباني					
6	تلتزم بالاشتراطات والقوانين المحلية للتصميم في المباني أثناء ممارستك للتصميم المعماري					
7	لديك توّجه للتعرف على إجراءات التصميم للأمن والأمان					
8	يحثك زملاؤك ومديروك على تأمين المباني التي تصممها					
9	يوجد فارق بين مفهوم الأمن ومفهوم الأمان					
10	المهندس المعماري لا علاقة له بالتصميم للأمن في المباني					

	ثالثًا: دراسة علاقة التصميم المعماري بالأمن والأمان في المباني الإدارية	لا أوافق	أوافق بشكل ضعيف	أوافق بشكل متوسط	أوافق بقوة	أوافق بقوة كبيرة
11	التصميم المعماري يدخل في صلب الإجراءات الأمنية لتأمين المباني الإدارية					
12	الانطباع الأولي لرؤية الشكل المعماري للمبنى الإداري يعطي إيحاء بالأمن والأمان					
13	فصل المداخل والمخارج يرفع من درجة الأمن في المبنى الإداري					
14	استخدام عناصر تنسيق الموقع العام يمكن أن توفر الأمن والأمان					
15	التصميم للأمن في مرحلة المخططات يزيد من منع وقوع التهديدات					
16	الأشجار الكثيفة حول المبنى الإداري تمنع الرقابة الطبيعية من داخل المبنى لمحيطه					

17	عدم وضوح المداخل والمخارج يزيد الفرصة لتسلل المخربين					
18	وجود الأسوار ضروري لتأمين المبنى الإداري					
19	وضوح الممرات وعناصر الحركة الأفقية والرأسية يقلل فرص حدوث تهديدات أمنية					
20	توزيع المكاتب في المبنى الإداري إلى إدارات وأقسام منفصلة يزيد من تعزيز الأمان					
21	وضع المكاتب الهامة بعيدة عن الجمهور يقلل من فرصة وصول التهديد الأمني لها					
22	وجود ساحة استقبال مركزية يمر من خلالها جميع روّاد المبنى يزيد في رفع مستوى الرقابة					
23	شفافية المبنى (الواجهات الزجاجية) تساعد على وقوع التهديدات الأمنية					
24	وضوح الإجراءات الأمنية في المبنى تقلل من فعاليتها كأداة ردع					
25	تعدد المداخل والمخارج يقلل من فعالية المخطط الأمني للمبنى الإداري					
26	التصميم المعماري لا يستطيع وحده تأمين المبنى الإداري					
رابعًا: دراسة أثر تطبيق إجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية على التصميم المعماري		لا أوافق	أوافق بشكل ضعيف	أوافق بشكل متوسط	أوافق بقوة	أوافق بقوة كبيرة
27	تساعد إجراءات الأمن في إيجاد مسقط أفقي مناسب لبيئة العمل					
28	تؤثر إجراءات تأمين المباني الإدارية على جمالية التكوين المعماري					
29	تشوه الإجراءات الأمنية الشكل الخارجي للمبنى الإداري					
30	تقلل إجراءات التأمين من قدرة المصمم من الإبداع					
31	تزيد الإجراءات الأمنية من هيبة المبنى الإداري					
32	الإجراءات الأمنية تعقّد حرية التصميم المعماري					
33	يمكن تحقيق كفاءة المخطط الأمني العام من خلال تكامل التصميم المعماري مع التكنولوجيا ووسائل الحراسة					
34	الإجراءات الناجحة للأمن تعطي انطباعًا جيدًا عن المهندس المصمم					

شكرًا لكم على جهودكم

الباحث/ أحمد سعدي الشنطي

السبت 2014/1/25

الملحق الرابع

The Islamic University of Gaza
Deanship of Graduate Studies
Engineering Faculty
Architecture Department

الجامعة الإسلامية- غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الهندسة
قسم الهندسة المعمارية

التصميم المعماري كمدخل لتحقيق الأمن والأمان في المباني الإدارية

(المباني الإدارية في مدينة غزة حالة دراسية)

إعداد الباحث: م.أحمد سعدي أحمد الشنطي **إشراف: د.نادر جواد النمرة**

استبانة

لقياس وتقييم مدى وعي العاملين بإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية

السيد/ السيدة...

- الإستبانة معدة كأداة من أدوات البحث العلمي لدراسة معدة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الهندسة المعمارية.
- الإستبانة معدة بهدف قياس وتقييم مدى وعي العاملين بالمباني الإدارية بإجراءات تأمين المباني الإدارية، وتتوقف بناء عليها صحة نتائج الدراسة.
- تعبئة بيانات الإستبانة بمسئولية
- كافة البيانات في استمارة التقييم بهدف البحث العلمي فقط وتتوقف عليها صحة النتائج التي سوف تتوصل إليها الدراسة.
- الرجاء تعبئة البيانات بوضع علامة (X) في الخانات أو تعبئة الكتابة منها أو تظليل العنوان.

مقدمة مهمة يجب قراءتها قبل تعبئة الإستبانة

الأمن والأمان مفهومان مرتبطان بالاستقرار والطمأنينة وبينهما فارق كبير **فالأمن** عبارة عن احتياج مادي مثل الأمن من السرقة أو الاقتحام أو الإرهاب يتحقق بمنع حدوث خطر ما أو مواجهته عند حدوثه أو القضاء عليه باتخاذ التدابير اللازمة لذلك، أما **الأمان** فهو احتياج معنوي أو نفسي للاطمئنان على الذات، وهو شعور يبعد الخطر وعدم توقع حدوثه.

البيانات الشخصية

المؤسسة التي تعمل بها					
العنوان	الشمال	غزة	الوسطى	خانيونس	رفح
العمر			**الجنس**	ذكر	انثى
المؤهل العلمي			**المهنة**		
ملاحظات أخرى:					

	أولاً: دراسة مدى الإدراك والوعي بالأمن والأمان في المباني الإدارية من قبل الأفراد	لا رأي	أوافق بشكل ضعيف	أوافق بشكل متوسط	أوافق بقوة	أوافق بقوة كبيرة
1	تعتقد بوجود فارق كبير بين مفهوم الأمن ومفهوم الأمان					
2	تعتقد أن الأمان عبارة عن حالة نفسية وليست بحالة مادية تشعر بها					
3	تعتقد أن الأمن يعطي الأمان ولكن العكس غير صحيح					
4	تشعر بوجود الإجراءات الأمنية في المباني الإدارية في مدينة غزة					
5	تعتبر أن إجراءات الأمن والأمان عنصر ضروري يجب توفره في تلك المباني					
6	لا تعتقد أن تطبيق الإجراءات الأمنية معد لسلامتك الشخصية بالدرجة الأولى					
7	تعتقد أن جوانب الأمن تطبق فقط من قبل الأفراد والحراسات والأجهزة الأمنية					
7	لديك ملاحظات على نظام الأمن المتبع في مكان عملك إن وجد					
9	تشعر بوجود التهديدات على عملك ومقر عملك في ظل النظام الأمني المتبع لتأمين مقر عملك					

ثانيًا: دراسة أثر الإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية على الأفراد		لا رأي	أوافق بشكل ضعيف	أوافق بشكل متوسط	أوافق بقوة	أوافق بقوة كبيرة
10	تزيد إجراءات الأمن من خدمة مصالح المؤسسة ولا تكترث بأمن الأفراد					
11	تتضايق عند تطبيق الإجراءات الأمنية عليك عند توجهك إلى مبنى إداري					
12	تحد الوسائل والإجراءات الأمنية في المباني من خصوصيتك					
13	تعزز الإجراءات الأمنية المتخذة في تكوين العلاقات الاجتماعية بين الجمهور والعاملين في المباني الإدارية					
14	تزيد الإجراءات المعدة للأمن والأمان في تحسين بيئة العمل التي تعمل فيها					
15	تتزعج عند عدم السماح لك بالدخول من قبل الأمن عند نسيان البطاقة الشخصية					
16	تشك في قدرة الخطط الأمنية لتوفير الأمان لك في مكان عملك					
17	تشعر بالإحراج عند ارتكابك لخطأ وظيفي تم مراقبته من خلال الأنظمة المراقبة في مكان عملك					
18	تتجاوز قواعد الأمن عند شعورك بأن هذه القواعد غير مجدية في تفادي التهديدات					
19	تعتقد أن الإجراءات الأمنية تعرقل من قدرتك على الإبداع في العمل					
20	الإجراءات الأمنية لأمن المبنى تحد من حريتك بصورة حقيقية					

شكرًا لكم على جهودكم

الباحث/ أحمد سعدي الشنطي

2014/1/28

الملحق الخامس

التحقق من صحة استبانة

قياس وتقييم مدى معرفة المهندسين المعماريين بإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية

أولاً: صدق استبانة الدراسة (Scale Validity):

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1- المقيمين (الخبراء) (Trusties Validity):

لقد تم عرض الاستبانة على مجموعة من المقيمين الخبراء في مجالات عدة، ويمتاز هؤلاء المحكمين بأنهم أصحاب خبره عالية في المجالات المذكورة أعلاه وهم من أعضاء الهيئات التدريسية بقسم الهندسة المعمارية، وقد تمت الاستجابة لتقييمات هؤلاء المحكمين من تعديل أو حذف أو إضافة حسب ما تقتضيه حاجة الاستبانة ليتم إخراج هذه الاستبانة بصورتها النهائية على هذا النحو .

2- صدق المقياس:

أ. الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إلية هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

1. نتائج الاتساق الداخلي :

يوضح جدول (1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول "دراسة الخلفية المعرفية لدى المصممين حول الأمن في المباني" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α حيث القيمة الاحتمالية Sig أقل من مستوي معنوية 5% وهذا يعني أن جميع فقرات المجال لها علاقة مباشرة مع المجال نفسه والذي وضعت لقياسه وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول "دراسة الخلفية المعرفية لدى المصممين حول الأمن في المباني" والدرجة الكلية للمجال

م.	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1	أخذت مساقًا جامعيًا حول التصميم للأمن في المباني	0.597	0.000
2	تلقيت محاضرة علمية أو برنامجًا تدريبيًا حول الأمن في المباني	0.557	0.000
3	توزع عليك نشرات تثقيفية حول الأمن في المباني	0.536	0.000
4	تتطلع على مراجع حول الأمن في المباني	0.602	0.000

يوضح جدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني "دراسة التوجهات لدى المصممين حول الأمن والأمان في المباني" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α حيث القيمة الاحتمالية Sig أقل من مستوي معنوية 5% وهذا يعني أن جميع فقرات المجال لها علاقة مباشرة مع المجال نفسه والذي وضعت لقياسه وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني "دراسة التوجهات لدى المصممين حول الأمن والأمان في المباني" والدرجة الكلية للمجال

م.	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
5	لديك اهتمام شخصي بدراسة إجراءات وأساليب الأمن في المباني	0.491	0.001
6	تلتزم بالاشتراطات والقوانين المحلية للتصميم في المباني أثناء ممارستك للتصميم المعماري	0.367	0.020
7	لديك توّجه للتعرف على إجراءات التصميم للأمن والأمان	0.502	0.001
8	يحثك زملاؤك ومديروك على تأمين المباني التي تصممها	0.623	0.000
9	يوجد فارق بين مفهوم الأمن ومفهوم الأمان	0.566	0.000
10	المهندس المعماري لا علاقة له بالتصميم للأمن في المباني	0.521	0.000

يوضح جدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث "دراسة علاقة التصميم المعماري بالأمن والأمان في المباني الإدارية" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α حيث القيمة الاحتمالية Sig أقل من مستوي معنوية 5% وهذا يعني أن جميع فقرات المجال لها علاقة مباشرة مع المجال نفسه والذي وضعت لقياسه وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث "دراسة علاقة التصميم المعماري بالأمن والأمان في المباني الإدارية" والدرجة الكلية للمجال

م.	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
11	التصميم المعماري يدخل في صلب الإجراءات الأمنية لتأمين المباني الإدارية	0.573	0.000
12	الانطباع الأولي لرؤية الشكل المعماري للمبنى الإداري يعطي إيحاء بالأمن والأمان	0.558	0.000
13	فصل المداخل والمخارج يرفع من درجة الأمن في المبنى الإداري	0.733	0.000
14	استخدام عناصر تنسيق الموقع العام يمكن أن توفر الأمن والأمان	0.663	0.000
15	التصميم للأمن في مرحلة المخططات يزيد من منع وقوع التهديدات	0.652	0.000
16	الأشجار الكثيفة حول المبنى الإداري تمنع الرقابة الطبيعية من داخل المبنى لمحيطه	0.374	0.017

17	عدم وضوح المداخل والمخارج يزيد الفرصة لتسلل المخربين	0.550	0.000
18	وجود الأسوار ضروري لتأمين المبنى الإداري	0.558	0.000
19	وضوح الممرات وعناصر الحركة الأفقية والرأسية يقلل فرص حدوث تهديدات أمنية	0.636	0.000
20	توزيع المكاتب في المبنى الإداري إلى إدارات وأقسام منفصلة يزيد من تعزيز الأمان	0.651	0.000
21	وضع المكاتب الهامة بعيدة عن الجمهور يقلل من فرصة وصول التهديد الأمني لها	0.599	0.000
22	وجود ساحة استقبال مركزية يمر من خلالها جميع روّاد المبنى يزيد في رفع مستوى الرقابة	0.491	0.001
23	شفافية المبنى (الواجهات الزجاجية) تساعد على وقوع التهديدات الأمنية	0.569	0.000
24	وضوح الإجراءات الأمنية في المبنى تقلل من فعاليتها كأداة ردع	0.427	0.008
25	تعدد المداخل والمخارج يقلل من فعالية المخطط الأمني للمبنى الإداري	0.522	0.001
26	التصميم المعماري لا يستطيع وحده تأمين المبنى الإداري	0.390	0.013

يوضح جدول (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع "دراسة أثر تطبيق إجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية على التصميم المعماري" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية $\alpha = 0.05$ حيث القيمة الاحتمالية Sig أقل من مستوي معنوية 5% وهذا يعني أن جميع فقرات المجال لها علاقة مباشرة مع المجال نفسه والذي وضعت لقياسه وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع "دراسة أثر تطبيق إجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية على التصميم المعماري" والدرجة الكلية للمجال

م.	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
27	تساعد إجراءات الأمن في إيجاد مسقط أفقي مناسب لبيئة العمل	0.425	0.006
28	تؤثر إجراءات تأمين المباني الإدارية على جمالية التكوين المعماري	0.755	0.000
29	تشوه الإجراءات الأمنية الشكل الخارجي للمبنى الإداري	0.662	0.000
30	تقلل إجراءات التأمين من قدرة المصمم من الإبداع	0.740	0.000
31	تزيد الإجراءات الأمنية من هيبة المبنى الإداري	0.596	0.000
32	الإجراءات الأمنية تعقّد حرية التصميم المعماري	0.707	0.000
33	يمكن تحقيق كفاءة المخطط الأمني العام من خلال تكامل التصميم المعماري مع التكنولوجيا ووسائل الحراسة	0.411	0.008
34	الإجراءات الناجحة للأمن تعطي انطباعًا جيدًا عن المهندس المصمم	0.337	0.034

ب. الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

2. **نتائج الصدق البنائي** :

يبين جدول (5) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية $\alpha = 0.05$ حيث القيمة الاحتمالية Sig أقل من مستوي معنوية 5% وهذا يعني أن جميع المجالات لها علاقة مباشرة مع موضوع الدراسة والذي وضعت لقياسه وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضعت لقياسه.

جدول (5) معامل الارتباط بين كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة.

م.	المجال	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
3.	دراسة الخلفية المعرفية لدى المصممين حول الأمن في المباني	0.620	0.000
4.	دراسة التوجهات لدى المصممين حول الأمن والأمان في المباني	0.402	0.010
5.	دراسة علاقة التصميم المعماري بالأمن والأمان في المباني الإدارية	0.899	0.000
6.	دراسة أثر تطبيق إجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية على التصميم المعماري	0.838	0.000

7. **ثانيًا: ثبات الاستبانة Reliability**:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة ، وقد تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة بطريقتين :

1- معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient :

كرونباخ ألفا: مقياس أو مؤشر لثبات الاختبار (الاستبانة)، في حال إعادة تطبيق الأداة (الاستبانة) في ظروف مماثلة فإننا سنحصل على نفس النتائج أو الاستنتاجات (ولا يقصد بذلك التطابق التام 100 %) .

لقد تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة حيث يفضل أن تكون قيمة معامل الثبات أكبر من 0.5 حيث كلما كانت قيمة معامل الثبات مرتفعة كلما دل ذلك على زيادة ثقتنا بالاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة حيث يحسب معامل الثبات من الصيغة التالية:

$$a = \frac{k}{k-1}\left(1 - \frac{\sum S_i^2}{S_r^2}\right)$$

حيث : k :عدد العناصر، $\sum S_i^2$: مجموع تباينات العناصر، S_r^2 : تباين الدرجة الكلية.

وكانت النتائج كما هي مبينة كالتالي:

واضح من النتائج الموضحة في جدول (6) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل مجال وتتراوح بين 0.372 – 0.845 لكل مجال من المجالات, كذلك قيمة معامل ألفا لجميع مجالات كانت 0.853 وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع، وبذلك يكون قد تم التأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة .

جدول (6) يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م.	المجال	معامل ألفا كرونباخ
.1	دراسة الخلفية المعرفية لدى المصممين حول الأمن في المباني	0.372
.2	دراسة التوجهات لدى المصممين حول الأمن والأمان في المباني	0.541
.3	دراسة علاقة التصميم المعماري بالأمن والأمان في المباني الإدارية	0.845
.4	دراسة أثر تطبيق إجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية على التصميم المعماري	0.757
	جميع مجالات الاستبانة	0.853

2- طريقة التجزئة النصفية:

لقد تم القيام بقياس معامل الثبات باستخدام طريقة التجزئة النصفية، حيث تم تجزئة الاستبانة إلى نصفين، واعتبرت العبارات ذات الأرقام الفردية هي فقرات النصف الأول، والفقرات الزوجية هي فقرات النصف الثاني وتم حساب معامل الارتباط بين النصفين، ثم جرى تعديل الطول باستخدام معادلة سبيرمان- براون والجدول رقم (7) يوضح ذلك, حيث أن هناك معاملات ثبات كبيرة نسبيا لفقرات الاستبانة.

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2\,r}{1+\,r} \quad \text{حيث } r \text{ معامل الارتباط}$$

جدول (10)

جدول (7) معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

م.	المجال	معامل سبيرمان للارتباط	معامل الثبات	القيمة الاحتمالية(Sig)
.1	دراسة الخلفية المعرفية لدى المصممين حول الأمن في المباني	0.620	0.765	0.000
.2	دراسة التوجهات لدى المصممين حول الأمن والأمان في المباني	0.524	0.688	0.003
.3	دراسة علاقة التصميم المعماري بالأمن والأمان في المباني الإدارية	0.778	0.875	0.000
.4	دراسة أثر تطبيق إجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية على التصميم المعماري	0.712	0.832	0.000
	جميع مجالات الاستبانة	0.778	0.875	0.000

8. **ثالثًا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل نتائج الاستبانة:**

لقد تم القيام بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) ، وسوف يتم استخدام الاختبارات الإحصائية اللامعلمية، وذلك بسبب أن مقياس ليكرت هو مقياس ترتيبي وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما وهذا يفيد في وصف عينة الدراسة.
- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) واختبار التجزئة النصفية لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط.
- اختبار (T) في حالة عينة واحدة لمتوسط عينة واحدة (T- Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد (متوسطة) وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

الملحق السادس

التحقق من صحة استبانة

قياس وتقييم مدى وعي العاملين بإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية

أولاً: صدق استبانة الدراسة Scale Validity:

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1- المقيمين الخبراء Trusties Validity:

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المقيمين الخبراء في مجالات عدة، ويمتاز هؤلاء المحكمين بأنهم أصحاب خبره عالية في المجالات المذكورة أعلاه، وقد تمت الاستجابة لتقييمات هؤلاء المحكمين من تعديل أو حذف أو إضافة حسب ما تقتضيه حاجة الاستبانة ليتم إخراج هذه الاستبانة بصورتها النهائية على هذا النحو.

2- صدق المقياس:

أ. الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إلية هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

نتائج الاتساق الداخلي:

يوضح جدول (1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول "دراسة مدى الإدراك والوعي بالأمن والأمان في المباني الإدارية من قبل الأفراد" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α حيث القيمة الاحتمالية Sig أقل من مستوي معنوية 5% وهذا يعني أن جميع فقرات المجال لها علاقة مباشرة مع المجال نفسه والذي وضعت لقياسه وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول "دراسة مدى الإدراك والوعي بالأمن والأمان في المباني الإدارية من قبل الأفراد" والدرجة الكلية للمجال

م.	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	تعتقد بوجود فارق كبير بين مفهوم الأمن ومفهوم الأمان	0.530	0.000
2	تعتقد أن الأمان عبارة عن حالة نفسية وليست بحالة مادية تشعر بها	0.389	0.000

3	تعتقد أن الأمن يعطي الأمان ولكن العكس غير صحيح	0.547	0.000
4	تشعر بوجود الإجراءات الأمنية في المباني الإدارية في مدينة غزة	0.361	0.000
5	تعتبر أن إجراءات الأمن والأمان عنصر ضروري يجب توفره في تلك المباني	0.309	0.000
6	لا تعتقد أن تطبيق الإجراءات الأمنية معد لسلامتك الشخصية بالدرجة الأولى	0.317	0.000
7	تعتقد أن جوانب الأمن تطبق فقط من قبل الأفراد والحراسات والأجهزة الأمنية	0.418	0.000
8	لديك ملاحظات على نظام الأمن المتبع في مكان عملك إن وجد	0.509	0.000
9	تشعر بوجود التهديدات على عملك ومقر عملك في ظل النظام الأمني المتبع لتأمين مقر عملك	0.371	0.000

يوضح جدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني "دراسة أثر الإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية على الأفراد" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية $\alpha = 0.05$ حيث القيمة الاحتمالية Sig أقل من مستوي معنوية 5% وهذا يعني أن جميع فقرات المجال لها علاقة مباشرة مع المجال نفسه والذي وضعت لقياسه وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني "دراسة أثر الإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية على الأفراد" والدرجة الكلية للمجال

م.	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
10	تزيد إجراءات الأمن من خدمة مصالح المؤسسة ولا تكترث بأمن الأفراد	0.375	0.000
11	تتضايق عند تطبيق الإجراءات الأمنية عليك عند توجهك إلى مبنى إداري	0.559	0.000
12	تحد الوسائل والإجراءات الأمنية في المباني من خصوصيتك	0.577	0.000
13	تعزز الإجراءات الأمنية المتخذة في تكوين العلاقات الاجتماعية بين الجمهور والعاملين في المباني الإدارية	0.237	0.005
14	تزيد الإجراءات المعدة للأمن والأمان في تحسين بيئة العمل التي تعمل فيها	0.171	0.047
15	تنزعج عند عدم السماح لك بالدخول من قبل الأمن عند نسيان البطاقة الشخصية	0.583	0.000
16	تشك في قدرة الخطط الأمنية لتوفير الأمان لك في مكان عملك	0.496	0.000
17	تشعر بالإحراج عند ارتكابك لخطأ وظيفي تم مراقبته من خلال الأنظمة المراقبة في مكان عملك	0.410	0.000
18	تتجاوز قواعد الأمن عند شعورك بأن هذه القواعد غير مجدية في تفادي التهديدات	0.508	0.000
19	تعتقد أن الإجراءات الأمنية تعرقل من قدرتك على الإبداع في العمل	0.572	0.000
20	الإجراءات الأمنية لأمن المبنى تحد من حريتك بصورة حقيقية	0.551	0.000

ب. الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

نتائج الصدق البنائي :

يبين جدول (3) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية α= 0.05 حيث القيمة الاحتمالية Sig أقل من مستوي معنوية 5% وهذا يعني أن جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضعت لقياسه.

جدول (3) معامل الارتباط بين كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة.

م.	المجال	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	دراسة مدى الإدراك والوعي بالأمن والأمان في المباني الإدارية من قبل الأفراد	0.710	0.000
2	دراسة أثر الإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية على الأفراد	0.855	0.000

ثانيًا: ثبات الاستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة ، وقد تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة بطريقتين :

1- معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient :

كرونباخ ألفا: مقياس أو مؤشر لثبات الاختبار (الاستبانة)، في حال إعادة تطبيق الأداة (الاستبانة) في ظروف مماثلة فإننا سنحصل على نفس النتائج أو الاستنتاجات (ولا يقصد بذلك التطابق التام 100 %)، لقد تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة حيث يفضل أن تكون قيمة معامل الثبات أكبر من 0.5 حيث كلما كانت قيمة معامل الثبات مرتفعة كلما دل ذلك على زيادة ثقتنا بالاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة حيث يحسب معامل الثبات من الصيغة التالية:

$$a = \frac{k}{k-1}\left(1 - \frac{\sum S_i^2}{S_r^2}\right)$$

حيث :

k :عدد العناصر

$\sum S_i^2$: مجموع تباينات العناصر

S_r^2 : تباين الدرجة الكلية

وكانت النتائج كما هي مبينة كالتالي:

واضح من النتائج الموضحة في جدول (4) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل مجال وتتراوح بين 0.476 – 0.671 لكل مجال من المجالات, كذلك قيمة معامل ألفا لجميع المجالات كانت 0.695 وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع، وبذلك يكون قد تم التأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة .

جدول (4) يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م.	المجال	معامل ألفا كرونباخ
1	مدى الإدراك والوعي بالأمن والأمان في المباني الإدارية من قبل الأفراد	0.476
2	أثر الإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية على الأفراد	0.671
	جميع مجالات الاستبانة	0.695

2- طريقة التجزئة النصفية:

لقد تم القيام بقياس معامل الثبات باستخدام طريقة التجزئة النصفية، حيث تم تجزئة الاستبانة إلى نصفين، واعتبرت العبارات ذات الأرقام الفردية هي فقرات النصف الأول، والفقرات الزوجية هي فقرات النصف الثاني وتم حساب معامل الارتباط بين النصفين، ثم جرى تعديل الطول باستخدام معادلة سبيرمان- براون والجدول رقم (12) يوضح ذلك, حيث أن هناك معاملات ثبات كبيرة نسبيا لفقرات الاستبانة.

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2\,r}{1+\,r} \quad \text{حيث } r \text{ معامل الارتباط}$$

جدول (5) معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

م.	المجال	معامل سبيرمان للارتباط	معامل الثبات	القيمة الاحتمالية(Sig)
1	**مدى الإدراك والوعي بالأمن والأمان في المباني الإدارية من قبل الأفراد**	0.556	0.715	0.000
2	**أثر الإجراءات الأمن والأمان في المباني الإدارية على الأفراد**	0.532	0.695	0.000
	جميع مجالات الاستبانة	0.647	0.786	0.000

9. ثالثًا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

لقد تم القيام بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما وهذا يفيد في وصف عينة الدراسة.
- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) واختبار التجزئة النصفية لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط.
- اختبار (T) في حالة عينة واحدة لمتوسط عينة واحدة (T- Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد (متوسطة) وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.